

دعم الأمم المتحدة المنسق
للأشخاص المتضررين من
الكوارث والنزاعات



اللمحة العامة عن العمل الإنساني 2020



شكر وتقدير

أعد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية هذه الوثيقة بالتعاون مع الشركاء العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم، ويتوجه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بالشكر إلى جميع المنظمات والشركاء والجهات المانحة، التي ساهمت في اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2020، والتي تقدم التقارير إلى خدمة التتبع المالي بشكل منتظم، تم تحديثها في 4 ديسمبر/كانون الأول 2019.

مصادر البيانات

استمدت المعلومات الواردة بشأن المدنيين في النزاع من تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في النزاعات المسلحة رقم (S/2019/373)، أما الأرقام عن الأطفال في النزاعات فهي مستقاة من تقرير الأمين العام بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة لعام 2018 (S/2019/509 – A/73/907)، أما الأرقام الخاصة بنقص التغذية فهي واردة من منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، وكذلك تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2019 (يرجى العلم أن الأرقام المذكورة في اللمحة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2019 قد تم تنقيحها ومراجعتها منذ ذلك الحين). الأرقام الواردة بشأن انعدام الأمن الغذائي الحاد، مستقاة من شبكة معلومات الأمن الغذائي والتقارير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2019. الأرقام الواردة عن اللاجئين مصدرها تقرير الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في عام 2018 الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، أما الأرقام الخاصة بالنزوح الداخلي فهي مستمدة من التقرير العالمي عن النزوح الداخلي لعام 2019 الصادر عن مركز رصد النزوح الداخلي. البيانات الخاصة بالأطفال مستمدة من موقع اليونيسف: <http://data.unicef.org>، ووردت البيانات الخاصة بالأمراض المعدية من منظمة الصحة العالمية، وتم الحصول على البيانات الخاصة بمرض نقص المناعة البشرية المكتسبة/الإيدز، بيانات عام 2019.

المصدر الرئيسي للبيانات المالية لهذه الوثيقة هو خدمة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية fts.unocha.org. وتُشير أرقام ٢٠١٩ إلى المساهمات المبلغ عنها حتى ١٣ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٩. تتضمن المصادر الأخرى: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين data.unhcr.org والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF) unocha.org/cerf ونظام مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لإدارة منح الصناديق القطرية المشتركة والتحليل الذكي للأعمال (CBPFS) pfb.unocha.org. جميع الأرقام الواردة هي بالدولار الأمريكي.

الأرقام الخاصة بالأشخاص المحتاجين والمستهدفين ومتطلبات التمويل هي لمحة سريعة حتى 13 نوفمبر/ تشرين الثاني 2019. وفيما يتعلق بخطط الاستجابة الإنسانية، فقد تتغير تلك الأرقام بين هذه الوثيقة وبين الإصدار الرسمي لكل خطة من خطط الاستجابة الإنسانية.

الغلاف الأمامي

أطفال، يجلسون تحت ناموسية، مشدودة باستخدام أفروع الأشجار، في قرية أبروك في جنوب السودان. يعيش الآلاف في العراء تحت وطأة النزوح بسبب النزاع.
اليونيسف/ هاتشر موور

الصفحة المقابلة

نساء يصطفن للتسجيل خلال بعثة مشتركة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي للاستجابة السريعة في قرية أبروك، جنوب السودان.
اليونيسف/ هاتشر موور

التحرير وتصميم الرسوم

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جنيف

للمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال:

فرع التقييم والتخطيط والرصد، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، apmb@un.org
قصر الأمم، 1211 جنيف، سويسرا
الهاتف: 41+ 22 917 1690

لا تُعتبر التعيينات المستخدمة وطريقة عرض المواد الواردة في هذا التقرير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو فيما يتعلق بتقسيم حدودها أو تخومها.



المحتويات

ص. 4
لمحة عامة عن العمل الإنساني
العالمي: نظرة سريعة

ص. 7
مقدمة

ص. 8
الإنجازات العالمية

ص. 10 الاتجاهات والتحديات العالمية

النزاعات والتغير المناخي والضغط الاقتصادي، كلها محركات أساسية للاحتياجات الإنسانية. في السنوات القادمة، من المحتمل أن تزيد هذه الاتجاهات من جوانب الضعف، مما يعرض ملايين الأشخاص لخطر الوقوع تحت وطأة الأزمات الإنسانية.

ص. 30 لمحة إقليمية وقُطرية

ما زال اليمن يعد أسوأ أزمة إنسانية في العالم. كما ارتفع سقف الاحتياجات الإنسانية بشكل استثنائي في سوريا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال والسودان وجنوب السودان. وما يزال النزوح وانعدام الأمن الغذائي من المخاوف الرئيسية في منطقة الساحل الأفريقي وحوض بحيرة تشاد.

ص. 23 الاحتياجات الإنسانية ومتطلبات التمويل

بحلول عام 2020، سوف يحتاج نحو 167.6 مليون شخص للمساعدات الإنسانية والحماية، وستحتاج الأمم المتحدة وشركاؤها نحو 28.8 مليار دولار لمساعدة حوالي 108.8 مليون شخص من الفئات الأكثر ضعفًا في 55 دولة.

ص. 69 الإنجاز بصورة أفضل

تبلي المنظمات الإنسانية بلاءً حسنًا في مساعدة الأشخاص العالقين في الأزمات عن طريق استباق الأزمات وتوقعها، وتنفيذ المساعدات النقدية والقسائم، وإشراك المجتمعات في كل خطوة من خطوات العمل الإنساني.

نظرة سريعة

الاحتياجات والمتطلبات¹

المحتاجون
167.6 مليون شخص

المستهدفون

108.8 مليون شخص

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

28.8 مليار دولار

الاتجاهات والتحديات الحديثة

ص. 10-15

تتسبب الصراعات العنيفة في انتشار الجوع والنزوح والموت والدمار على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، كما تلحق خسائر فادحة بالمدنيين الذين يمثلون 90 في المائة من المصابين عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان.

وقع 825 اعتداء على العاملين الصحيين ومرافق الرعاية الصحية في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، مما أسفر عن مقتل 171 شخصًا. وفي عام 2018، قُتل 131 موظفًا من موظفي الإغاثة وتعرض 130 للاختطاف في 400 هجوم. تؤدي الهجمات على العاملين في مجال الصحة والإغاثة إلى تعريض ملايين الأشخاص للخطر نتيجة لحرمانهم من الرعاية والإغاثة.

في عام 2019، كان عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية أكثر مما توقعنا، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النزاعات والظروف المناخية القاسية. قدم المانحون رقمًا قياسيًا من التبرعات بلغ 16 مليار دولار لصالح النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

الامتثال للقانون الدولي أخذ في التراجع. تؤدي النزاعات المسلحة إلى قتل وتشويه عدد هائل من الأطفال، مما يرغمهم على ترك منازلهم. لقد أصبحوا جيلًا ضائعًا. وتعد النساء والفتيات أكثر عرضة لمخاطر العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي. كما يعاني واحد من بين كل خمسة أشخاص يعيشون في مناطق النزاع من أحد اضطرابات الصحة العقلية.

الاتجاهات والمخاطر الناشئة

ص. 16-21

في عام 2019، كانت 33 دولة من البلدان منخفضة الدخل تعاني من أزمة الديون أو معرضة لمخاطرها. ومن بينها، هناك 12 دولة لديها نداءات إنسانية تستضيف 40% من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية. يمكن أن يؤدي التباطؤ الاقتصادي العالمي إلى زيادة ضعف البلدان التي تعاني بالفعل من الضغوط الاقتصادية ومشاكل الديون.

يؤدي التغير المناخي إلى جعل الناس أكثر عرضة للمخاطر أثناء الأزمات الإنسانية. ترتبط أسوأ ثماني أزمات غذائية في العالم بكل من الصراعات والصدمات المناخية. أصبحت الأمراض المعدية أكثر انتشارًا وازدادت صعوبة احتوائها بسبب الصراعات، وضعف النظم الصحية، وسوء حالة المياه والصرف الصحي، وعدم الحصول على اللقاحات.

الاحتياجات والمتطلبات الإنسانية

ص. 22-29

من الأشخاص المستهدفين بمساعدات الإغاثة من خلال خطط الاستجابة الإنسانية. على المستوى العالمي، في بداية عام 2019، كان هناك نحو 821 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، من بينهم 113 مليون شخص يعانون من الجوع الحاد. إن الصراعات هي المحرك الأساسي للجوع. وفي بداية عام 2019، تسببت النزاعات المسلحة والاضطهاد في إجبار عدد قياسي من الأشخاص (71 مليون تقريبًا) على النزوح من ديارهم.

في عام 2020، سيحتاج حوالي 168 مليون شخص للمساعدات الإنسانية والحماية، أي بمعدل واحد من كل 45 شخصًا في العالم، وهو أعلى معدل منذ عقود. تسعى الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة إلى مساعدة ما يقرب من 109 مليون شخص من بين الفئات الأكثر ضعفًا، وسيطلب ذلك تمويلًا بقيمة 28.8 مليار دولار. سوف يزداد الوضع سوءًا ما لم يتم التصدي للتغير المناخي والأسباب الجذرية للصراعات بشكل أفضل. وبحسب الاتجاهات الحالية، تظهر التوقعات أن أكثر من 200 مليون شخص قد يحتاجون للمساعدات بحلول عام 2022.

يعد النظام الإنساني أكثر فعالية في تحديد الأولويات وأكثر ابتكارًا وشمولًا عن أي وقت مضى. في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، استطاعت المنظمات الإنسانية الوصول إلى 64 في المائة

نظرة عامة على الوضع الإقليمي والقطري ص. 30-67

في الساحل الأفريقي، تزايد النزوح بشكل هائل، ووصلت المعاناة من الجوع إلى مستويات حرجية. وفي حوض بحيرة تشاد، لم تظهر أية بادرة على انحسار الأزمة الإنسانية مع دخولها العام السابع.

تزايدت الاحتياجات أيضًا بشكل كبير في العديد من البلدان الأخرى؛ بما في ذلك أفغانستان حيث من المحتمل أن يحتاج ما يقرب من ربع السكان إلى المساعدات الإنسانية عقب سنوات من الصراع العنيف، فضلاً عن الجفاف الشديد.

في فنزويلا، أدت الأزمة الاقتصادية المستفحلة إلى انخفاض شديد في دخل العديد من الأسر وتدهور حاد في خدمات المياه والكهرباء والرعاية الصحية، مما دفع الكثيرين إلى الرحيل.

أدت الأزمة السياسية والاقتصادية-الاجتماعية المتفاقمة إلى ارتفاع الاحتياجات في هايتي إلى حد كبير، حيث من المتوقع أن يعاني 4.2 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي بحلول مارس/ آذار 2020.

تعد اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم، ومن المتوقع أن يظل عدد المحتاجين قريبًا من معدل عام 2019 البالغ 24 مليون شخص، أي ما يقرب من 80 في المائة من السكان. وكذلك تعد الاستجابة الإنسانية في اليمن هي الأكبر على مستوى العالم بالرغم من التحديات الهائلة.

لا يزال الصراع في سوريا يحرك أكبر أزمة للاجئين في العالم، حيث بلغ تعداد اللاجئين في المنطقة 5.6 مليون شخص. بالإضافة إلى ذلك، هناك أكثر من 6 ملايين سوري نازحين داخل بلدهم.

ستبقى الاحتياجات الإنسانية مرتفعة بشكل استثنائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وجنوب السودان.

في السودان، أدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي بشكل كبير وإضعاف الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه والتعليم. تحتاج السلطات المدنية الجديدة إلى المزيد من الدعم الدولي.

عمل إنساني أكثر تمحورًا حول الأشخاص ص. 68-79

يمكنها في الكثير من الأحيان تلبية مزيد من الاحتياجات بكفاءة أكبر. نحن أيضًا نعزز التعاون بين المنظمات الإنسانية والإنمائية.

نحن نتحسن في تلبية احتياجات النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة. كما نعزز الجهود المبذولة للتصدي للعنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي.

نحن نعمل سويًا بشكل أفضل لتقديم المساعدات النقدية التي

التمويل الإنساني المبتكر ص. 80-85

ظهرت قيمة الصناديق الاستراتيجية المشتركة مرة أخرى بوضوح. حتى منتصف نوفمبر/ تشرين الثاني 2019، خصص الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF) أكثر من 494 مليون دولار لدعم الاحتياجات العاجلة في 47 دولة وإقليمًا، بينما خصصت الصناديق القطرية المشتركة (CBPFs) 701 مليون دولار في 18 دولة.

تحظى المنظمات الإنسانية بفهم أفضل لما هو مطلوب بشكل عاجل ومن سيقوم به. في عام 2019، أتاح التمويل الاستباقي إمكانية العمل المبكر في العديد من الأزمات، وقدم التأمين ضد المخاطر دفعات سريعة لدعم الاستجابة العاجلة.



مقدمة

وانامينتي، هاييتي

مارك لوكوك مع إيفنز
لويس، أخصائي العلاج
الطبيعي ورئيس مؤسسة
هاييتي لإعادة التأهيل

مكتب تنسيق الشؤون
الإنسانية/نادية تودرس

الموجه للاستجابات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، مما يجعلها استجابة أكثر كفاءة وفعالية.

لكن الاحتياجات تتزايد بشكل أسرع من التمويل.

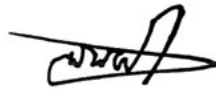
وهناك سببان رئيسيان لهذا الأمر. أولاً، تشير الحالة الراهنة للجغرافيا السياسية إلى أن النزاعات أصبحت أكثر وطأة وحدة. ويظهر المتقاتلون تجاهلاً متزايداً للقانون الإنساني الدولي، بينما يعاني الأشخاص العالقون في النزاعات من النزوح، والجوع، والصدمات النفسية والاجتماعية، وفقدان سبل عيشهم، وغياب المرافق التعليمية والخدمات الصحية، هذا فضلاً عن التأثير المباشر للقتال والقصف وغيره من أشكال العنف التي تنال من سلامتهم البدنية وأمنهم.

ثانياً، التغير المناخي. تؤثر موجات الجفاف والظروف المناخية القاسية المتتالية، مثل الفيضانات والأعاصير المدارية، بشكل غير متناسب على السكان الفقراء والضعفاء بالفعل. أطلقت 11 دولة من بين 20 دولة معرضة لمخاطر التغير المناخي مناشداتها للحصول على المساعدات الإنسانية في كل عام من الأعوام السبعة الماضية. علينا القيام بما هو أفضل وإعطاء الأولوية للتكيف مع التغير المناخي باعتباره جزءاً من الاستجابة الإنسانية.

يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي ومشاكل الديون إلى مقاومة النزاعات والتغير المناخي بطرق تزيد من خطورة تعميق الاحتياجات الإنسانية. في عام 2019، كان 56 مليون شخص محتاجين إلى المساعدات الإنسانية يعيشون في 12 من أصل 33 دولة تعاني من أزمة الديون أو معرضة لمخاطرها.

وبالرغم من أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات سوف يزداد في عام 2020، إلا أن قدرة المنظمات الإنسانية لتحسن في توجيه المساعدات إلى أكثر الفئات احتياجاً والتحرك بمجرد ظهور المشكلات، إن النظام الإنساني فعال. وسوف نواصل سعيًا لتحسينه.

أخشى أن يكون عام 2020 عامًا صعبًا. أعتد على دعمكم جميعًا.



مارك لوكوك

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية

ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ

بدأنا عام 2019 متوقعين أن تكون الاحتياجات الإنسانية مماثلة للاحتياجات في عام 2018، ولكن اتضح أننا كنا مخطئين. لقد تزامنت الصدمات المناخية مع الانتشار غير المتوقع للأمراض المعدية وتأثير النزاعات الممتدة والمتصاعدة في أغلب الأحيان مما دفع بالاحتياجات الإنسانية إلى مستويات غير مسبوقة هذا العام.

على مدار العام، قابلت أشخاصًا يعانون من هذه الأزمات في أكثر من 10 دول، من بينها بنغلاديش، وإثيوبيا، ونيجيريا، والصومال، والسودان، وفنزويلا، وزيمبابوي. في جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمعتُ إلى العائلات التي تغيرت حياتها للأبد بسبب تفشي وباء الإيبولا الذي سلبهم أحبائهم - وهو وضع يزداد سوءًا بسبب عقود من انعدام الأمن والصراعات والفقر المزمن. في جزر الباهاما، رأيتُ بنفسني الأثر المدمر الذي يمكن أن يتركه الإعصار الشديد - الذي أصبح أكثر حدة بسبب التغير المناخي - على المنازل وسبل العيش في كافة أنحاء البلاد تقريبًا.

ما زلتُ مندهشًا من تصميم الناس على إعادة البناء، ويشجعني أملهم في مستقبل أفضل. وأشعر بالتواضع إزاء التفاني والكفاءة المهنية للعاملين في المجال الإنساني الذين يبذلون جهودهم بلا كلل على الخطوط الأمامية للمعانة الإنسانية، وغالبًا ما يكون ذلك في ظل مخاطر شخصية كبيرة.

يشهد نظامنا الإنساني الجماعي تحسنًا. نحن نعمل على تحسين تخطيطنا وتنبؤنا وتحليلاتنا؛ وقدرتنا على تحديد الأولويات؛ وتنسيقنا بصورة كبيرة. ويمكننا الآن تحديد الأشخاص الأكثر احتياجًا واستهدافهم بالمساعدات ذات الأولوية كما يمكننا الوصول إليهم على نحو أسرع. نحن على وعي بأن النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة دائمًا ما يكونون عرضة للمخاطر بشكل خاص، وتنعكس معرفتنا تلك على خططنا للاستجابة. نفهم بشكل متزايد الحاجة للتعامل مع الصدمات النفسية جنبًا إلى جنب مع الصحة البدنية للناس. نحن نحقق تقدمًا في العديد من الأزمات من خلال اتخاذ إجراءات استباقية. وفي جميع أنحاء العالم، يؤدي ذلك إلى الحد من المعاناة وإنقاذ الأرواح وتقليل تكاليف الاستجابة.

على سبيل المثال، كان التحرك المبكر وتوسيع نطاق المساعدات بشكل كبير في الصومال، بعد توقف هطول الأمطار خلال موسمين في عام 2019، يعني أننا قد ساعدنا مليون شخص على الخروج من دائرة الخطر، وكان من المتوقع في البداية أن يسقطوا في براثن الجوع الحاد. وفي الوقت الذي ضربت فيه العواصف المميتة جنوب قارة أفريقيا، ساعدتنا التحذيرات المبكرة والخبز المسبق لمواد الإغاثة على تقليل أعداد الوفيات وتخفيف شدة الاحتياجات. كما يسير نظامنا بخطوات حثيثة نحو تحسين التنسيق بين المساعدات الإنسانية والإنمائية من أجل الحد من جوانب الضعف والمخاطر وتخفيف حدة الاحتياجات الإنسانية قبل ظهورها.

أعبر عن امتناني مرة أخرى للمانحين على سخائهم هذا العام. حصل المحتاجون على مستويات قياسية من التمويل الإنساني. فقد قدمت الدول الأعضاء وغيرها 16 مليار دولار لصالح النداءات الإنسانية التي تنسقها الأمم المتحدة لإمداد 103 مليون شخص بالمساعدات المنقذة للأرواح. وتتولى الأمم المتحدة حاليًا تنسيق 75 في المائة من التمويل

الإنجازات العالمية

قياس عدد الأشخاص
الذين وصلت إليهم
مساعات خط
الاستجابة الإنسانية

الأشخاص المتلقون للإغاثة

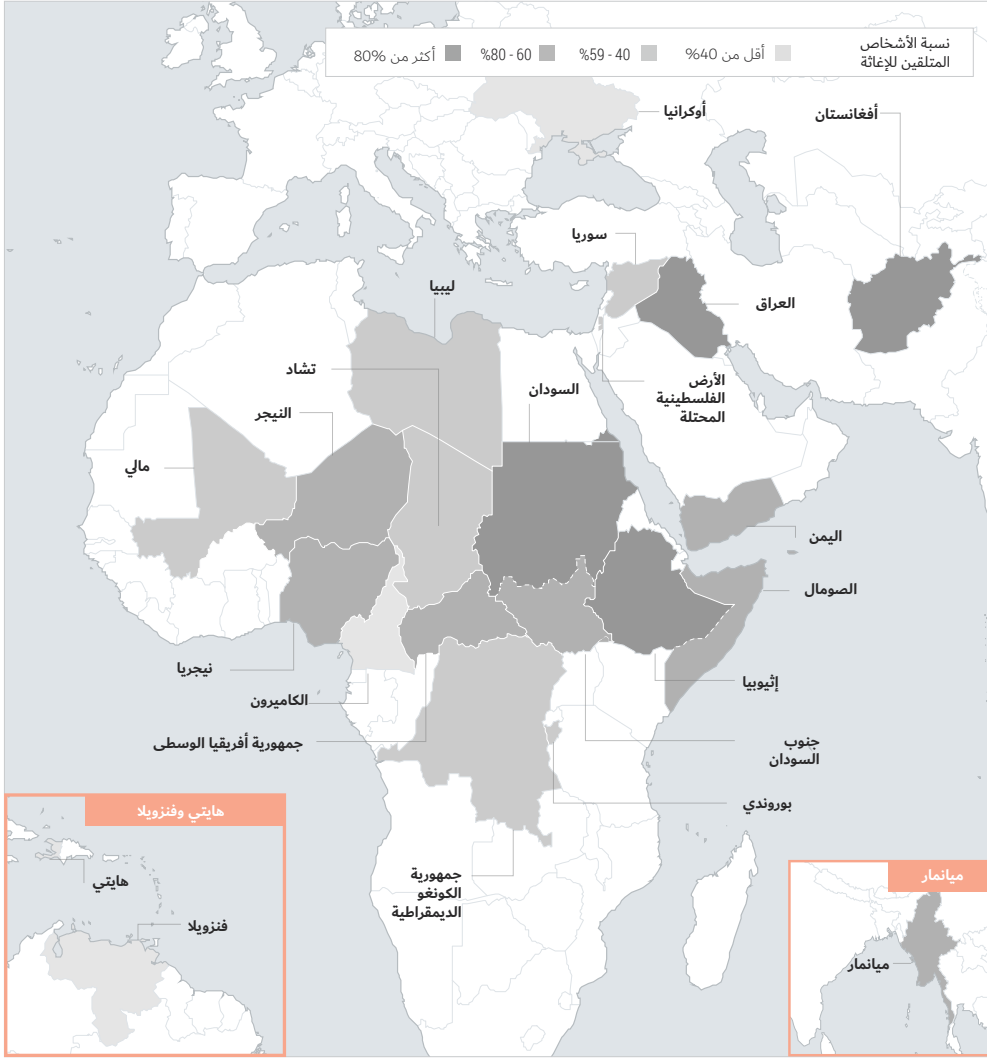
61.3 مليون

في 22 دولة

نسبة الأشخاص المتلقين للإغاثة

64%

في عام 2019، تم بذل كافة الجهود اللازمة لقياس عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم المساعدات لمرة واحدة على الأقل، في جميع الدول التي لديها خطط الاستجابة الإنسانية² تم جمع البيانات من 22 دولة. خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، تمكنت أنشطة الاستجابة الإنسانية المنسقة من الوصول إلى أكثر من 61 مليون شخص. بحلول عام 2020، سوف تحدث تحسينات أخرى فيما يتعلق بمنهجية حساب عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم المساعدات.



تمثيل المنظمات غير
الحكومية

100%

تتبنى الصناديق القطرية المشتركة عمليات صنع القرار تتسم بالشمولية والشفافية: تضم جميع الصناديق الثمانية عشرة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية الوطنية في مجالسهم الاستشارية.

مخصصات الصناديق القطرية
المشتركة

167 مليون دولار

تعتبر الصناديق القطرية المشتركة أكبر مصدر للتمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، حيث تم صرف 167 مليون دولار (من إجمالي مخصصات قدرها 701 مليون دولار) لصالح المنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية.

مخصصات الصندوق المركزي
لمواجهة الطوارئ

6 مليار دولار

قدم الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ أكثر من 6 مليار دولار منذ نشأته عام 2006، واستطاع هذا العام توفير نحو 494 مليون دولار لتقديم المساعدة لحوالي 13 مليون شخص محاصرين تحت وطأة أزمة تعاني من نقص التمويل والإهمال حول العالم.

الصناديق المشتركة:
إضفاء الطابع المحلي
والقدرة على التنبؤ

تشير الأرقام أدناه إلى الإنجازات التي حققها الشركاء العاملون في المجال الإنساني، وقد لا تعكس هذه الأرقام العدد الإجمالي للأشخاص المتلقين للإغاثة في كل حالة، ولكنها تمنح مؤشراً قوياً عن حجم الاستجابة الإنسانية الجماعية.

لمحة عن المساعدات الإنسانية العالمية في 2019

<p>الصحة</p> <p>900 ألف</p> <p>شخص تم تطعيمهم في بيبيرا، موزمبيق، بعد 6 أيام من الإحصار إيدي.</p>	<p>الحصبة</p> <p>28.9 مليون</p> <p>طفل تم تطعيمهم على مستوى العالم ضد الحصبة.⁴</p>	<p>الإيبيولا</p> <p>238 ألف</p> <p>شخص تم تطعيمهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد فيروس الإيبيولا خلال عامي 2018 و2019.⁵</p>
<p>التغذية</p> <p>6.9 مليون</p> <p>طفل (6 - 59 شهراً) وامرأة من الحوامل والمرضعات، ممن يعانون من سوء التغذية الحاد، تم قبولهم حديثاً في برامج العلاج على مستوى العالم.⁶</p>	<p>سوء التغذية</p> <p>500 ألف</p> <p>طفل (6- 59 شهراً) وامرأة من الحوامل والمرضعات تم قبولهم في برنامج الوقاية من سوء التغذية في جنوب السودان.⁷</p>	<p>سوء التغذية</p> <p>1.4 مليون</p> <p>من مقدمي الرعاية في اليمن تلقوا دعماً تعليمياً لتغذية الرضع والأطفال الصغار.⁷</p>
<p>الغذاء والمأوى والمياه</p> <p>3.4 مليون</p> <p>لاجئ تم منحهم المأوى في مستوطنات مخصصة للاجئين، وتم توفير نحو 134,540 خيمة في 39 دولة.⁸</p>	<p>التوزيع العام للغذاء</p> <p>13.4 مليون</p> <p>شخص تم منحهم سُبل الوصول لتوزيعات الغذاء العامة في كل من اليمن وسوريا.⁹</p>	<p>المياه الصالحة للشرب</p> <p>32.2 مليون</p> <p>شخص تم منحهم سُبل الوصول للمياه الصالحة للشرب، والطهي والنظافة الشخصية.</p>
<p>الحماية</p> <p>81 ألف</p> <p>طلب لإعادة التوطين تم تقديمه إلى 29 دولة، وساهمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ترتيب مغادرة نحو 55,680 شخص إلى 27 دولة.⁸</p>	<p>الوضع القانوني</p> <p>140 ألف</p> <p>لاجئ ومهاجر من فنزويلا استفادوا من تزويدهم بالوثائق اللازمة لتسوية أوضاع إقامتهم القانونية في بلدان المنطقة.</p>	<p>حماية الطفل</p> <p>2.6 مليون</p> <p>طفل ومقدم رعاية حول العالم تمكنوا من الوصول إلى خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي-الاجتماعي.⁴</p>
<p>الإنجازات الأخرى</p> <p>42.0 مليون</p> <p>رأس ماشية تم تطعيمها ضد أمراض الماشية في الحملات العلاجية.</p>	<p>التعليم</p> <p>61%</p> <p>من الأطفال اللاجئين حول العالم التحقوا بالتعليم الابتدائي.⁸</p>	<p>التعليم</p> <p>1.3 مليون</p> <p>طفل ولاجئ سوري تم إلحاقهم بالتعليم العام الرسمي في البلدان المستضيفة للاجئين في المنطقة.</p>

⁴ النتائج الرئيسية المُحققة في مقابل الأهداف الموضوعة لمساعدة الأطفال التي حققتها منظمة الأمم المتحدة للطبقة (اليونيسف) والشركاء خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019. في بعض السياقات، تقيدت الإنجازات بمحدودية الموارد، بما في ذلك محدوديتها عبر القطاعات، وغياب الوصول الإنساني، وانعدام الأمن، وصعوبة بيئات التشغيل.

⁵ تم جمع البيانات في الفترة بين 8 أغسطس/آب 2018 حتى 17 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

⁶ يُمثل الرقم خلاصة البيانات التي جمعتها مجموعة التغذية العالمية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى شهر يونيو/حزيران 2019، وتفصيله كالتالي: 2.6 مليون طفل دون سن الخامسة تمت معالجتهم من سوء التغذية الحاد الوخيم، 2.7 مليون طفل دون سن الخامسة تمت معالجتهم من سوء التغذية المعتدل، فضلاً عن معالجة 1.6 امرأة من الحوامل والمرضعات.

⁷ يُمثل الرقم خلاصة البيانات التي جمعتها مجموعة التغذية العالمية في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى شهر يونيو/حزيران 2019، وتفصيله كالتالي: 398,144 طفل دون سن الخامسة و80,911 امرأة من الحوامل والمرضعات.

⁸ النتائج على المستوى العالمي وفقاً لتقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والشركاء حول الاستجابة الإنسانية للاجئين لعام 2018.

⁹ الأرقام من لوحة متابعة الطوارئ الخاصة ببرنامج الأغذية العالمي حتى 31 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

الاتجاهات والتحديات العالمية

الاتجاهات والتحديات العالمية

تتسبب عشرات النزاعات شديدة العنف في انتشار الجوع ونزوح المواطنين والموت والدمار في جميع أنحاء العالم. وتقتل النزاعات المسلحة وتشوه عددًا قياسيًا من الأطفال، وتُجبرهم على الفرار من منازلهم وتوقف مسيرة حياتهم، أما النساء والفتيات فهنّ أكثر عرضة للعنف الجنسي. يقدم العمل الإنساني المساعدات المنقذة للأرواح إلى الملايين في جميع أنحاء العالم – ولكن موظفي الإغاثة يواجهون مخاطر متزايدة، وتعاني المرافق الصحية والعاملون بها من تعرضها للهجوم، مما يؤدي بدوره إلى تعريض ملايين الأشخاص للخطر نتيجة لحرمانهم من الحصول على الرعاية والمساعدات الأساسية.

ص. 11

النزاعات شديدة العنف تتسبب في خسائر فادحة في أرواح المدنيين

ص. 12

المعاناة من الجوع في تزايد، والنزاع هو المحرك الرئيسي

ص. 13

تزايد أعداد النازحين مع استمرار النزوح لفترات أطول

ص. 14

استمرار الهجوم على موظفي الرعاية الصحية وموظفي الإغاثة

ص. 15

الأزمات الإنسانية تسهم في زيادة خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي

النزاعات شديدة العنف تتسبب في خسائر فادحة في أرواح المدنيين



بنغازي، ليبيا

تمكن محمد وعائلته من العودة إلى منزلهم في عام 2016، والذي تعرض للقصف خلال الحرب في عام 2015. كانت الظروف المعيشية صعبة للغاية، بالإضافة إلى انتشار مخلفات الحرب من المتفجرات في منطقة الصابري، فيتعين على محمد السير عبر هذه المناطق الخطرة للوصول إلى مدرسته. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / جايلز كلارك.

وتترك النزاعات المسلحة وأشكال العنف الأخرى آثارًا مدمرة بشكل خاص على الأطفال، حيث تحول الهجمات على المدارس والمرافق الطبية دون حصولهم على التعليم والخدمات الصحية الضرورية، كما تجبر الملايين على الفرار من منازلهم بحثًا عن الأمان.

يشكل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا ثلث سكان العالم، لكنهم يمثلون نصف مجموع اللاجئين و40% من النازحين داخليًا بسبب النزاعات وأعمال العنف. ويؤدي النزوح إلى تعرض الأطفال لمخاطر متزايدة مثل سوء التغذية والمرض، ويجعلهم أكثر عرضة للزواج القسري، والعمل القسري، والاتجار، والتجنيد في الجماعات المسلحة والعصابات.

في عام 2018، تم قتل أو تشويه أكثر من 12.000 طفل بسبب حوادث إطلاق النار أو نتيجة استخدام الأسلحة المتفجرة أو الألغام الأرضية أو الأعمال القتالية -وهو أعلى رقم تم تسجيله على الإطلاق. في أفغانستان، كان ثلث ضحايا النزاع المسلح من المدنيين من الأطفال. في المجر، تحققت الأمم المتحدة من وقوع أكثر من 24000 حالة من حالات الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في 20 دولة في ذلك العام، بما في ذلك القتل والإصابات والتعرض للعنف الجنسي والاختطاف، وتجنيد الأطفال واستخدامهم في أعمال القتال.

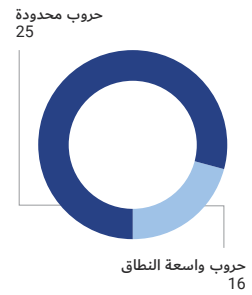
تتسبب النزاعات شديدة العنف في خلق معاناة هائلة وزيادة الحاجة للمساعدات الإنسانية. للمرة الأولى منذ أربع سنوات، ارتفع عدد النزاعات شديدة العنف. شهدت بداية العام 2019 ما مجموعه 41 نزاعًا مسلحًا شديد العنف، في زيادة عن بدايات العام السابق حيث بلغ عددها 36 نزاعًا¹⁰. المدنيون هم الأكثر تأثرًا بهذه النزاعات، إذ تتسبب النزاعات المسلحة في إحداث خسائر فادحة في الأرواح والإصابات، والتعرض للجوع الحاد والعنف الجنسي، والنزوح بأعداد كبيرة، وإلحاق الضرر بالمتكلمات، وفقدان سُبل العيش، كما تؤدي إلى اضطرابات الصحة النفسية. تُستخدم الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، بما في ذلك المناطق السكنية والأسواق ودور العبادة، مما جعل أكثر من 90% من ضحاياها من المدنيين 20.300- شخص في العام الماضي فحسب¹¹.

لا يزال العنف الجنسي -الذي يستهدف النساء والفتيات بشكل أساسي- منتشرًا في العديد من النزاعات المسلحة وحالات العنف، حيث يُستخدم كوسيلة لإرهاب المجتمعات وممارسة الهيمنة والسيطرة عليها وقمعها وتشريدتها. وتؤدي الإعاقة المستمرة لوصول المساعدات الإنسانية، والهجمات على موظفي الإغاثة ومرافق الرعاية الصحية والعاملين بها إلى زيادة أمد هذه المعاناة، ويكون أبلغ أثرها على الأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الضعيفة الأخرى، مما يؤدي إلى تداعيات طويلة الأمد. يعاني ما يقدر بواحد من أصل كل خمسة أشخاص يعيشون في مناطق النزاع المسلح من حالة صحية نفسية تشمل الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة والاضطراب ثنائي القطب وانفصام الشخصية¹².

شكل 1 عدد النزاعات العنيفة الجارية

41

نوع النزاع



معهد هايدلبرج لأبحاث النزاعات الدولية، مقياس التنبؤ بالنزاع لعام 2018.
مقياس التنبؤ بالنزاعات لعام 2018

¹⁰ معهد هايدلبرج لأبحاث النزاعات الدولية، مقياس التنبؤ بالنزاع لعام 2018.

¹¹ إجراءات التصدي للعنف المسلح، ورصد العنف الناجم عن استخدام المتفجرات في عام 2018.

¹² طبقًا لمجلة ذا لانسيت الطبية "تقديرات جديدة لمنظمة الصحة العالمية للاضطرابات النفسية في أجواء النزاعات: مراجعة منهجية وتحليل تجميعي"، المجلد 394، العدد 10194، ص. 240-248، 20 يوليو/تموز 2019.

المعاناة من الجوع في تزايد، والنزاع هو المحرك الرئيسي

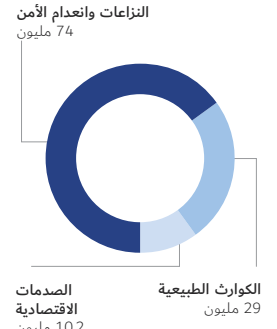
دول أفريقية (بوروندي والسودان وزيمبابوي) وكذلك بالنسبة للفرنزويليين في كولومبيا والإكوادور وبيرو.

يؤثر الجوع بشكل مختلف على النساء، حتى بعد السيطرة على العوامل الأخرى، مثل حالة الفقر ومستوى التعليم ومناطق الإقامة؛ فلا زالت النساء في جميع مناطق العالم أكثر عرضة لانعدام الأمن الغذائي بنسبة 10% أكثر من الرجال. وهذا يكشف أن التمييز بين الجنسين هو عامل رئيسي يجعل الوصول إلى الغذاء أكثر صعوبة بالنسبة للنساء، وحصولهن على حصص أقل من مخصصات الغذاء.¹⁴

تتزايد معدلات الجوع للعام الرابع على التوالي، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية في جميع أنحاء العالم، من 811 مليون في عام 2017 إلى 821 مليون في بداية عام 2019. تسببت النزاعات والكوارث والصدمات الاقتصادية في وصول مستويات انعدام الأمن الغذائي إلى حد الأزمة في 53 دولة. وصل مجموع الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد إلى 113 مليون شخص،¹³ أكثر من نصفهم 65.5 مليون شخص - يعيشون في أفريقيا.

النزاع هو المحرك الرئيسي لأزمات الجوع. من بين 74 مليون شخص، يواجه ثلثهم الجوع الحاد في 21 دولة وإقليمًا متأثرين، بالنزاع وانعدام الأمن. تتركز الغالبية العظمى، 72 مليون شخص، في ثماني دول فقط تعاني من الأزمات الإنسانية: اليمن، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأفغانستان، وإثيوبيا، وسوريا، والسودان، وجنوب السودان ونيجيريا. ولكن يظل اليمن أسوأ أزمة غذائية في العالم، حيث يعيش أكثر من نصف السكان 15.9 مليون شخص - في حاجة ماسة إلى الغذاء وتوفير سبل العيش حتى نهاية هذا العام. في العديد من السياقات، يلجأ أطراف النزاع عمدًا إلى فرض التجويع كوسيلة من وسائل الحرب، على الرغم من تحريم ذلك بشكل خاص بموجب القانون الإنساني الدولي. وتعد الكوارث الطبيعية المحرك الرئيسي للجوع لحوالي 29 مليون شخص آخرين، بينما اعتبرت الصدمات الاقتصادية المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي الحاد لما يقرب من 10.2 مليون شخص في ثلاث

شكل 2
المحركات الرئيسية للجوع



التقرير العالمي لعام 2019 عن أزمات الغذاء (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)

تحليل الأمن الغذائي المحسن

في عام 2019، تم تحديث التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي ليشمل مقاييسين جديدين، يقيسان انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية الحاد، بالإضافة إلى تصنيف جديد يسمى "المجاعة المحتملة" لتحذير من الحدوث المحتمل للمجاعة في بعض السياقات التي شكلت فيها محدودية البيانات حاجزًا في السابق، كما تمت إضافة اشتراطات جديدة للبيانات لتسهيل التحليل في المناطق ذات الوصول الإنساني المحدود أو المعدم.

شكل 3 الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد في أسوأ ثماني أزمات غذائية في العالم في بداية عام 2019



يؤثر الجوع على أفريقيا بشكل غير متناسب. شهدت أفريقيا زيادة مطردة في عدد الجياع في جميع المناطق تقريبًا منذ عام 2015. حوالي 113 مليون شخص تأثروا بأزمات انعدام الأمن الغذائي، يعيش أكثر من نصفهم (65.5 مليون) في أفريقيا، وما يقرب من نصف هذا العدد (33 مليون) - في أفريقيا أيضًا - يواجهون الجوع الحاد الناجم بالأساس عن النزاعات وانعدام الأمن. لقد دفع المناخ والكوارث الطبيعية 23 مليون شخص آخرين إلى حالات من انعدام الأمن الغذائي الحاد - وهو ما يمثل 80% من أولئك الذين يعانون من الجوع الناجم عن التغير المناخي في العالم.

التقرير العالمي لعام 2019 عن أزمات الغذاء (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018).

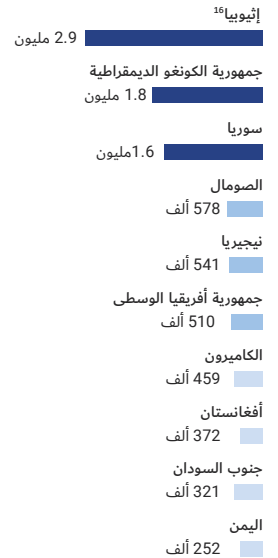
¹³ وفقًا لتصنيف مراحل الأمن الغذائي المتكامل، يُصنف الجوع الحاد بداية من المرحلة الثالثة وما فوقها.

¹⁴ منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019، الصفحات 23-24.

تزايد أعداد النازحين مع استمرار النزوح لفترات أطول

الشكل 4

حالات النزوح الداخلي القسري الجديدة



التقرير العالمي حول النزوح الداخلي لعام 2019 (تعكس الأرقام إجمالي عدد النازحين من 1 يناير/كانون الثاني إلى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018 ولا تأخذ في الاعتبار الأشخاص العائدين).

من خمس سنوات، بزيادة كبيرة وصلت إلى 66% مقارنةً بالعام السابق. وخلال عام 2018 وحده، تم تصنيف تسع أوضاع لجوء حديثًا باعتبارها أوضاعًا ممتدة لفترة تزيد عن خمس سنوات.¹⁷

تستضيف البلدان النامية غالبية اللاجئين في العالم، مما يشكل ضغطًا إضافية على الفئات الضعيفة بالفعل من السكان. من بين 46 وضعًا من أوضاع اللجوء الممتدة حول العالم، كان 22 منها في البلدان الأقل نموًا - وكان لدى 11 دولة منها خطط للاستجابة الإنسانية عام 2018.¹⁸

تدفع النزاعات المسلحة والاضطهاد عددًا قياسيًا من الناس إلى ترك منازلهم. في بداية عام 2019، تعرض حوالي 70.8 مليون شخص للنزوح القسري، بينما شهد العام 2018 نزوح 13.6 مليون شخص مؤخرًا بسبب النزاعات أو العنف أو انتهاكات حقوق الإنسان - أي بمعدل 37,000 شخص كل يوم. تسببت الكوارث الطبيعية في المزيد من حالات النزوح الجديدة حيث بلغ عدد النازحين 17.2 مليون شخص، غالبًا في نفس البلدان. وشهدت 28 دولة من أصل 50 دولة لديهم أعلى أعداد من النازحين، عمليات نزوح جديدة سببها النزاعات والكوارث.

يمكث غالبية الأشخاص الذين تعرضوا للنزوح القسري داخل بلدانهم. في بداية عام 2019، كان هناك 41.3 مليون نازح داخلي، وهو أعلى رقم مسجل. وتسببت النزاعات والعنف في النزوح الداخلي لحوالي 10.8 مليون شخص في عام 2018،¹⁵ غالبيتهم في ثلاث دول فقط: إثيوبيا،¹⁶ وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسوريا.

تزايد عدد اللاجئين باستمرار على مدار سبع سنوات متتالية، حيث وصل إلى مستوى جديد بلغ 25.9 مليون في بداية عام 2019. نصف اللاجئين من الأطفال دون سن 18 عامًا، ويعبر العديد منهم الحدود بدون مرافقين أو منفصلين عن عائلاتهم. في حين زادت أعداد اللاجئين في العالم بنسبة 2% فقط، وهي أقل زيادة منذ عام 2013، فقد كانت هناك زيادات كبيرة في بعض أنحاء العالم: شهد غرب أفريقيا زيادة بنسبة 13.7% في عدد اللاجئين، وشهد جنوب أفريقيا زيادة بنسبة 6.7%. وزاد عدد اللاجئين في تركيا بنسبة 5.8%، مما يعني أن تركيا وحدها تستضيف الآن 18% من اللاجئين في العالم. أصبحت أوضاع اللاجئين أكثر ثباتًا واستقرارًا، ففي بداية عام 2019، كان 78% من مجمل اللاجئين يعيشون في أوضاع مستدامة لأكثر

نحو حلول مستدامة للأشخاص النازحين داخليًا

في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2019، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة إنشاء فريق رفيع المستوى معني بملف النزوح الداخلي لجذب الانتباه الدولي إلى مسألة النزوح الداخلي وتأثيرها. سيقوم هذا الفريق بإعداد تقرير حول كيفية الاستجابة بشكل أفضل للنزوح الداخلي، لا سيما في أوضاع النزوح الممتدة وكيفية إيجاد حلول مستدامة لها، وتقديمه إلى الأمين العام للأمم المتحدة مع توصيات ملموسة وعملية للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى المعنية.



عدن، اليمن

إحدى النازحات الصغيرات، هربت مع أسرته من الحديدة في منتصف عام 2018، تعيش الآن مع 280 أسرة أخرى في مدرسة سابقة في دار سعد، عدن.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / جايلز كلارك

¹⁵ أرقام النزوح الداخلي مستمدة من مركز رصد النزوح الداخلي، التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2019.

¹⁶ مع مراعاة الأشخاص العائدين، بلغ عدد الأشخاص النازحين داخليًا في إثيوبيا في نهاية عام 2018 حوالي 2.1 مليون شخص. في 8 أبريل/نيسان 2019، أعلنت الحكومة الإثيوبية الفيدرالية عن خطتها الاستراتيجية للتصدي للنزوح الداخلي ووضع خطة للاستعادة/إعادة التأهيل محددة التكاليف. بدأت عمليات إعادة الأشخاص النازحين داخليًا بقيادة الحكومة في أوائل مايو/أيار 2019، وتم تفكيك معظم مواقع ومخيمات الأشخاص النازحين داخليًا بنهاية ذلك الشهر، لا سيما في شرق/غرب وليغا ومناطق غديو وغرب غوجي.

¹⁷ أعداد اللاجئين مستمدة من مقوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية 2018.

¹⁸ ملحوظة: تعاني الكاميرون أيضًا من حالات نزوح ممتدة وصدر لها نداء إنساني دولي في عام 2018، ولكنها ليست من البلدان الأقل نموًا.

حلب، سوريا

مركز الصاخور الصحي في حلب، سوريا، أُغلق بشكل اضطراري في عام 2012 بعد قتال عنيف لم يخلف سوى جدرانه الخارجية فقط، لتظل شاهدة على ما وقع. في أبريل/نيسان 2019، أعاد المركز فتح أبوابه لتزويد الناس بالرعاية الصحية الأولية والرعاية اللازمة لإنقاذ الأرواح، بدعم من الصندوق الإنساني السوري ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ هيدين هالدورسون

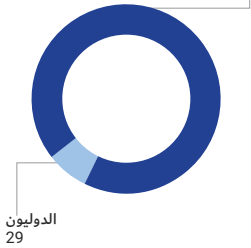


الشكل 5
ضحايا الهجمات على موظفي الإغاثة

405

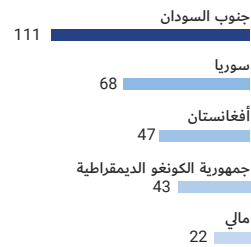
حسب نوع الموظفين

المحليون
376



الدوليون
29

حسب البلد



قاعدة بيانات أمن موظفي الإغاثة
<http://aidworkersecurity.org>
(الإحصائيات من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018).

لا تزال الرعاية الصحية تتعرض للهجوم، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي، مما يعرض ملايين الأرواح للخطر من خلال حرمانهم من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية، ومنع حملات التطعيم، وإعاقة مكافحة الأمراض القاتلة مثل الإيبولا. تتعرض المستشفيات والعيادات وسيارات الإسعاف للإصابة بالقتال اليدوية والعبوات المتفجرة محلية الصنع والأسلحة الثقيلة، كما يتعرض العاملون في المجال الصحي للتهديد والإصابات والقتل. في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى سبتمبر/أيلول 2019، سجلت منظمة الصحة العالمية 825 اعتداء على مرافق الرعاية الصحية والعاملين بها في 10 دول وأقاليم، مما أسفر عن مقتل 171 شخصًا -وهو ما يتجاوز بالفعل عدد الوفيات المبلغ عنها في عام 2018 بأكمله. في ذلك العام، سجلت منظمة الصحة العالمية 778 اعتداء على مرافق الرعاية الصحية في 10 دول وأقاليم، مما أسفر عن 156 حالة وفاة و895 إصابة.¹⁹

يواجه موظفو الإغاثة مخاطر متزايدة، تتمثل في تعرضهم للاعتداء أو إطلاق النار أو الاختطاف أثناء تأدية عملهم، وقد سجل العام 2018 ثاني أكبر عدد من الهجمات ضد موظفي الإغاثة، وأكبر عدد من الضحايا منذ عام 2013. تتضرر أكثر من 400 موظف إغاثة من العنف الشديد الذي حدث من خلال 226 هجومًا في 35 دولة؛ حيث قُتل منهم 131 شخصًا واختُطف 130 آخرين. وقد تأثر الموظفون الوطنيون بشكل متفاوت، حيث كانوا يمثلون نسبة 85% من الضحايا و94% من الوفيات. وشكل موظفو الإغاثة من الذكور غالبية الضحايا، باستثناء حالات الاعتداء الجنسي، حيث كان جميع الناجين الذين تم الإبلاغ عنهم من الإناث.²⁰

مجلس التحقيق في شمال غرب سوريا

في الأول من أغسطس/آب 2019، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة مجلس التحقيق الداخلي بمقر الأمم المتحدة، للتحقيق في سلسلة من الحوادث التي وقعت في شمال غرب سوريا. سوف يقوم المجلس -الذي باشر أعماله في 30 سبتمبر/أيلول 2019- بالمراجعة والتحقيق في عدد من الحوادث المحددة التي خلفت تدميرًا أو إتلافًا للمرافق المدرجة في قائمة الأمم المتحدة لتجنبيها النزاع أو المرافق التي تدعمها الأمم المتحدة في المنطقة.

استمرار الهجمات على مرافق الرعاية الصحية وموظفي الإغاثة

¹⁹ منظمة الصحة العالمية، نظام مراقبة الهجمات على الرعاية الصحية، يمكنكم الاطلاع عليه عبر هذا الرابط: <https://publicspace.who.int/sites/ssa/SitePages/PublicDashboard.aspx>

²⁰ النتائج الإنسانية، تقرير أمن موظفي الإغاثة 2019.

الأزمات الإنسانية تسهم في زيادة خطر العنف القائم على النوع الاجتماعي



غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية

إحدى الناجيات من الاغتصاب تتلقى الرعاية في مستشفى في غوما. تم استخدام العنف الجنسي كأسلوب تكتيكي للحرب من قبل كافة الأطراف المسلحة في النزاع. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ كيت هولت

على الرغم من حجم وشدة العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ، ما زالت الوقاية والاستجابة تعانين من نقص الموارد. انطلاقاً من هذه الحقيقة، انعقد مؤتمر هام حول إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية في مايو/أيار 2019 في أوسلو بهدف حشد الالتزامات والتمويل لتكثيف الجهود لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له في حالات الطوارئ. يتطلب الأمر تمويلاً أكثر استدامة، ولا سيما للمنظمات النسائية المحلية العاملة في مجال المساواة بين الجنسين والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. في الوقت نفسه، يجب معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات، مع الاعتراف بالآثار الإيجابية الذي يمكن أن تحدثه البرامج الإنسانية في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من أثره والتصدي له ومعالجة بعض الأسباب الكامنة مثل الاختلال في ميزان القوة الذي يؤدي إلى عدم المساواة وتعريض النساء والفتيات للخطر.

تعرض أكثر من ثلث النساء والفتيات على مستوى العالم لشكل من أشكال العنف في حياتهن، مع ما يتركه من آثار مدمرة فورية وطويلة الأجل على صحتهم الجسدية والنفسية، وكذلك تعليمهم وسبل عيشهم، حيث ينطوي العنف القائم على النوع الاجتماعي أيضاً على تكاليف اجتماعية واقتصادية كبيرة. يقدر البنك الدولي أن الإنتاجية المفقودة نتيجة للعنف القائم على النوع الاجتماعي يمكن أن تكلف ما بين 1.2 إلى 3.7% من الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان.²¹

في الوقت الذي يتواجد فيه العنف القائم على النوع الاجتماعي في كل أنحاء العالم، فإن النساء والفتيات في حالات الكوارث والنزاعات المسلحة وغيرها من حالات العنف يواجهن مخاطر متزايدة تشمل الاغتصاب والاعتداء الجنسي وعنف الشريك الحميم، والزواج المبكر والقسري، والاستغلال الجنسي، والاتجار في البشر. تُصنّف تسعة من أصل البلدان العشرة ذات المعدلات الأعلى في زواج الأطفال على أنها بلدان هشة.²² عانى ما يصل إلى 65% من النساء والفتيات من العنف البدني أو الجنسي في المناطق المتأثرة بالنزاع في جنوب السودان، أي ما يمثل ضعف المعدل العالمي.²³ كما أن النساء والفتيات في حالات النزوح أكثر عرضة للاتجار والاعتصاب وغيرها من أشكال الاعتداء الجنسي. في ليبيا، أقرت الغالبية العظمى من المهاجرات واللاجئات تعرضهن للاغتصاب على أيدي المهربين داخل وخارج حدود الدولة أو أنهن كن شاهدات على تعرض الأخريات للإيذاء.²⁴

²¹ البنك الدولي، www.worldbank.org/en/news/factsheet/2018/08/30/fact-sheet-update-on-addressing-gender-based-violence-in-development-projects.

²² استناداً إلى مقارنة بيانات اليونسيف حول زواج الأطفال ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، الدول الهشة في 2018.

²³ ما هي الوسيلة الناجحة لمنع العنف؟ لا مكان آمن: حياة مليئة بالعنف للنساء والفتيات المتضررات من النزاع في جنوب السودان، جامعة جورج واشنطن 2017.

²⁴ بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، أوضاع يائسة وخطرة: تقرير عن حالة حقوق الإنسان للمهاجرين واللاجئين في ليبيا، ديسمبر/كانون الأول 2018.

الاتجاهات والتحديات العالمية

الاتجاهات والمخاطر الناشئة

تزيد آثار التغير المناخي والأمراض
المعدية والصدمات الاقتصادية وارتفاع
الديون من حدة الأزمات الإنسانية وتجعل
الاستجابات أكثر تعقيداً. من المرجح في
السنوات القادمة أن تزيد هذه الاتجاهات
من جوانب الضعف، مما يعرض ملايين
الأشخاص لخطر التعرض للأزمات
الإنسانية.

التغير المناخي يزيد من جوانب الضعف

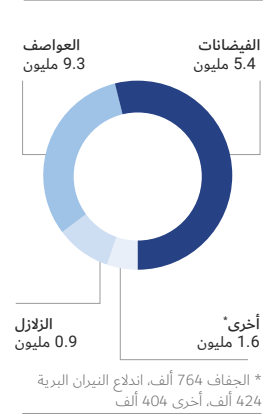
2018، وقعت 6 من أكبر 10 فيضانات تسببت في حالات النزوح في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وكانت المناطق الحضرية هي الأكثر تضرراً.²⁶

في عام 2019، صدرت نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات لـ 13 دولة من بين 20 دولة تصنف باعتبارها الأكثر عرضة لآثار التغير المناخي.²⁷ وصدرت نداءات إنسانية لإحدى عشر دولة من بينها على مدار السنوات السبع الماضية (2013-2019). ومع ذلك، لم يكن لجهود التكيف مع التغير المناخي الأولوية باعتبارها جزءاً من الاستجابة الإنسانية، حيث أكدت دراسة حديثة تبحث في الاستجابة الإنسانية في خمسة بلدان شديدة التأثر بالكوارث بين عامي 2016 و2018، أن 3% فقط من المشاريع المدرجة في النداءات المشتركة بين الوكالات في هذه البلدان كانت تتضمن مكوناً واحداً عن التغير المناخي، ولم يحصل على التمويل سوى أقل من نصفها.²⁸ في نطاق العمل الإنساني، قد يسهم توقع الأزمات المرتبطة بالمناخ والتحرك المبكر في تخفيف آثار التغير المناخي على الضغوط السياسية والديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى، وفي نهاية المطاف، يسهم في إنقاذ الأرواح وسبل العيش.

يتسبب التغير المناخي في المزيد من الأحداث الجوية القاسية، حيث أصبحت العواصف والفيضانات أكثر قوة وشدة، وفي نفس الوقت تسبب فترات الجفاف الممتدة والمتكررة في الإخلال بسلاسل الغذاء وتهديد سبل العيش. ويعتبر تقلب المناخ وأحداثه القاسية المحرك الرئيسي للزيادة الملحوظة في معدلات الجوع العالمية وأحد الأسباب الرئيسية للآزمات الغذائية الحادة، حيث يؤدي تغير المناخ إلى ارتفاع درجات الحرارة مما يزيد من المخاطر التي تهدد الصحة، وسبل العيش، والأمن الغذائي، والطاقة، وإمدادات المياه، والنمو الاقتصادي.²⁵ ويصاحبه زيادة القابلية للتأثر بالآزمات الإنسانية.

يؤثر التغير المناخي بشكل متفاوت على الفقراء والضعفاء، حيث يؤدي التعرض لمخاطر متعددة ومتداخلة إلى الحد من قدرة الأشخاص على الصمود ويزيد من احتمالية احتياجهم للمساعدات الإنسانية. وتكون الآثار أشد تدميراً حينما تتزامن النزاعات مع الأحداث المناخية. ترتبط أسوأ ثماني آزمات غذائية في العالم بالنزاعات والصدمات المناخية. في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أدى تزامن النزاعات مع الفيضانات وحالات الجفاف وغيرها من الأخطار الطبيعية إلى مضاعفة النزوح الداخلي خلال ثلاث سنوات فقط (2015-2018). لذا أصبح بعض الأشخاص الأشد فقراً وضعفاً محاصرين في حلقة مفرغة؛ فهم غير قادرين على مغادرة المناطق شديدة الخطورة وغير قادرين على مواجهة المخاطر المُتترة بانتقالهم إلى المناطق الحضرية التي تفتقر بدورها إلى مرافق الإسكان المناسبة والبنية التحتية والخدمات الملائمة. في عام

الشكل 6
الأسباب الرئيسية للنزوح الناجم عن الكوارث



التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2019 (الإحصائيات من 1 يناير/كانون الثاني حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018)

الشكل 7 المحتاجون في 13 من أصل 20 دولة من الأكثر عرضة لآثار التغير المناخي ممن صدرت لهم خطط للاستجابة الإنسانية في عام 2019



يلخص مؤشر نوتردام للتكيف المناخي العالمي مدى ضعف البلاد في مواجهة آثار التغير المناخي والتحديات العالمية الأخرى إلى جانب مدى استعداداتها لتحسين القدرة على الصمود. تعتبر البلدان العشرين الأكثر ضعفاً في عام 2019 هي (من الأكثر ضعفاً إلى الأقل ضعفاً): الصومال، وتشاد، وإريتريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والسودان، والنيجر، وهايتي، وأفغانستان، وغينيا بيساو، وبوروندي، وليبيريا، ومدغشقر، وزيمبابوي، واليمن، ومالي، والكونغو، وميانمار وإثيوبيا، وبابوا غينيا الجديدة. من بين هذه الدول، كانت لدى 13 دولة منهم خطط للاستجابة الإنسانية في عام 2019، حيث بلغ إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية 80 مليون شخص.

التقرير العالمي لعام 2019 عن آزمات الغذاء (حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2018).

²⁵ الفريق الدولي المعني بالتغير المناخي، الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية - ملخص لآنتاج السياسة.

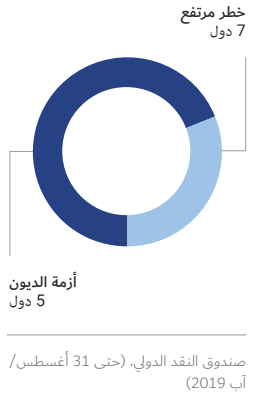
²⁶ مركز رصد النزوح الداخلي، التقرير العالمي حول النزوح الداخلي 2019.

²⁷ وفقاً لما حدده مؤشر نوتردام للتكيف العالمي، جامعة نوتردام.

²⁸ جامعة بيل، كلية الدراسات الحرجية والبيئية، "قياس التغير المناخي في البرامج الإنسانية ذات الصلة والإنفاق في خمس دول معرضة بشدة للكوارث"، قيد النشر، الدول الخمس هي: العراق وباكستان والصومال وجنوب السودان وسوريا.

تباطؤ النمو الاقتصادي ومشاكل الديون يهددان بتعميق الاحتياجات الإنسانية

شكل 8
خطر أزمة الديون في البلدان التي
لديها خطط استجابة إنسانية



كان لدى أكثر من ثلث هذه الدول (12 دولة) نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات عام 2019، أي ما يمثل حوالي 40% - أي 56 مليون شخص - تقريبًا من عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية. تضم عشرة من هذه البلدان حوالي 12.5 مليون شخص نزحوا داخليًا بسبب النزاع والعنف - أي أكثر من 30% من الإجمالي العالمي.³¹

تقيد الديون المرتفعة النمو الاقتصادي، وتزيد من التعرض للصدمات الاقتصادية، وتقلل من الإنفاق على التنمية، ومع ذلك، يتزايد الإقراض للبلدان ذات النداءات الإنسانية بشكل سريع. وقد تهدد مستويات الديون غير المستدامة في المواقف الهشة بالفعل قدرة البلدان على الخروج من الأزمة، ومن المحتمل أن تؤدي إلى زيادة في عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في السنوات القادمة.

على الرغم من استمرار نمو الاقتصاد العالمي، إلا أن مكاسب هذا النمو غير متساوية التوزيع؛ فقد يؤدي تباطؤ النمو العالمي في عام 2019 إلى زيادة مواطن الضعف في البلدان التي تعاني بالفعل من تباطؤ وتراجع اقتصادي والذي يشكل بدوره ضررًا كبيرًا.

يتزامن التباطؤ الاقتصادي مع زيادة معدلات الجوع، إذ شهدت 65 دولة من بين 77 دولة كانت تعاني من تباطؤ أو تراجع اقتصادي زيادة في معدلات نقص التغذية بين عامي 2011 و2017، حيث تعتمد معظم هذه البلدان (52 من 65 بلدًا) اعتمادًا كبيرًا على السلع الأولية، مما يجعلها عرضة بشكل كبير لتقلبات الأسعار. يعيش 96% من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في بلدان تعتمد بشدة على السلع، مثل فنزويلا، حيث تضاعف معدل انتشار نقص التغذية أربع مرات تقريبًا منذ عام 2014، متزامنًا مع فترة من الركود الشديد وارتفاع معدلات التضخم. إن البلدان ذات الحكم والمؤسسات الضعيفة، أو التي تواجه نزاعًا مسلحًا أو اضطرابات مدنية، أو تعاني من عدم الاستقرار، هي تلك الدول المعرضة بشكل خاص لتأثير التدهور الاقتصادي. في عام 2018، فإن 14 دولة من أصل 21 دولة تعاني من أزمات غذائية بسبب النزاع وانعدام الأمن المدني كانت تمر أيضًا بحالة ركود اقتصادي عميق.²⁹

قد تؤدي أزمة الديون الناشئة إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية. في أغسطس/ آب 2019، تم تقييم 33 بلدًا من البلدان منخفضة الدخل على أنها تعاني من ضائقة ديون أو معرضة لهذا الخطر بشكل كبير.³⁰

شكل 9 المحتاجون في البلدان التي لديها خطط استجابة إنسانية والتي تعاني أو عرضة لخطر أزمات الديون عام 2019



صندوق النقد الدولي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، 2019.

²⁹ جميع البيانات الواردة في هذه الفقرة مستمدة من منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019.

³⁰ صندوق النقد الدولي، www.imf.org/external/Pubs/ft/dsa/DSAlist.pdf.

³¹ أفغانستان، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، إثيوبيا، موزمبيق، جنوب السودان، السودان. قاعدة بيانات مركز رصد النزوح الداخلي (الإحصائيات حتى 31 ديسمبر/ كانون الأول 2018).

ملايين الأشخاص في الأزمات الإنسانية معرضون لخطر الأمراض التي يمكن الوقاية منها



مبوجي - ماني، جمهورية الكونغو الديمقراطية

الدكتور إلفيس بادانغا كومبو يحمل طفلة صغيرة بين ذراعيه بعدما تم علاجها في مستشفى مبوجي - ماني للأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. اليونيسف / فنسنت تريمو

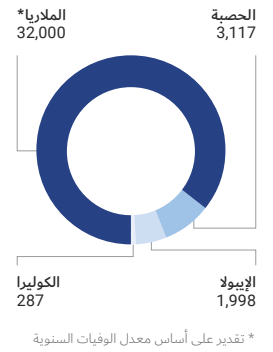
أما بالنسبة للأمراض النزفية الفيروسية مثل فيروس الإيبولا فهي نادرة، ولكن في حال تفشيه فيصبح الأمر أكثر تعقيداً لاحتوائه.

إذا استمرت هذه الاتجاهات، فسيكون عدد أكبر من الناس معرضين لخطر الأزمات الصحية الإنسانية في السنوات القادمة. يمكن أن تمنع الاستجابات الإنسانية وتقلل من عدد الحالات والوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية من خلال التشخيص والعلاج الفوري والفعال، ولكن يجب معالجة الأسباب الجذرية. لذلك سيكون من الضروري العمل على زيادة برامج التطعيم، والاستثمار في النظم الصحية المحلية، وزيادة سلامة مرافق الرعاية الصحية والعاملين بها لتقليل عدد الحالات الحالية وإدارة المخاطر المستقبلية.

ملايين الأشخاص مُعرضون بشكل متزايد لخطر الإصابة بالأمراض نتيجة للأزمات الممتدة والنزوح والتغير المناخي.³² تؤدي النزاعات المحتملة، وضعف النظم الصحية، وقلة المياه وخدمات الصرف الصحي، والافتقار إلى إمكانية الحصول على التطعيم إلى زيادة انتشار بعض الأمراض المعدية، وصعوبة السيطرة على بعض الأمراض الأخرى. يؤدي تفشي الأمراض إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية في بعض حالات الطوارئ الأكثر خطورة في العالم، مما يتطلب مزيداً من الموارد ويجعل الاستجابات أكثر تعقيداً. إن اليمن، وهو يواجه أسوأ أزمة إنسانية في العالم، يكافح أيضاً أسوأ انتشار لمرض الكوليرا في التاريخ المسجل. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يعد تفشي فيروس الإيبولا الذي بدأ في أغسطس/آب 2018 ثاني أكبر وأخطر تفشي لهذا المرض في التاريخ، مما يزيد من وطأة الوضع الإنساني الهائل والمعقد بالفعل في هذه البلاد.

على الصعيد العالمي، تشكل الأمراض المعدية تهديداً متزايداً لملايين البشر، ويؤدي تفشي وباء الكوليرا إلى التأثير على 3 ملايين إلى 5 ملايين شخص سنوياً. بعد سنوات من التقدم، ارتفعت حالات الإصابة بالحصبة بشكل حاد في جميع أنحاء العالم بسبب الفجوات في توفير التطعيم. في جميع أنحاء أفريقيا، كانت الحالات المبلغ عنها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2019 أعلى بنسبة 700% عن نفس الفترة من عام 2018. كما ارتفع معدل الإصابة بحمى الضنك على مستوى العالم بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث أصبح نصف سكان العالم -حوالي 3.7 مليار شخص- الآن في خطر. في الوقت ذاته، توقف التقدم في مكافحة الملاريا، مع عدم تحقيق نتائج ملموسة في الحد من حالات انتشار هذا المرض في السنوات الثلاث الماضية. على الرغم من التقدم الكبير الذي تم إحرازه للقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن المكاسب تتناقص كل عام، وتزداد الإصابات السنوية بفيروس نقص المناعة البشرية و/أو الوفيات الناجمة عن الإيدز في بعض المناطق، بما في ذلك الدول الثلاثة عشرة التي صدرت لها نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات في عام 2018.³³

شكل 10
جمهورية الكونغو الديمقراطية
الوفيات الناجمة عن الأمراض
المعدية



* تقدير على أساس معدل الوفيات السنوية

منظمة الصحة العالمية
(1 يناير/كانون الثاني - 31 أغسطس/آب 2019)

الأمراض المعدية لا تُميز بين الجنسين

يمكن أن يؤثر جنس الشخص من الناحية البيولوجية على مدى تعرضه للأمراض، وكذلك الشدة والعلاج، فالنظام المناعي للرضع من الذكور يكون أضعف بشكل طبيعي، مما يجعلهم أكثر عرضة للأمراض المعدية ويزيد من معدلات وفيات الرضع.³⁴ وتعتبر بعض الأمراض خطيرة بشكل خاص بالنسبة للنساء الحوامل، أو قد تصيب الأجنة. يمكن أن يكون للنوع الاجتماعي دور وتأثير كبير على التعرض للفيروسات وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية. ففي الغالب، تكون النساء والفتيات مقدمات الرعاية للمرضى أكثر من الرجال، مما يزيد من تعرضهن للأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الوثيق بالمصابين بالمرض، مثل فيروس الإيبولا. وهن غالباً ما يكن مسؤولات عن جمع المياه وإعداد الطعام، مما يزيد تعرضهن للأمراض مثل الكوليرا، وفي بعض المناطق، تكون النساء والفتيات أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بسبب زيادة تعرضهن للعنف الجنسي والاستغلال والعوامل الاجتماعية والثقافية الضارة الأخرى.

³² ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن جميع الأرقام الواردة في هذا القسم هي من منظمة الصحة العالمية.

³³ أفغانستان، بنغلاديش، إندونيسيا، ليبيا، مالي، النيجر، باكستان، الفلبين، نيجيريا، جنوب السودان، السودان، سوريا، اليمن.

بناءً على مقارنة بين النداءات المشتركة بين الوكالات (خطط الاستجابة الإنسانية والنداءات الأخرى) وخدمة التتبع المالي والبيانات المتعلقة بالتغيرات في معدلات الإصابة الجديدة والوفيات المرتبطة بالإيدز منذ عام 2010. بيانات برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز 2019.

³⁴ منظمة الصحة العالمية، معالجة النوع الاجتماعي والجنس في الأمراض المعدية المعرضة للتحول إلى وباء (2007).

نظرة عن كُتب: دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

شكل 11 فترة النداءات الإنسانية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (2005-2019)



³⁵ ما لم يُنص على خلاف ذلك، تشير دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى البلدان المدرجة في المجموعة الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة "أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى" من قبل قسم الإحصاء بالأمم المتحدة، أنظر:

<https://unstats.un.org/sdgs/indicators/regional-groups>

³⁶ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، مجموعة بيانات واتجاهات البيانات الإنسانية في العالم لعام 2018، تم تحديثه باستخدام خدمة التتبع المالي (2018-2019)، تم فقط احتساب النداءات الإنسانية الصادرة لمدة لا تقل عن سنة واحدة.

الاتجاهات الحالية والمستقبلية

تشير الاتجاهات الحالية والمستقبلية إلى أنه بدون اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية وإنمائية لمعالجة الأسباب الجذرية للحاجة الإنسانية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، سوف تضطر المنظمات الإنسانية إلى مواصلة الاستجابة للاحتياجات المتصاعدة لعقود قادمة. ونتيجة لذلك، أكد الأمين العام للأمم المتحدة على أولوية قيام جميع المنظمات الإنسانية والإنمائية ومنظمات السلام بالتعاون بشكل وثيق من خلال العمل على تحقيق نتائج جماعية تهدف إلى الحد من المخاطر وجوانب الضعف والاحتياجات. يمكن للعمل الإنساني أن يساهم بشكل أكبر في تقليل احتياجات الناس وضعفهم في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال توقع الأزمات والعمل المبكر على مواجهتها، وضمان مساهمة البرامج الإنسانية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من العمل في مناصب صنع القرار، بالإضافة إلى دعم الأطفال والشباب للحصول على تعليم جيد أثناء الأزمات وتعزيز العمل المحلي كلما كان ذلك ممكنًا.



النساء والفتيات

استكمال التعليم المدرسي

> 60%

من الفتيات في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي صدر لها نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات، أكملن دراستهن الابتدائية، مقارنةً بنسبة 90% على المستوى العالمي.

البنك الدولي، كتيب البيانات الصغير عن النوع الاجتماعي 2019

وفيات الأمهات

أعلى بـ 2.5 مرة

في المتوسط. كان معدل وفيات الأمهات في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي لديها نداء إنساني مشترك بين الوكالات، أعلى بمرتين ونصف عن المتوسط العالمي.

البنك الدولي، كتيب البيانات الصغير عن النوع الاجتماعي 2019

الحمل المبكر

42%

نسبة النساء في المناطق الحضرية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمتزاوجة أعمارهن بين 15 و24 عامًا، اللاتي حملن قبل سن 18 سنة. وترتفع هذه النسبة إلى أكثر من 50% في المناطق الريفية.

البنك الدولي، كتيب البيانات الصغير عن النوع الاجتماعي 2019



الصحة والأمن الغذائي

معدل وفيات الأطفال

أعلى بـ 20 مرة

احتمال وفاة الطفل المولود في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019 قبل بلوغه سن الخامسة مقارنةً بالطفل المولود في أستراليا أو نيوزيلندا.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية 2019

نقص التغذية

239 مليون

شخص في عام 2018 عانوا من نقص التغذية في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أي ما يعادل واحد من كل أربعة أشخاص، كان أكثر من نصفهم في البلدان المتضررة من النزاعات.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات السكانية العالمية 2019

العمر المتوقع 2050

68.5 سنة

تشهد دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر تحسن مرتقب في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، والذي قد يصل إلى 68.5 عامًا بحلول عام 2050، بمتوسط زيادة قدره 7.4 سنة.

منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019



الاقتصاد والمناخ

محنة الديون

18

دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تعاني من أزمات الديون، أو معرضة لمخاطرها، حيث أن عشرة من هذه البلدان صدر لها نداءات إنسانية مشتركة بين الوكالات في عام 2019.

صندوق النقد الدولي

الفقر المدقع 2030

416 مليون

شخص متوقع أن يعانون من الفقر المدقع في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2030، بحيث ستضم هذه الدول 9 من أصل كل 10 أشخاص من الأشد فقرًا في العالم، مقارنةً بالمعدل الحالي البالغ 7 من أصل كل 10 أشخاص.

البنك الدولي

التغير المناخي 2050

86 مليون

مهاجر متوقع بحلول عام 2050 في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى نتيجة للتغير المناخي، بالإضافة إلى 18 مليون مهاجر يعيشون بالفعل في تلك المنطقة.

البنك الدولي، جاوندوزيل: الاستعداد للهجرة الداخلية الناجمة عن تغير المناخ، 2018



السكان والتعليم

فجوة التعليم

20%

من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و11 سنة تسربوا من التعليم، وتتمثل هذه المنطقة بأسرع معدل نمو في فئة السكان في سن الدراسة، وكذلك بأعلى معدلات الحرمان من التعليم.

ليونيسكو

السكان من الشباب 2050

50%

سوف يتزايد عدد الشباب بما يقرب من 500 مليون نسمة، مما سيجعلهم يشكلون أكثر من نصف عدد السكان بحلول عام 2050.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات الحضرية العالمية 2018

النمو الحضري 2050

60%

من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي أسرع المناطق في النمو الحضري في العالم اليوم بحلول عام 2050، يمكن أن يعيش أكثر من 60% من الشعوب الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في المناطق الحضرية.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة، التوقعات الحضرية العالمية 2018



الرؤية الإنسانية

الاحتياجات والمتطلبات

في عام 2020، سيحتاج حوالي 168 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية والحماية، وبعادل ذلك شخص واحد من بين 45 شخصًا في العالم، وهو أعلى رقم تم تسجيله منذ عقود. ولكي تتمكن الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة من تقديم المساعدات المنقذة للأرواح إلى حوالي 109 مليون من الفئات الأكثر ضعفًا، فإن هذا سيتطلب تمويلًا بقيمة 28.8 مليار دولار.

الاحتياجات والمتطلبات

نتائج عام 2019

ران، نيجيريا

ساره البالغة من العمر سبع سنوات، وهي فتاة نازحة داخلياً في ران بولاية بورنو، شمال شرق نيجيريا. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ ياسمين غيردا



ويعتبر مبلغ 16 مليار دولار، الذي تم جمعه من أجل النداءات المشتركة بين الوكالات حتى الآن في عام 2019، دليلاً على المساهمات السخية للمانحين والتزام المجتمع الدولي بالحد من المعاناة الإنسانية. ومع ذلك، لا تزال الاحتياجات المتزايدة تفوق الموارد المتاحة لتلبيتها.

التعهدات رفيعة المستوى التي ينسقها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

اليمن (فبراير/شباط 2019): في الفعالية التي تم تنظيمها في اليمن، تعهد المانحون بمبلغ 2.62 مليار دولار لتلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من النزاع. وحتى 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، تم الوفاء بنسبة 79 في المائة من التعهدات، مع توقع الالتزام الكامل بنهاية العام.

سوريا والمنطقة (مارس/آذار 2019): في مؤتمر "دعم مستقبل سوريا والمنطقة" (مؤتمر بروكسل الثالث)، تم تقديم تعهدات كبيرة للأنشطة الإنسانية والإنمائية وتحقيق الاستقرار، بلغ مجموعها 7 مليار دولار لعام 2019 وحوالي 2.4 مليار دولار لعام 2020 وما بعده، بينما تم الوفاء بتعهدات الأزمة السورية لعام 2019 بالكامل.³⁷

القضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في الأزمات الإنسانية (مايو/أيار 2019): عُقد أول مؤتمر دولي على الإطلاق للتصدي للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي على وجه التحديد في الأزمات الإنسانية في أوغندا في شهر مايو/أيار. بالإضافة إلى الالتزامات السياسية وأفضل الممارسات، تعهدت 21 جهة مانحة بمبلغ 363 مليون دولار في عامي 2019 و2020 وما بعدها لصالح أنشطة التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والقضاء عليه. ومن هذا المبلغ، تم الإعلان عن تخصيص مبلغ 226.2 مليون دولار لعام 2019 وحده. وسعيًا للحفاظ على هذا الزخم، سيتم إنشاء آلية متابعة صارمة في بداية عام 2020.

عندما تم إصدار الملحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2019 في 4 ديسمبر/كانون الأول 2018، تضمنت متطلبات تمويل أولية بقيمة 21.9 مليار دولار³⁷ لمساعدة 93.6 مليون من بين 131.7 مليون شخص محتاجين في 42 دولة. وبهدف لتقديم تقديرات أكثر دقة وشمولاً للاحتياجات الإنسانية العالمية، تم تنقيح هذا الرقم ليشمل خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين والنداءات الإنسانية الأخرى. وفقاً لهذا التقدير، بلغ إجمالي عدد الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات في بداية عام 2019 إلى حوالي 145.7 مليون شخص وتهدف الأمم المتحدة وشركاؤها إلى مساعدة 103.2 مليون شخص من الفئات الضعيفة للغاية في 53 دولة بإجمالي متطلبات مالية تبلغ 28.1 مليار دولار.³⁸

خلال عام 2019، ظهرت أزمات جديدة، كما هو الحال في مدغشقر وموزمبيق وفنزويلا وزيمبابوي، وزادت الاحتياجات في العديد من البلدان الأخرى، ليصل العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين إلى 166.5 مليون شخص، حيث تهدف الأمم المتحدة والشركاء إلى مساعدة 117.4 مليون شخص بإجمالي متطلبات مالية تصل إلى 29.7 مليار دولار.

حتى 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وصل التمويل العالمي للأنشطة الإنسانية، وفقاً لما تم الإبلاغ عنه لخدمة التتبع المالي التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى حوالي 21.5 مليار دولار وبلغ تمويل الخطط المنسقة المشتركة بين الوكالات 16 مليار دولار، أي حوالي 54% من إجمالي الاحتياجات. وبذلك تعتبر أكبر نسبة تمويل تم الإبلاغ عنها خلال الفترة الماضية -حوالي 75% من المجموع- تم توجيهها إلى خطط الاستجابة التي تنسقها الأمم المتحدة وشركاؤها.

وقد حصلت اثنتان فقط من حالات الطوارئ -وهما اليمن وسوريا والمنطقة- على 42 في المائة من إجمالي التمويل الإنساني لعام 2019. كما كان الحال في السنوات السابقة، تباينت تغطية النداءات الإنسانية الفردية بشكل كبير، حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، بلغ تمويل النداءات المقدمة إلى هايتي وفنزويلا أقل من 30 في المائة من متطلباتها، في حين تلقت نداءات إثيوبيا والعراق ومدغشقر وميانمار أكثر من 80 في المائة من متطلباتها.

³⁷ كان هذا هو الرقم الرئيسي في الملحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2019. وهو يشمل جميع خطط الاستجابة الإنسانية الخاصة بكل بلد باستثناء سوريا. ولم يتم إدراج كل خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين، باستثناء الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وتعزيز القدرة على الصمود وخطة الاستجابة للاجئين والمهاجرين من فنزويلا كما لم يتم إدراج الخطط الأخرى (خطة الاستجابة المشتركة لبنغلاديش، واحتياجات ومتطلبات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبكستان والفلبين).

³⁸ يتضمن الأرقام الرئيسية والنداءات الأخرى (كما هو مذكور في الحاشية أعلاه)، وجميع خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين الخاصة بكل بلد باستثناء المتطلبات المشمولة في خطط الاستجابة الإنسانية، كما تم إدراج خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا المفوضية الأوروبية، دعم سوريا والمنطقة التتبع المالي لما بعد مؤتمر بروكسل: التقرير الثامن، سبتمبر/أيلول 2019.

الاحتياجات والمتطلبات

نظرة عامة على عام 2020



مزار، أفغانستان
هربت مريم وعائلتها من
النزاع ووجدوا ملجأ في
هذه القرية، الواقعة في
أرض جرداء، على بعد
20 كم من مزار.
مكتب تنسيق الشؤون
الإنسانية/ شارلوت كانز

الأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى مليون شخص إضافي في الصومال. وفي النيجر، أدى تصاعد العنف وانعدام الأمن في كل من البلد والمنطقة بأكملها، بالإضافة إلى تحسين تغطية البيانات، إلى زيادة عدد المحتاجين بحوالي مليون شخص.

على المستوى الإقليمي، تُظهر بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر زيادة في عدد الأشخاص المحتاجين، حيث سيحتاج 14.7 مليون شخص إضافيين إلى المساعدات الإنسانية في أوائل عام 2020 مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي.

استهداف أكثر تركيزاً في عام 2020

ساعد الاعتماد على التحليل المحسّن المنظمات الإنسانية على تحديد مجموعات الأشخاص أو المناطق الجغرافية ذات الاحتياجات الملحة بشكل أدق بالإضافة إلى تحديد أولويات الاستجابة إليهم وفقاً لذلك، مما يؤثر بدوره على المتطلبات المالية. في العديد من البلدان، قامت المنظمات الإنسانية أيضاً بتوسيع دائرة الحوار مع شركاء التنمية، مما أتاح الفرصة للتخطيط الإنساني للنظر في الاحتياجات التي يمكن تلبيتها من خلال أطر المساعدة الأخرى. سيتم عرض مزيد من التفاصيل حول دورة البرامج الإنسانية المحسّنة في الصفحة 70 من هذا التقرير.

فعاليات رفيعة المستوى في عام 2020

في عام 2020، من المتوقع أن يتم عقد فعاليات رفيعة المستوى لحشد الموارد من أجل أزمتي اليمن وسوريا، حيث سيتطلب كلاهما تمويلًا مستمرًا واسع النطاق، فضلاً عن إشراك الشركاء وإجراء حوار بشأن السياسات. ناقشت الجهات المعنية الرئيسية (بما في ذلك الجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية) الأزمات الأخرى المتمركزة جغرافياً، بما في ذلك منطقة الساحل الأفريقي والسودان نظراً لاحتمالاتهما القوية. ومن المخطط أن يتم تنظيم هذه الفعاليات في النصف الأول من العام. بعد نجاح مؤتمر أوسلو للقضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، هناك خطط جارية أيضاً لتنظيم حدث آخر رفيع المستوى حول هذا الموضوع.

في عام 2020، سيحتاج حوالي 168 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية والحماية، وهذا يمثل واحد من بين كل 45 شخصاً في العالم، ويعتبر هذا أعلى رقم تم تسجيله منذ عقود. تهدف الأمم المتحدة والمنظمات الشريكة إلى مساعدة ما يقرب من 109 مليون من الفئات الأكثر ضعفاً في 53 دولة، وستحتاج إلى تمويل بقيمة 28.8 مليار دولار للقيام بذلك.⁴⁰

صورة أكثر دقة وشمولاً للاحتياجات الإنسانية

لتقديم تقديرات أكثر دقة وشمولاً للاحتياجات الإنسانية العالمية، تتضمن الأرقام العالمية في الملحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2020 خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين والنداءات الأخرى. كما تم تنقيح التقديرات الخاصة بالأشخاص المحتاجين للمساعدات الإنسانية من خلال استخدام تقنيات تحليل البيانات المحسنة.

تزايد الاحتياجات الإنسانية بسبب انعدام الأمن والتغير المناخي

النزاع هو المحرك الرئيسي للاحتياجات المتزايدة، ولكن في العديد من الأماكن، يواجه الناس مزيجاً من الأحداث المناخية والنزاعات التي تعطل حياتهم وسبل عيشهم، وتضعف قدرتهم على التكيف، وتزيد من تعرضهم للصدمات أو الأخطار الجديدة.

أحد التبعات الأولى التي يمكن قياسها هي انعدام الأمن الغذائي، والذي ارتفع فعلياً في كل بلد مما يشير إلى تزايد الاحتياجات في عام 2020. ففي السودان، أدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة إلى زيادة كبيرة في انعدام الأمن الغذائي، مما دفع 3.6 مليون شخص إضافيين إلى احتياج المساعدات الإنسانية في عام 2020. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، عندما تم عمل تحليل للأمن الغذائي على نطاق جغرافي أوسع، أظهر ذلك أدلة على وجود مناطق إضافية تعاني من انعدام الأمن الغذائي في البلاد، مما كشف عن احتياجات 3.1 مليون شخص إضافيين مقارنةً بعام 2019. وبالمثل في أفغانستان، عندما أجري تحليل واسع النطاق لجوانب الضعف، إلى جانب تحليل أثر النزاع المستمر والجفاف، زاد عدد المحتاجين بمقدار 3.1 مليون.

أدى نقص هطول الأمطار دون المستوى المتوسط ونقص إنتاجية المحاصيل الذي تفاقم بسبب استمرار انعدام الأمن المستمر إلى زيادة عدد

الاحتياجات والمتطلبات

نتائج عام 2019

حتى 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

29.70 مليار دولار

التمويل المستلم (بالدولار الأمريكي)

15.96 مليار دولار

نسبة تغطية التمويل

54%

المحتاجون

166.5 مليون شخص

المستهدفون

117.4 مليون شخص

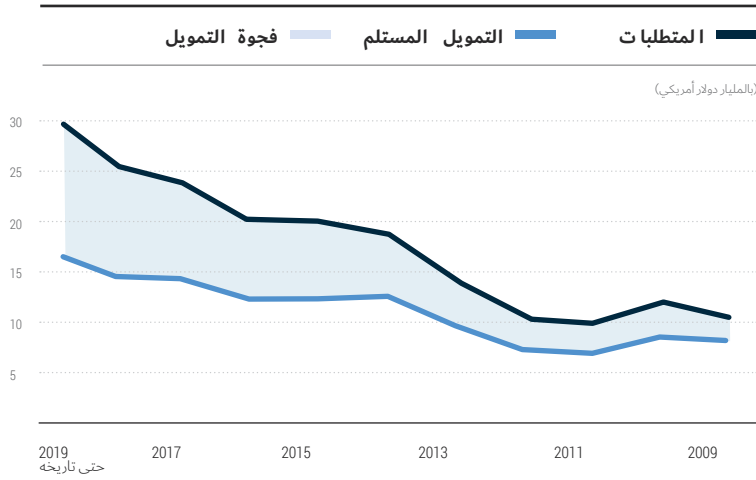
تستهدف خطط الاستجابة عادةً مجموعة فرعية (تكون عادةً الغالبية العظمى) من المحتاجين لأن حكومات البلدان المتضررة والجهات الأخرى تستهدف قطاعًا و/أو بسبب القيود على القدرات وإمكانية الوصول بالنسبة للمنظمات المشاركة في خطة الاستجابة.

تشمل جميع المتطلبات في عام 2019 باستثناء متطلبات خطط الاستجابة الإقليمية التي تنعكس بالفعل في خطط الاستجابة الإنسانية وذلك لتجنب العد المزدوج.

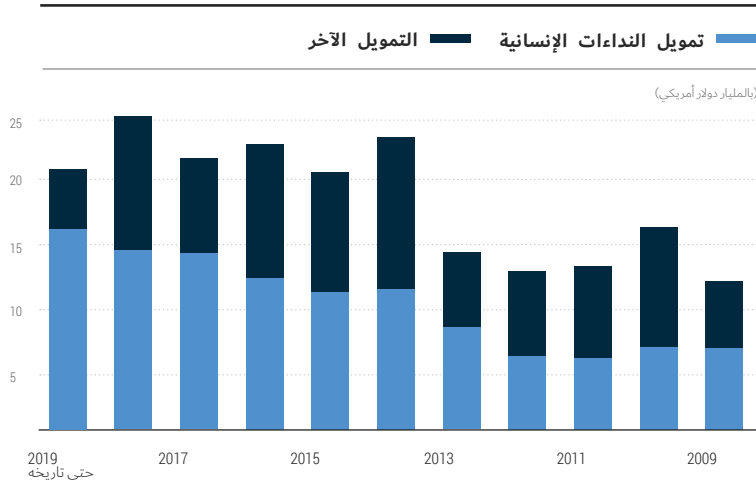
النساء الإنساني المشترك بين الوكالات	نوع النداء الإنساني	التمويل المطلوب	التمويل المستلم	تغطية التمويل	ممول غير ممول
أفغانستان	HRP	611.8 مليون دولار	423.4 مليون دولار	69.2%	
بوروندي	HRP	106.3 مليون دولار	64.3 مليون دولار	60.5%	
الكاميرون	HRP	298.9 مليون دولار	123.6 مليون دولار	41.3%	
جمهورية أفريقيا الوسطى	HRP	430.7 مليون دولار	287.2 مليون دولار	66.7%	
تشاد	HRP	476.6 مليون دولار	231.9 مليون دولار	48.6%	
جمهورية الكونغو الديمقراطية	HRP	1.65 مليار دولار	680.9 مليون دولار	41.2%	
إثيوبيا	HRP	771.5 مليون دولار	646.6 مليون دولار	83.8%	
هايتي	HRP	126.2 مليون دولار	36.1 مليون دولار	28.6%	
العراق	HRP	701.2 مليون دولار	611.7 مليون دولار	87.2%	
ليبيا	HRP	201.6 مليون دولار	97.8 مليون دولار	48.5%	
مالي	HRP	324.0 مليون دولار	160.0 مليون دولار	49.4%	
موزمبيق	HRP	620.5 مليون دولار	291.6 مليون دولار	47.0%	
ميانمار	HRP	214.4 مليون دولار	172.3 مليون دولار	80.4%	
النيجر	HRP	383.1 مليون دولار	221.7 مليون دولار	57.9%	
نيجيريا	HRP	847.7 مليون دولار	504.5 مليون دولار	59.5%	
الأرض الفلسطينية المحتلة	HRP	350.6 مليون دولار	202.6 مليون دولار	57.8%	
الصومال	HRP	1.08 مليار دولار	812.3 مليون دولار	75.4%	
جنوب السودان	HRP	1.51 مليار دولار	1.01 مليار دولار	67.0%	
السودان	HRP	1.15 مليار دولار	582.0 مليون دولار	50.6%	
سوريا	HRP	3.29 مليار دولار	1.73 مليار دولار	52.4%	
أوكرانيا	HRP	164.4 مليون دولار	81.1 مليون دولار	49.3%	
فنزويلا	HRP	222.7 مليون دولار	55.5 مليون دولار	24.9%	
اليمن	HRP	4.19 مليار دولار	2.97 مليار دولار	70.9%	
مدغشقر	FA	32.4 مليون دولار	29.2 مليون دولار	89.9%	
زيمبابوي	FA	467.9 مليون دولار	233.3 مليون دولار	49.9%	
بوروندي (الخطة الإقليمية)	RRP	261.7 مليون دولار	85.4 مليون دولار	33.0%	
الكونغو (الخطة الإقليمية)	RRP	676.8 مليون دولار	146.9 مليون دولار	22.0%	
نيجيريا (الخطة الإقليمية)	RRP	-	-	-	
جنوب السودان (الخطة الإقليمية)	RRP	984.5 مليون دولار	348.2 مليون دولار	35.0%	
سوريا (الخطة الإقليمية)	RRP	5.53 مليار دولار	2.01 مليار دولار	36.2%	
بنغلاديش	Other	920.5 مليون دولار	613.9 مليون دولار	66.7%	
بوركينافاسو	Other	187.0 مليون دولار	76.6 مليون دولار	41.0%	
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	Other	120.3 مليون دولار	32.0 مليون دولار	26.6%	
إيران	Other	25.0 مليون دولار	9.6 مليون دولار	38.5%	
فنزويلا (الخطة الإقليمية)	Other	737.6 مليون دولار	382.6 مليون دولار	51.9%	

HRP خطة الاستجابة الإنسانية FA النداء الإنساني العاجل RRP خطة الاستجابة الإقليمية Other أخرى

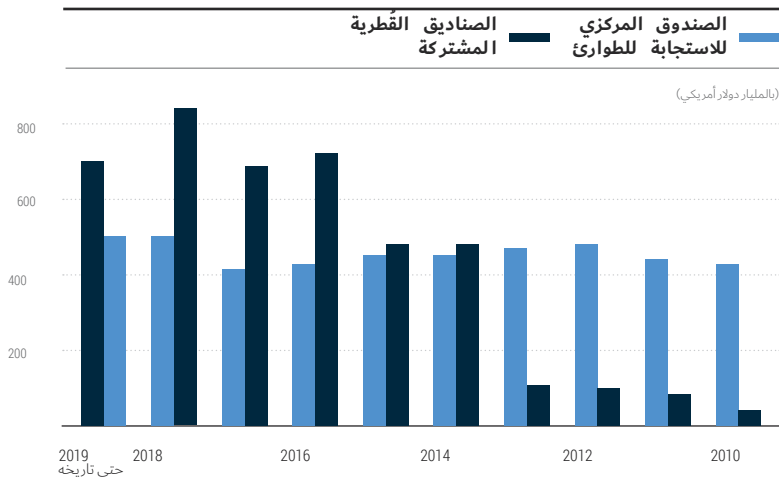
فجوة التمويل (2009 – 2019)



التمويل الإنساني العالمي (2009-2019)



مخصصات الصناديق المشتركة (2010-2019)



جميع البيانات حتى 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

المستهدفون	المحتاجون	مخصصات الصناديق المشتركة القطرية	مخصصات الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ
4.5 مليون	6.3 مليون	48.7 مليون دولار	16.0 مليون دولار
712 ألف	1.8 مليون	-	2.4 مليون دولار
2.3 مليون	4.3 مليون	-	16.3 مليون دولار
1.7 مليون	2.9 مليون	23.8 مليون دولار	-
2.0 مليون	4.3 مليون	-	11.0 مليون دولار
9.0 مليون	12.8 مليون	67.4 مليون دولار	45.7 مليون دولار
8.3 مليون	8.9 مليون	35.4 مليون دولار	21.1 مليون دولار
1.3 مليون	2.6 مليون	-	11.2 مليون دولار
1.8 مليون	6.7 مليون	72.8 مليون دولار	-
552 ألف	823 ألف	-	3.8 مليون دولار
2.3 مليون	3.2 مليون	-	6.0 مليون دولار
2.4 مليون	2.6 مليون	-	28.9 مليون دولار
941 ألف	941 ألف	9.4 مليون دولار	3.5 مليون دولار
1.6 مليون	2.3 مليون	-	16.0 مليون دولار
6.2 مليون	7.1 مليون	10.0 مليون دولار	-
1.4 مليون	2.5 مليون	24.5 مليون دولار	7.7 مليون دولار
3.4 مليون	4.2 مليون	41.3 مليون دولار	41.9 مليون دولار
5.7 مليون	7.2 مليون	70.2 مليون دولار	12.9 مليون دولار
4.4 مليون	5.7 مليون	32.5 مليون دولار	43.4 مليون دولار
11.7 مليون	11.7 مليون	34.8 مليون دولار	-
2.3 مليون	3.5 مليون	1.6 مليون دولار	6.0 مليون دولار
2.7 مليون	7.0 مليون	-	10.0 مليون دولار
21.4 مليون	24.1 مليون	130.0 مليون دولار	31.7 مليون دولار
460 ألف	890 ألف	-	5.0 مليون دولار
2.2 مليون	5.3 مليون	-	14.1 مليون دولار
223 ألف	223 ألف	-	-
727 ألف	727 ألف	-	-
-	-	-	-
1.5 مليون	1.5 مليون	-	-
5.6 مليون	5.6 مليون	89.8 مليون دولار	-
1.2 مليون	1.2 مليون	-	15.3 مليون دولار
900 ألف	1.2 مليون	-	10.0 مليون دولار
3.8 مليون	10.9 مليون	-	6.0 مليون دولار
115 ألف	2.0 مليون	-	2.0 مليون دولار
2.2 مليون	3.6 مليون	-	6.0 مليون دولار

الاحتياجات والمتطلبات

نظرة عامة لعام 2020

التمويل المطلوب	نوع النداء الإنساني	النداء الإنساني المشترك بين الوكالات	الاختلاف مقارنةً بعام 2019
732.6 مليون دولار	HRP	أفغانستان	+20%
295.0 مليون دولار	HRP	بوركينافاسو	+58%
104.0 مليون دولار	HRP	بوروندي	-2%
317.0 مليون دولار	HRP	الكاميرون	+6%
387.8 مليون دولار	HRP	جمهورية أفريقيا الوسطى	-10%
500.0 مليون دولار	HRP	تشاد	+5%
1.82 مليار دولار	HRP	جمهورية الكونغو الديمقراطية	+10%
973.0 مليون دولار	HRP	إثيوبيا	+26%
252.5 مليون دولار	HRP	هايتي	+100%
520.0 مليون دولار	HRP	العراق	-26%
110.0 مليون دولار	HRP	ليبيا	-45%
365.6 مليون دولار	HRP	مالي	+13%
215.0 مليون دولار	HRP	ميانمار	0%
373.5 مليون دولار	HRP	النيجر	-3%
789.0 مليون دولار	HRP	نيجيريا	-7%
348.0 مليون دولار	HRP	الأرض الفلسطينية المحتلة	-1%
1.03 مليار دولار	HRP	الصومال	-4%
1.54 مليار دولار	HRP	جنوب السودان	+2%
1.40 مليار دولار	HRP	السودان	+22%
3.30 مليار دولار	HRP	سوريا	0%
157.8 مليون دولار	HRP	أوكرانيا	-4%
750.0 مليون دولار	HRP	فنزويلا ⁴⁰	+65%
3.20 مليار دولار	HRP	اليمن	-24%
235.8 مليون دولار	RRP	بوروندي (الخطة الإقليمية) ⁴¹	-10%
604.6 مليون دولار	RRP	الكونغو (الخطة الإقليمية) ⁴¹	-11%
-	RRP	نيجيريا (الخطة الإقليمية) ⁴¹	-
951.0 مليون دولار	RRP	جنوب السودان (الخطة الإقليمية) ⁴¹	-3%
5.20 مليار دولار	RRP	سوريا (الخطة الإقليمية) ⁴¹	-6%
871.0 مليون دولار	Other	بنغلاديش	-5%
107.0 مليون دولار	Other	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	-11%
1.35 مليار دولار	Other	فنزويلا (الخطة الإقليمية)	+82%

HRP خطة الاستجابة الإنسانية RRP خطة الاستجابة الإقليمية Other أخرى

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

28.80 مليار دولار

المحتاجون

167.6 مليون شخص

المستهدفون

108.8 مليون شخص

تستهدف خطط الاستجابة عادةً مجموعة فرعية (تكون عادةً الغالبية العظمى) من المحتاجين لأن حكومات البلدان المتضررة والجهات الأخرى تستهدف قطاعًا و/أو سبب القيود على القدرات وإمكانية الوصول بالنسبة للمنظمات المشاركة في خطة الاستجابة.

تشمل المتطلبات المالية وأعداد المحتاجين والمستهدفين جميع خطط الاستجابة الإنسانية، والنداءات الإنسانية الأخرى، وبعض عناصر خطط الاستجابة الإقليمية للدول التي ليس لها خطط استجابة إنسانية، بالإضافة إلى الجوانب المتعلقة بإثيوبيا في خطة الاستجابة الإقليمية لجنوب السودان نظرًا لأن خطة الاستجابة الإنسانية لا تتضمن اللاجئين.

⁴⁰ تغطي خطة الاستجابة الإنسانية لفنزويلا لعام 2019 الفترة من يوليو/تموز-ديسمبر/كانون الأول 2019 (سنة أشهر).

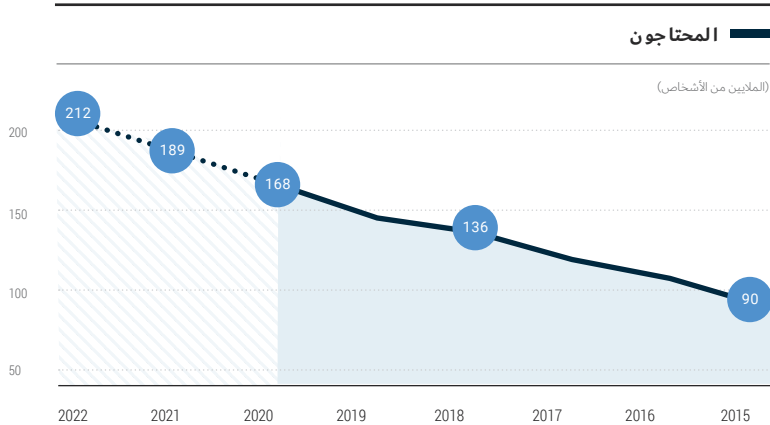
⁴¹ عناصر خطط الاستجابة الإقليمية المدرجة في متطلبات اللمحة العامة عن العمل الإنساني لعام 2020 هي كما يلي: خطة الاستجابة الإقليمية وتعزيز الصمود للاجئين في سوريا مدرجة بأكملها، خطة الاستجابة الإقليمية لبوروندي تم إدراج العناصر المتعلقة برواندا وتنزانيا وأوغندا، وتم استبعاد العناصر المتعلقة بجمهورية الكونغو، ورواندا، وتنزانيا، وأوغندا، وزامبيا، وتم استبعاد العناصر المتعلقة بخطة الاستجابة الإقليمية لنيجيريا: تم استبعادها بالكامل (الكاميرون وتشاد والنيجر). خطة الاستجابة الإقليمية لجنوب السودان: تم إدراج العناصر المتعلقة بكينيا وأوغندا وإثيوبيا، بينما تم استبعاد العناصر المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان. بوروندي: خطة الاستجابة الإقليمية لنيجيريا: تم استبعادها بالكامل (الكاميرون وتشاد والنيجر).

الاختلافات الأساسية في المتطلبات الإنسانية (2019-2020)

تشمل الإحصائيات الرئيسية لعام 2020 الواردة في هذا التقرير جميع النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات. (في السنوات السابقة، لم يتم إدراج بعض هذه الأرقام في العناوين الرئيسية). يبين الجدول أدناه موازنة للسماح بمقارنات مع ما يشابه تلك الأرقام في عام 2019.

المتطلبات	المحتاجون	المستهدفون
المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2019 - عند إصدارها ⁴⁴ كما نُشرت في 4 ديسمبر/كانون الأول 2018	21.9 مليار دولار	131.7 مليون
المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2019 - بعد تنقيحها ⁴⁵ تم تنقيحها لإدراج جميع النداءات الإنسانية المشتركة بين الوكالات حتى ديسمبر/كانون الأول 2018	28.1 مليار دولار	145.7 مليون
المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2019 - نوفمبر/تشرين الثاني ⁴⁶ إجمالي الاحتياجات في عام 2019: المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي - النسخة المنقحة، بالإضافة إلى الاحتياجات الإضافية التي ظهرت خلال عام 2019	29.7 مليار دولار	166.5 مليون
المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020 ⁴⁷ كما نُشرت في 4 ديسمبر/كانون الأول 2019	28.8 مليار دولار	167.6 مليون
المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 2020 ⁴⁸ كما نُشرت في 4 ديسمبر/كانون الأول 2019	108.8 مليون	103.2 مليون

الاحتياجات الإنسانية المتوقعة⁴⁶ (2015-2022)



وفقًا للاتجاهات الحالية، سيحتاج 212 مليون شخص في جميع أنحاء العالم إلى المساعدات الإنسانية في عام 2022. ستظل النزاعات هي المحرك الأساسي للاحتياجات الإنسانية في معظم الدول التي تتلقى المساعدات الإنسانية حاليًا، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط. قد تؤدي اتفاقيات السلام الأخيرة إلى ظهور بعض التحسينات، ولكن من المتوقع أن تستمر معظم النزاعات الممتدة لعدة سنوات.

كما ستؤدي الأحداث المناخية القاسية، التي تتراوح من الجفاف إلى الأعاصير المدارية والأمطار الجارفة، إلى ظهور مزيد من الاحتياجات الإنسانية. عندما تتزامن النزاعات مع الأخطار المناخية، فإنهما يؤديان إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، خاصة وأن إجراءات التخفيف من آثار التغير المناخي والتأقلم معه تكون بالغة الصعوبة في تلك الظروف. ستسهم النزاعات والتغير المناخي أيضًا في تفشي الأمراض المعدية المميتة مثل الكوليرا والحصبة والإيبولا نتيجة لعدم كفاية خدمات الصحة والمياه والصرف الصحي.

المحتاجون	المستهدفون	الاختلاف في أعداد المستهدفين مقارنةً بعام 2019
9.4 مليون	7.1 مليون	+59%
2.2 مليون	1.8 مليون	+100%
1.7 مليون	630 ألف	-11%
4.4 مليون	2.6 مليون	+14%
2.6 مليون	1.6 مليون	-6%
4.8 مليون	2.6 مليون	+30%
15.9 مليون	8.1 مليون	-10%
8.0 مليون	6.5 مليون	-22%
4.6 مليون	2.1 مليون	+62%
4.1 مليون	1.8 مليون	+1%
880 ألف	340 ألف	-38%
3.6 مليون	2.9 مليون	+26%
986 ألف	848 ألف	-10%
3.2 مليون	1.9 مليون	+19%
7.7 مليون	5.7 مليون	-8%
2.4 مليون	1.5 مليون	+7%
5.2 مليون	3.0 مليون	-12%
7.5 مليون	5.6 مليون	-2%
9.3 مليون	5.0 مليون	+14%
11.0 مليون	9.0 مليون	-23%
3.4 مليون	2.0 مليون	-13%
7.0 مليون	3.5 مليون	+31%
24.0 مليون	15.6 مليون	-27%
250 ألف	250 ألف	+12%
740 ألف	740 ألف	+2%
-	-	-
1.2 مليون	1.2 مليون	-18%
5.6 مليون	5.6 مليون	0%
1.3 مليون	1.3 مليون	+7%
10.8 مليون	5.5 مليون	+45%
3.8 مليون	2.5 مليون	+12%

⁴² كانت هذه هي الأرقام الرئيسية الواردة في المحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2019. وهي تتضمن جميع خطط الاستجابة الإنسانية، باستثناء سوريا. ولم يتم إدراج خطط الاستجابة الإقليمية باستثناء خطة الاستجابة الإقليمية وتعزيز الصمود للاجئين في سوريا وخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين من فنزويلا كما لم يتم إدراج الخطط الأخرى (خطة الاستجابة المشتركة لبنغلاديش، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وبكستان، والفلبين).

⁴³ تشمل جميع الأرقام الرئيسية الواردة في البند الأول بالإضافة إلى خطة الاستجابة المشتركة لبنغلاديش، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وجميع خطط الاستجابة الإقليمية باستثناء المتطلبات التي تمت تغطيتها في خطط الاستجابة الإنسانية. وتم إدراج خطة الاستجابة الإنسانية لسوريا.

⁴⁴ تم تحديث الأرقام الرئيسية الواردة في البند الثاني لتعكس التغييرات في الفترة من ديسمبر/كانون الأول 2018 حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2019. بما في ذلك الخطط الصادرة على مدار العام: خطط الاستجابة الإنسانية لموزمبيق وفنزويلا، والنداءات الإنسانية العاجلة لمدغشقر وزيمبابوي وبوركينا فاسو.

⁴⁵ تشمل جميع المتطلبات في عام 2020، باستثناء متطلبات خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين والفقراء في خطط الاستجابة الإنسانية وذلك لتجنب العد المزدوج يمكن مقارنتها بالبند الثالث لإظهار الاختلافات بين توقعات عام 2020 وحصيله عام 2019.

⁴⁶ تستند التوقعات إلى متوسط الزيادة (أو النقص) في العدد الإجمالي للأشخاص المحتاجين منذ عام 2014. ولا يأخذ ذلك في الاعتبار احتمالية حدوث أزمات جديدة بسبب النزاعات أو الكوارث الكبرى التي قد تؤدي إلى ارتفاع أعدادهم بشكل كبير.

الرؤية الإنسانية

نظرة عامة على الوضع الإقليمي والقُطري

في عام 2020، ستبقى أزمة اليمن الإنسانية هي الأسوأ في العالم. وستظل الاحتياجات مرتفعة للغاية في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسوريا وجنوب السودان والسودان. وفي الساحل الأفريقي، زاد النزوح بشكل هائل، ووصل الجوع إلى مستويات حرجية. وليست هناك أي مؤشرات تدل على تراجع الأزمة التي يحركها النزاع في حوض بحيرة تشاد. تم إطلاق خطتين جديدتين للاستجابة الإنسانية في عام 2020 -في بوركينا فاسو وفنزويلا- في حين أن الأوضاع في باكستان والفلبين لم تعد تتطلب استراتيجيات إنسانية.

نظرة عامة على الوضع الإقليمي: آسيا والمحيط الهادئ



بلدة سيتوي، ميانمار

تركت روما هاتو البالغة من العمر ثماني سنوات المدرسة بعد إكمالها الصف الثاني. وقالت روما إن الذهاب إلى المدرسة أصبح أمرًا مستحيلًا بالنسبة لها لأن والديها ليس لديهم دخل منتظم. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ هنتيت هنتيت أوو

لا تزال آسيا والمحيط الهادئ أكثر المناطق عرضة للكوارث في العالم -لكنها أيضًا منطقة تتمتع بخبرة متنامية في إدارة الكوارث وقدراتها وقيادتها في الأعمال الإنسانية.

يعيش ثلاثة من كل أربعة أشخاص متضررين من كارثة طبيعية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ⁴⁷ حيث بلغ عدد المتضررين أكثر من 760 مليون شخص في السنوات الخمس الماضية، من بينهم 46.000 حالة وفاة. تعد المنطقة معرضة للكوارث المفاجئة وبطيئة الحدوث على حد سواء، بما في ذلك الزلازل، والأعاصير المدارية والاستوائية، والفيضانات، وموجات التسونامي، والبراكين، والجفاف، ونقص الغذاء. ويؤدي التغير المناخي والمخاطر البيئية إلى تفاقم احتمالات حدوث الكوارث الكبيرة.

تحدث أكثر من ربع نزاعات العالم في آسيا والمحيط الهادئ،⁴⁸ وفي السنوات الأخيرة تصاعدت حدة العنف. تستضيف المنطقة الآن 3.3 مليون لاجئ. في عام 2019، تفاقم تأثير النزاع في أفغانستان على المدنيين، ويرجع ذلك بشكل جزئي إلى سلسلة من الهجمات المميتة على أهداف مدنية وتزايد الغارات الجوية والعنف الانتخابي. كان يوليو/تموز 2019 هو الشهر الأكثر دموية للمدنيين منذ بدء تسجيل الحالات في عام 2009. وتستضيف باكستان المجاورة لها حوالي 1.3 مليون لاجئ أفغاني، بينما تعاني باكستان نفسها من الجفاف وانعدام الأمن بسبب الجماعات المسلحة غير الحكومية. وفي ميانمار، اشتد القتال في ولايات راخين وتشين وشان، مما زاد من خطر النزوح الإضافي. منذ النصف الثاني من عام 2017، فر أكثر من 740.000 من الروهينجا من ميانمار عبر الحدود إلى بنغلاديش ويواجهون الآن تهديدات إضافية، بما في ذلك أمطار الرياح الموسمية ومواسم الأعاصير، مع وجود خيارات محدودة للإخلاء. مع ازدياد النزاع وظهور الأنظمة الاستبدادية في المنطقة، هناك حاجة إلى مزيد من التركيز على الحماية واحترام القانون الإنساني الدولي.

دفع الضعف المتواجد في المنطقة الحكومات إلى جعل إدارة الكوارث على رأس أولوياتها. على مدار العقد الماضي، أسست معظم بلدان المنطقة هيئات وطنية لإدارة الكوارث واستثمرت في النظم الوطنية التي أصبحت قادرة بشكل كبير على إدارة الكوارث الصغيرة والمتوسطة. وتستثمر هذه القدرات في النمو، حتى وإن كان ذلك بمعدلات ودرجات متفاوتة. ومع ذلك، لا تزال المنطقة معرضة بدرجة كبيرة للكوارث واسعة النطاق التي يمكن أن تتخطى القدرات الداخلية وتستدعي المساعدات الإنسانية الدولية. قد تكون هذه كوارث "ضخمة" مثل الزلازل في مانيلا أو داكا أو جاكارتا، أو أحداث كبيرة في بلدان ذات قدرات أقل على التكيف، مثل أفغانستان، أو بنغلاديش، أو نيبال، أو باكستان، أو بابوا غينيا الجديدة.

إلى جانب القدرات الوطنية المتنامية، تساهم ترتيبات الاستجابة الثنائية البارزة والمنظمات الإقليمية مثل رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) في إيجاد نظام استجابة أكثر تنوعًا. كما تلعب دول آسيا دورًا نشطًا في الشبكات الدولية. على سبيل المثال، تقدم اليابان والصين إسهامات مهمة في الآليات الإنسانية العالمية مثل الفريق الاستشاري الدولي للبحث والإنقاذ (INSARAG) ومبادرة فرق الطوارئ الطبية التابعة لمنظمة الصحة العالمية. كذلك أصبحت الدول في آسيا من مقدمي المساعدات بشكل متزايد. اعتبارًا من نوفمبر/تشرين الثاني 2019، ساهمت الدول الآسيوية بأكثر من 891.5 مليون دولار لصالح المساعدات الإنسانية.⁴⁹

⁴⁷ قاعدة بيانات حالات الطوارئ التابعة لمركز أبحاث وبائيات الكوارث حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019. استنادًا إلى الأرقام 2014-2019.

⁴⁸ مقياس التنبؤ بالنزاعات التابع لمعهد هايدلبرغ لبحوث النزاعات الدولية لعام 2018.

⁴⁹ نظام التتبع المالي، اعتبارًا من 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2019.

خطة الاستجابة الإنسانية في

أفغانستان

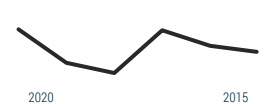
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

732.6 مليون دولار



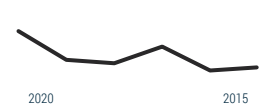
المحتاجون

9.4 مليون شخص



المستهدفون

7.1 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

لا يزال القتال في أفغانستان مشتعلًا، مما يعرّض حياة المدنيين للمخاطر القاتلة بصورة يومية، ويؤدي بدوره إلى النزوح الجماعي وخلق الاقتصاد غير المستقر في البلاد. لقد خلفت سنوات من الصدمات السكان الذين يعانون من الضعف الشديد بقدرات هشة وأمل ضئيل في التعافي إذا استمرت الظروف الحالية بنفس الشكل. ويتزايد الفقر بشكل ملحوظ، حيث يعيش أكثر من 80% من الناس بأقل من 1.90 دولار في اليوم. لا تزال انتهاكات القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الهجمات على المرافق الصحية والتعليمية، تجعل أفغانستان واحدة من أخطر البلدان التي تعمل فيها وكالات الإغاثة في العالم. وعلى الرغم من تلك التحديات، في عام 2019، تمكن الشركاء في المجال الإنساني من توفير الدعم للأشخاص المحتاجين في 372 من المناطق البالغ عددها 401 في البلاد.

في عام 2019، تسبب النزاع في خسائر فادحة بين المدنيين، ويعزى ذلك جزئيًا إلى سلسلة من الهجمات المميتة على أهداف مدنية وتصادم الغارات الجوية والعنف الانتحائي. كان يوليو/تموز 2019 هو الشهر الأكثر دموية بالنسبة للمدنيين منذ بدء تسجيل الحالات في عام 2009. وشكلت النساء والأطفال 41% من الضحايا في الأشهر التسعة الأولى من العام. وقد أدى النزاع إلى نزوح 345.000 شخص في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، ومن المتوقع أن يبلغ عدد النازحين الجدد من المدنيين 500.000 شخص في عام 2020. ما يقدر بنحو 4 ملايين شخص نزحوا منذ عام 2012 لم يعودوا إلى ديارهم.

لقد وصل الجوع وسوء التغذية إلى مستويات مرتفعة بدرجة خطيرة بالرغم من الجهود الهائلة التي بُذلت في عامي 2018-2019، والتي ساعدت أكثر من 5.2 مليون شخص متضررين من الجفاف. وفي عام 2020، سيكون ما يقدر بنحو 14.3 مليون شخص في مستوى الأزمة أو حالة الطوارئ لانعدام الأمن الغذائي (المرحلة الثالثة أو الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). وتشير الدراسات الاستقصائية الأخيرة إلى أن 25 من أصل 34 ولاية في الوقت الحالي تتجاوز عتبة الطوارئ في سوء التغذية الحاد.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

في ضوء سيناريو التوقعات السيئة، واستمرار وتيرة النزاع والانتكاسات الناجمة عن الجفاف، تشير التقديرات إلى أن 9.4 مليون شخص من الفئات الضعيفة -أي ما يقرب من ربع إجمالي السكان في البلاد- سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2020. وترجع الزيادة مقارنة بعام 2019 نتيجة لتوسيع نطاق تحليل الضعف وإدراج الأشخاص الذين يحتاجون إلى تعزيز القدرة على الصمود والمساعدة على التعافي، في محاولة لتجنب مزيد من التدهور في الوضع الإنساني. يحتاج 6.6 مليون شخص على الأقل إلى مساعدات الحماية نتيجة لآثار النزاع. وقد أدى التأثير الطويل المدى للجفاف خلال عامي 2018-2019 إلى جعل 8.2 مليون شخص من الفئات الضعيفة في حاجة شديدة إلى الغذاء ومساعدات سبل المعيشة، ومن المتوقع أن تؤثر الكوارث الطبيعية مثل الفيضانات على 200.000 شخص من بين المحتاجين، ويمثل الأطفال 56% من هذا العدد.

يسعى التعريف المنقح للعمل الإنساني في أفغانستان إلى توضيح الطبيعة المتداخلة لجوانب العنف بشكل أفضل. ويعد الأطفال أكثر

عرضة لخطر النزاع بشكل متزايد، حيث قُتل أكثر من 2.400 طفل خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2019 -بزيادة قدرها 11% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018. كما لا تزال النساء في جميع أنحاء أفغانستان يتعرضن للعنف القائم على النوع الاجتماعي. وقد أدى مقتل أعداد كبيرة من الرجال خلال العقود الأربعة الماضية إلى تفكيك الوحدات العائلية التقليدية، مما أجبر النساء والمسنين وأحيانًا الأطفال على أن يصبحوا أرباب لأسرهم. تشير التقديرات إلى أن 11% على الأقل من السكان يعانون من إعاقة جسدية، بينما يعاني عدد غير محدد من الأشخاص من مشاكل الصحة النفسية نتيجة لتعرضهم للنزاع بشكل متواصل. ويتعرض الأشخاص الذين نزحوا عدة مرات للخطر نتيجة لاستنزاف كل احتياجاتهم المالية والنفسية. كما أن سوء المأوى والظروف غير الصحية، لا سيما في حالات النزوح، تجعل الأشخاص أكثر عرضة للمرض وتسلبهم القدرة على مواجهة فصول الشتاء القارس في أفغانستان.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، في منتصف فترة خطة الاستجابة الإنسانية التي تمتد لأربع سنوات (2018-2021)، ستقوم الاستراتيجية الإنسانية في أفغانستان بتعديل مسارها للوصول إلى المزيد من الأشخاص المحتاجين وإمدادهم بقدر أكبر من المساعدات. في عام 2020، يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى دعم 7.1 مليون شخص بمساعدات الطوارئ أو الحماية أو التعافي، والتي تتطلب 732.6 مليون دولار. وترجع الزيادة في المتطلبات المتوقعة إلى زيادة عدد الأشخاص المستهدفين وإدراج مجموعة محدودة من أنشطة الصمود والتعافي في العديد من القطاعات، وبالرغم من أن تلك الأنشطة تعتبر مكلفة جدًا على المدى القصير، إلا أنها ستسهم في تكوين المدخرات والحد من المعاناة على المدى الطويل. ومع ذلك، ظلت تكاليف الأمن الغذائي منخفضة، مع تقديم المساعدات لفترة أقصر خلال موسم القحط، من أجل خفض إجمالي المتطلبات.

تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 ثلاثة مجالات ذات أولوية: الاستجابة لحالات الطوارئ وإنقاذ الأرواح من الصدمات الناجمة عن النزاعات والكوارث الطبيعية، واستجابات الحماية التي تهدف إلى تحسين سلامة الأفراد والحد من انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وبناء القدرة على الصمود لدى الفئات الضعيفة.

وبالنظر للمستقبل حتى عام 2021، تظل الاحتياجات المتوقعة مماثلة للاحتياجات في عام 2020، حيث سيظل عدد المحتاجين 9 ملايين شخص، كما تقل توقعات الوصول الإنساني المخطط لها، إذ ستبلغ 6.6 مليون شخص.

خطة الاستجابة الإنسانية في

ميانمار

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

215.0 مليون دولار



المحتاجون

986 ألف شخص



المستهدفون

848 ألف شخص



تطور السياق والأزمة

تتحكم عدة عوامل في الاحتياجات الإنسانية في ميانمار، بما في ذلك النزاع المسلح والعنف بين القبائل والتعرض للمخاطر الطبيعية. ويتفاقم الوضع بسبب الفقر المدقع، والنزوح الممتد، وانعدام الأمن الغذائي، وتلاشي شبكات الدعم الاجتماعي، ومشاكل عدم المساواة -بما في ذلك انعدام الجنسية والفصل والتمييز والفوارق بين الجنسين- مما يؤدي إلى تفاقم احتياجات الناس ومواطنيهم وضعفهم وتهميشهم في أجزاء كثيرة من البلاد.

لا يزال ما يقرب من 600.000 من لاجئي الروهينجا عديمي الجنسية يعيشون في ولاية راخين. يشكل الروهينجا الغالبية العظمى من حوالي 128.000 من الأشخاص النازحين داخليًا الذين تم احتجازهم في مخيمات في الجزء المركزي من راخين منذ عام 2012. وبضائع تأثير هذا النزوح الممتد القيود المفروضة على الحركة والتي تحد بشدة من وصولهم إلى الخدمات الأساسية؛ مثل التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش، مما يؤدي إلى تعميق جوانب الضعف والاعتماد على المساعدات الإنسانية. يواجه الروهينجا غير النازحين في القرى في جميع أنحاء راخين التمييز والقيود الواسعة على حرية التنقل. وقد تفاقمّت التحديات الإنسانية في ولاية راخين في أعقاب تصاعد القتال بين القوات المسلحة في ميانمار وجيش أراكان منذ ديسمبر/كانون الأول 2018، الأمر الذي أدى إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين، بما في ذلك في ولاية تشين الجنوبية. وقد ظل أكثر من 32.000 شخص نازحين حتى منتصف أكتوبر/تشرين الأول 2019. وقد أدت القيود التي فُرضت في يناير/كانون الثاني 2019 إلى تقييد وصول أكثر من 100.000 شخص في المناطق الريفية في راخين إلى الخدمات والمساعدات التي كانوا يتلقونها في السابق.

وبشكل الوضع في شمال وشمال شرق البلاد تحديات خطيرة وفرضًا محتملة. في ولاية كاشين، حيث ظل أكثر من 97.000 شخص من النازحين داخليًا في المخيمات منذ عام 2011، كان هناك نزوح أو نزاع مسلح محدود منذ سبتمبر/أيلول 2018. ومن ناحية أخرى في ولاية شان الشمالية، حدثت العديد من حالات اندلاع أعمال العنف الخطيرة على مدار العام والتي تنطوي على مجموعة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، مما تسبب في نزوح آلاف الأشخاص. لا يزال حوالي 9.000 شخص في ولاية شان يعيشون في أوضاع نزوح ممتدة منذ عام 2011. وفي كلتا الولايتين، لا تزال المنظمات الإنسانية تواجه تحديات تشغيلية كبيرة حيث أصبح وصول المحتاجين أو مساعدتهم أكثر صعوبة في السنوات الأخيرة، لا سيما خارج المدن الرئيسية.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

بالنظر إلى التدهور المستمر في أزمة الحماية في معظم أنحاء ولاية راخين واستمرار تقلب الوضع الأمني في مناطق أخرى، من المتوقع أن تواصل الاحتياجات الإنسانية الازدياد طوال عام 2020. ومن المرجح أن تظل مخاطر الحماية عالية بالنسبة للاجئين الروهينجا عديمي الجنسية، ما لم يتم اتخاذ خطوات جديدة لتحسين احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية التنقل. وقد يؤدي عدم إحراز تقدم ملموس في معالجة الأسباب الجذرية للأزمة إلى تقليل احتمالات إيجاد حلول مستدامة للنازحين عديمي الجنسية في راخين في عام 2020، ويقلل من نطاق العودة الطوعية والكريمة للاجئين الروهينجا.

في البلدات المتضررة من النزاع، من المرجح أن تتواصل الاحتياجات الإنسانية لأكثر من 32.000 نازح جديد، ومن المتوقع حدوث نزوح سكاني جديد في عام 2020، حيث لا توجد علامات تدل على أن النزاع سوف يخبو.

من المحتمل أن يؤدي النزوح الممتد كما في ولايتي كاشين و شان الشمالية، واستمرار حدة القتال -كما هو الحال في شان الشمالية- إلى زيادة جوانب الضعف. وما لم يتحسن وصول المساعدات الإنسانية، ستزداد الحالة تعقيدًا بسبب محدودية وصول المساعدات وخدمات الحماية، خاصة في المناطق التي لا تسيطر عليها الحكومة وغيرها من المواقع النائية. من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى زيادة ممارسات الترحيل المخوفة بالمخاطر وآليات التكيف السلبية. ستبقى الحلول المستدامة بعيدة المنال بالنسبة لمعظم النازحين، لا سيما في شان الشمالية. وسيستمر النزوح الممتد في زيادة الاحتياجات المتداخلة بين القطاعات، بما في ذلك إصلاح الملاجئ المؤقتة ومرافق الصرف الصحي، وتوزيع المواد غير الغذائية. في ولاية كاشين، يمكن تنفيذ حلول صغيرة النطاق لبضعة آلاف من الأشخاص النازحين، في ظل دعم المجتمع الدولي للحكومة لضمان استدامة تلك الحلول وتماسيها مع المعايير الدولية.

أولويات الاستجابة في عام 2020

تركز خطة الاستجابة الإنسانية في ميانمار لعام 2020 بشكل أساسي على ولايات كاشين، و شان، وراخين، وتشين، وكابين، والتي لديها أكثر الاحتياجات الإنسانية إلحاحًا بسبب النزاع وقيود الحركة والسياسات أو الممارسات التمييزية. وهي تعطي الأولوية لتوفير الدعم والبرامج المنقذة للأرواح لضمان الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية بالنسبة للفئات الأكثر ضعفًا وتضررًا من الأزمة من النساء والرجال والفتيان. تركز الخطة أيضًا على تحقيق حلول مستدامة للنزوح الداخلي وفقًا للمعايير الدولية حيثما كان ذلك ممكنًا، وتهدف إلى بناء القدرة على الصمود ودعم القدرات الوطنية للاستعداد لمواجهة الكوارث وغيرها من حالات الطوارئ والاستجابة لها. يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى الوصول إلى 848.000 شخص -وهذا أقل بنسبة 10% عن العام الماضي. ويرجع ذلك الانخفاض إلى اختيار أهداف أكثر واقعية وترتيب الأولويات.

أوروبا الشرقية

خطة الاستجابة الإنسانية في

أوكرانيا

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

على الرغم من هذه النظرة المتفائلة، إلا أن هناك فرصة لتدهور الأزمة الإنسانية في أوكرانيا بسبب النزاع المتفاقم. فقد أظهرت افتراضات التخطيط لعام 2020 أن الوضع سيظل مستقرًا باعتباره صراعًا منخفض الكثافة مع امتداد تأثيره على السكان على نطاق واسع. ويمكن أن يتحسن الوضع بشكل كبير، ولكن حتى في حالة حدوث ذلك، فستظل المجتمعات بحاجة إلى دعم إنساني واسع لاستعادة اكتفاءها الذاتي والبدء في التعافي.

لا تزال القدرات الوطنية في مجال الاستجابة والتأهب للطوارئ محدودة، بالرغم من الزيادة المتواضعة في مشاركة الحكومة في الاستجابة الإنسانية في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وتلتزم المنظمات الإنسانية بالمشاركة بشكل أكبر في هذه المجالات، والعمل بروح التعاون مع شركاء التنمية.

أولويات الاستجابة في عام 2020

ستركز استجابة عام 2020 على إنقاذ الأرواح، وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتعزيز الحماية، وتحسين الملكية الوطنية للاستجابة، وتأمين الوصول إلى المحتاجين في جميع المجالات. سيقوم الشركاء في المجال الإنساني بإعطاء الأولوية لخمسة مناطق جغرافية في الإقليم المتضررين بالإضافة إلى مناطق محددة تعاني من الضعف في أماكن أخرى من البلاد، مع التركيز على معالجة المشكلات الحرجة المتعلقة بالسلامة البدنية والعقلية، ومستويات المعيشة، والحماية.

يهدف الشركاء في المجال الإنساني في عام 2020 إلى مساعدة مليوني شخص (بما في ذلك 220.000 من النازحين داخليًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة). وهذا العدد مشابه لعام 2019 وهو انعكاس لقدرات الاستجابة وقيود الوصول. ستكون المتطلبات المالية 157.8 مليون دولار، بانخفاض طفيف عن العام السابق، ويعزى ذلك جزئيًا إلى زيادة مستوى مشاركة المنظمات غير الحكومية الوطنية مما يجعل الاستجابة أكثر فعالية من حيث التكلفة.

في عام 2020، تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية أيضًا برامج لتعزيز القدرة على الصمود، مسترشدة بالهدف الإنساني الذي يدعم تقوية قدرات المستجيبين المحليين ويشجع السلطات المحلية على تولي تقديم الخدمات في المناطق، حيثما كان ذلك ممكنًا.

تطور السياق والأزمة

على مدار ما يقرب من ست سنوات من النزاع في شرق أوكرانيا، قُتل أكثر من 3.300 شخص وجرح أكثر من 7.000 مدني في الأعمال القتالية الجارية. وبينما فتحت الحكومة المنتخبة حديثًا فرصًا جديدة للحوار وأبدت التزامًا جديدًا بحل الأزمة، إلا أن غياب الحل السياسي يستمر في إيجاد حالة من عدم اليقين. يتأثر بالأزمة حوالي 5 ملايين شخص، وتتشابك قدرات المجتمعات المحلية على التكيف في ظل التأثير التراكمي للصراع المطول ونقاط الضعف التي كانت موجودة من قبل.

على الرغم من الانخفاض الكبير في أعداد الإصابات بين المدنيين في عام 2019، لا يزال 3.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدات الإنسانية والحماية في عام 2020. ويعد كبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والأسر التي تعيلها النساء والأطفال من بين الفئات الأكثر ضعفًا، بالإضافة إلى 350.000 نازح يعيشون في ظروف قاسية في جميع أنحاء المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة.⁵⁰ تختلف الاحتياجات الإنسانية أيضًا بين سكان الحضر والريف على كلا الجانبين -حيث يعاني سكان الريف في كثير من الأحيان من ضعف أكبر.

أدى النزاع إلى قطع جميع شبكات الخدمات المترابطة والأسواق وفرص العمل على جانبي "خط المواجهة"، وعزل الناس عن المدن التي اعتمدوا عليها في وظائفهم وخدماتهم الأساسية. تكون الرعاية الصحية والخدمات الإدارية وفرص التوظيف في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة إما غير متوفرة أو معرضة بشدة للخطر (بما في ذلك الوثائق والمزايا الاجتماعية والخدمات المصرفية). وفي المناطق الأقرب إلى "خط المواجهة"، تتركز نسبة أعلى من كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، مما يساعد على خلق مستويات غير متناسبة من الضعف. ويمثل كبار السن حوالي 30% من الأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية، وهم معرضون للخطر بشكل أكبر في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث يعانون من محدودية فرص الحصول على المزايا الاجتماعية والرعاية الصحية، ويجب عليهم تحمل الرحلة الشاقة عبر "خط المواجهة" للوصول إلى الخدمات الأساسية.

على الرغم من البيئة الصعبة وغير المستقرة، تمكن الشركاء في المجال الإنساني في أوكرانيا حتى سبتمبر/أيلول 2019 من الوصول إلى حوالي 900.000 شخص على جانبي "خط المواجهة" وإمدادهم بالمساعدات والحماية.

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

157.8 مليون دولار



المحتاجون

3.4 مليون شخص



المستهدفون

2.0 مليون شخص

⁵⁰ من بين 1.4 مليون نازح داخلي مسجلين رسميًا لدى وزارة السياسة الاجتماعية، هناك ما يزيد قليلاً عن 350.000 شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية.

نظرة عامة إقليمية : شرق وجنوب قارة أفريقيا

جنوب قارة أفريقيا

في الجنوب الأفريقي، يؤدي التغير المناخي إلى تزايد الفقر المتأصل، وانعدام المساواة الاقتصادية، وعدم الاستقرار السياسي، مما يتسبب في ارتفاع الاحتياجات الإنسانية وتقويض مكاسب التنمية. كان موسم الأمطار في عامي 2018/2019 سيئاً للغاية، حيث سجلت أجزاء كبيرة من وسط وغرب المناطق الجنوبية من قارة أفريقيا أدنى معدل لهطول الأمطار منذ عام 1981، بينما تحملت مناطق أخرى آثار الأعاصير والافات والأمراض. أعلنت كل من أنغولا وبوتسوانا وليسوتو وناميبيا عن كارثة الجفاف، بينما أعلنت جزر القمر وملاوي وموزمبيق وزيمبابوي عن حالات الطوارئ بسبب تأثير إعصاري إيدي وكينيث. تواجه زيمبابوي أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقد كامل، بينما تشهد زامبيا أعلى مستوياتها من انعدام الأمن الغذائي الشديد في السنوات الأخيرة. ارتفع النزوح الداخلي في عام 2019 بسبب الأعاصير والجفاف.

يعاني ما يقرب من 12 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية من انعدام الأمن الغذائي الشديد وهم في حاجة ماسة للمساعدات. وتم الإبلاغ عن أعداد متزايدة من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد في العديد من البلدان. وقد أدى الجفاف والفيضانات ومحدودية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب إلى ارتفاع خطر الإصابة بالأمراض المعدية، وأبلغت بلدان المنطقة عن تفشي الأمراض، بما في ذلك الكوليرا والحصبة. أعافت الأوضاع الاقتصادية المتدهورة إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية، لا سيما في إسواتيني وليسوتو وزيمبابوي. وتشير التقارير إلى أن الأسر تلجأ إلى آليات تكيف متطرفة، بما في ذلك عمالة الأطفال والاتجار بالأطفال والزواج المبكر والمقايسة بالجنس. أدت هذه العوامل إلى تفاقم خطر انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، كما تهدد الأزمة الحالية سنوات من التقدم في مكافحة المرض في جنوب قارة أفريقيا.

في العام المقبل، من المرجح أن تكون الصدمات المناخية محركاً رئيسياً للاحتياجات الإنسانية. ونتيجة لتأخر بداية موسم الأمطار 2019/2020 في العديد من البلدان وتوقع هطول أمطار أقل من المتوسط في أوائل عام 2020 فإن ذلك ينذر باحتمال تأخر الحصاد وقلته في العديد من البلدان. ومن المتوقع أن تشهد المنطقة موسمًا متوسطًا من الأعاصير، وهذا يعني أنه من بين حوالي 10 عواصف مدارية، 5 منها قد تتحول إلى أعاصير مدارية.

يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلى العنف والنزوح، إذا ترك بدون حلول، بما في ذلك في ملاوي وموزمبيق وتنزانيا وزيمبابوي. ومن المتوقع أن تؤدي الاحتياجات المتزايدة في جميع أنحاء المنطقة إلى زيادة المخاوف المتعلقة بالحماية مما سيؤدي إلى إجبار الناس على تبني آليات سلبية لها عواقب وخيمة، خاصة على الفتيات والنساء.

شرق أفريقيا

زاد النزاع والعنف والجفاف والفيضانات والصدمات الاقتصادية من الاحتياجات الإنسانية بشكل كبير في شرق أفريقيا في عام 2019، وستظل تلك المحركات الرئيسية للاحتياجات في العام المقبل. يظل ما يقرب من 12.8 مليون شخص نازحين داخليًا في جميع أنحاء المنطقة بسبب النزاعات أو الصدمات المناخية. شهدت إثيوبيا والصومال نزوحًا كبيرًا في عام 2019. وتستمر جنوب السودان في الإبلاغ عن انتهاكات ضد المدنيين، بينما لا يزال 1.5 مليون شخص نازحين داخليًا. مرت السودان بمرحلة انتقالية كبيرة في السلطة في عام 2019، تم خلالها الإبلاغ عن حدوث انتهاكات في حقوق الإنسان. وقد انخفض عدد اللاجئين من شرق أفريقيا وإليها من 4.7 مليون في عام 2018 إلى 4.2 مليون في عام 2019، ومع ذلك، فإن هذا لا يزال أكثر من ضعف عدد اللاجئين منذ خمس سنوات.

يزداد انعدام الأمن الغذائي بسبب مزيج من النزاعات والظواهر المناخية القاسية والصدمات الاقتصادية. في عام 2019، كان 27.8 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد في المنطقة دون الإقليمية. ومع توطن الأمراض التي يمكن الوقاية منها -بما في ذلك الإسهال المائي الحاد والكوليرا والحصبة والملاريا- يتصاعد تفشي الأمراض نتيجة للنزاعات والصدمات المناخية. وقد كانت بلدان المنطقة، ولا سيما بوروندي ورواندا وجنوب السودان وأوغندا، في حالة تأهب قصوى تحسبًا لانتشار فيروس الإيبولا.

تواجه العديد من دول المنطقة منعطفات سياسية بارزة في عام 2020، كل منها يجلب الفرص والتحديات والمخاطر. وهي تشمل الانتخابات في بوروندي وإثيوبيا (والانتخابات الوشيكة في أوغندا)، وانتقال السلطة ومحادثات السلام في السودان، وتنفيذ اتفاق السلام في جنوب السودان، والانفراجة في العلاقات بين إريتريا وإثيوبيا.

في الوقت نفسه، ستستمر عواقب التغير المناخي في زيادة الاحتياجات ومخاوف الحماية ونزوح السكان. ففي عام 2019، ضربت فيضانات القرن الأفريقي العديد من البلدان خلال موسم الحصاد، وقد تتسبب في زيادة انعدام الأمن الغذائي في العام المقبل. من المرجح أن تؤدي الآثار التراكمية للصدمات المناخية أيضًا إلى تفاقم خطر انتشار الأمراض المعدية، بما في ذلك الحصبة والكوليرا.

خطة الاستجابة الإنسانية في

بوروندي

أولويات الاستجابة في عام 2020

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 إلى توفير المساعدات الإنسانية لـ 630.000 شخص من بين ما يقدر بنحو 1.74 مليون شخص، وسوف تتطلب 104 مليون دولار لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. ستقوم خطة الاستجابة الإنسانية بإعطاء الأولوية لأكثر الفئات ضعفًا، وخاصةً المتضررون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية الحاد، والذين يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب، والأشخاص النازحون (النازحون داخليًا، والمعادون إلى أوطانهم، والعائدون، واللاجئون) ومجتمعاتهم المضيفة. تشمل مجالات الاستجابة الإنسانية ذات الأولوية خمس مقاطعات لديها احتياجات شديدة للغاية (كبروندو وروغبي ونبوغوي وموينغا وكانكوزو)، حيث يبلغ عدد سكانهم 266.000 نسمة، أو 42% من السكان المستهدفين. ويمثل الأمن الغذائي القطاع الأكبر في خطة الاستجابة، يليه المياه والصرف الصحي والصحة والتغذية.

تطور السياق والأزمة

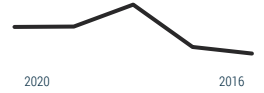
ساهم النمو الاقتصادي المحدود، والتحسين في الوضع الأمني، بالإضافة إلى تعزيز الإنتاج الزراعي، في الحد من الاحتياجات الحادة منذ أواخر عام 2018. ومع ذلك، ما زال الضعف الشديد والفقر المدقع المتأصل يدفعان الاحتياجات الإنسانية. لا تزال بوروندي من بين أفقر دول العالم، حيث تحتل المرتبة 185 من أصل 189 دولة على مؤشر التنمية البشرية، كما أنها واحدة من أكثر 20 دولة معرضة لخطر التغير المناخي. إن بوروندي معرضة بشدة للصدمات الاقتصادية، وأوبئة الكوليرا والملاريا، والكوارث الناجمة عن المناخ. وتشير التقديرات إلى أن حوالي 44% من الأسر البوروندية تتأثر بانعدام الأمن الغذائي نتيجة لمحدودية الإنتاجية الزراعية، وانخفاض القوة الشرائية، وانخفاض فرص العمل. كما يعاني ما يقرب من 54 في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية المزمن، بالرغم من أن الجهود المشتركة التي بُذلت خلال العامين الماضيين أدت إلى انخفاض هذا المعدل بنسبة 2 في المائة تقريبًا.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

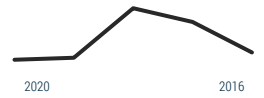
سيحتاج حوالي 1.74 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، خاصةً في المقاطعات الشمالية الشرقية والوسطى من البلاد حيث توجد بها أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي. وسيظل النازحون والمجتمعات المضيفة لهم من بين أكثر الفئات ضعفًا؛ ويتضمن ذلك 103,000 نازح داخليًا و90,000 لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومن المتوقع عودة 50,000 لاجئ -وهو العدد الذي قد يزداد نتيجة للمناقشات المستمرة بين حكومتي بوروندي وتنزانيا. وسيظل جميع اللاجئين الذين عادوا سابقًا والبالغ عددهم 80,000 لاجئ بحاجة ماسة. وتعد الأزمات الصحية أيضًا مصدر قلق كبير. حتى سبتمبر/أيلول 2019، كان هناك 7.2 مليون شخص مصابين بالملاريا -أي بزيادة عشرة أضعاف مقارنةً بالعقد السابق- مع أكثر من 2,700 حالة وفاة. وتعد الملاريا من بين الأسباب الرئيسية لوفيات الرضع وسوء تغذية الأطفال وتسربهم من المدارس. ولا تزال الكوليرا تثير القلق في 10 مناطق صحية في أربع مقاطعات بلغت فيها الكوليرا مستوى الوباء. بالإضافة إلى ذلك، من المرجح أن تظل مخاطر انتقال فيروس الإيبولا عبر الحدود إلى بوروندي مرتفعة. تفرض الانتخابات المقرر إجراؤها عام 2020 بعض التهديدات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي، مما قد يؤثر على التوقعات الإنسانية.

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

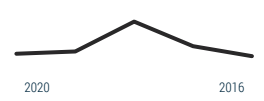
104.0 مليون دولار

المحتاجون⁵¹

1.7 مليون شخص

المستهدفون⁵¹

630 ألف شخص



خطة الاستجابة الإنسانية في

إثيوبيا

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

973.0 مليون دولار



المحتاجون

8.0 ملايين شخص



المستهدفون

6.5 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

أدى الانتقال السلمي نسبياً للسلطة ومجموعة الإصلاحات التي بدأها رئيس الوزراء أبي أحمد إلى فتح المجال السياسي، بما في ذلك إطلاق سراح السجناء السياسيين والصحفيين والمدونين، وإلغاء تجريم جماعات المعارضة، ودعوة جماعات المعارضة المنفية للعودة إلى الوطن والمشاركة بسلام في عملية الإصلاح. كما تم إحراز تقدم في مجالات الإصلاح الرئيسية؛ مثل اعتماد الإعلان الجديد للهيئات الخيرية والجمعيات الأخرى الذي يوفر مساحة تشغيلية أكبر لمنظمات المجتمع المدني، وكذلك إصلاحات وسائل الإعلام والقوانين الانتخابية والقضائية. ولكن كانت هناك أيضاً تحديات كبيرة، فقد أدى العنف القائم على أساس عرقي وانهايار التماسك الاجتماعي في بعض المناطق إلى أكبر زيادة في عدد النازحين داخلياً في العالم خلال العامين الماضيين، بما في ذلك المناطق التي تتأثر عادةً بالصدمة المناخية وتفشي الأمراض. وقد أدى ذلك الأمر إلى تغيير كبير في المشهد الإنساني، حيث تكافح منظمات الإغاثة لزيادة الاستجابات بسرعة في سياق هذا النزوح الجماعي، والمخاوف المتعلقة بالحماية، والقيود المفروضة على الوصول الإنساني. ولكن في الكثير من الحالات، تتفاقم هذه التحديات بسبب عدم كفاية الموارد المالية والبشرية. وفقاً للسلطات الوطنية، عاد 2.1 مليون نازح إلى مواطنهم الأصلية منذ مايو/أيار 2019 من خلال عملية تقودها الحكومة.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

تتوقع الحكومة والشركاء في المجال الإنساني أن ما لا يقل عن 8 ملايين شخص سيحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في عام 2020. ستظل النزاعات والنزوح وتفشي الأمراض، فضلاً عن نقص الأمطار في بعض أجزاء البلاد والفيضانات في مناطق أخرى، من العوامل الرئيسية المحركة للاحتياجات الإنسانية في إثيوبيا. وفي عام 2020، من المتوقع أن يظل 3.7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وفي ظل عدم كفاية المياه وضعف البنية التحتية لخدمات الصرف الصحي وقلة ممارسات النظافة الصحية، فمن المتوقع أيضاً أن يستمر تفشي مرض الكوليرا. هذا بالإضافة إلى استمرار حدوث الفيضانات الموسمية سنوياً، وكذلك غزو الجراد الصحراوي والآفات الأخرى، التي قد تسهم في حدوث خسائر كبيرة في حصاد المحاصيل والمراعي، بما في ذلك في مناطق عفار وأمهرة وأوروميا والمنطقة الصومالية. سيظل الأشخاص النازحون داخلياً والعائدون في حاجة ماسة. غالباً ما تكون النظافة العامة وخدمات الصرف الصحي، فضلاً عن ظروف المأوى، غير كافية. وتعتبر قضايا الحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف

الجنسي والجسدي، من المجالات المثيرة للقلق، حيث تكثر حالات انفصال الأسرة، وتظهر الاضطرابات النفسية والاجتماعية والصدمة النفسية، والممارسات الضارة مثل زواج الأطفال. ومما يثير القلق أيضاً أن بعض الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة غير قادرين على الوصول إلى الخدمات المنقذة للأرواح، كما أن بعضهم لا يملكون أي تعويض قانوني عن ممتلكاتهم المفقودة وسبل عيشهم لأنهم يفتقرون إلى الوثائق القانونية اللازمة. ولهذه الأسباب، سيظل المحتاجون بحاجة إلى المساعدات الإنسانية متعددة القطاعات والمستدامة، فضلاً عن الحلول المستدامة للتعافي، حتى عام 2020. ويظل الاحتمال قائماً لزيادة النزاعات والنزوح في عام 2020، بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تحيط بالانتخابات الوطنية في شهر مايو/أيار.

أولويات الاستجابة في عام 2020

ستوجه أربعة أهداف استراتيجية عملية الاستجابة وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، والتي تتمحور حول العواقب الإنسانية الأربعة ألا وهي؛ الرفاه البدني والعقلي، ومستويات المعيشة، والمرونة والتعافي، والحماية. وبينما هناك حاجة إلى توفير المساعدات قصيرة الأجل التي لها أهمية بالغة، لا سيما للمجتمعات المتضررة من النزوح، سيكون هناك تركيز مستمر على دعم الحكومة في البحث عن حلول مستدامة وسريعة للسكان النازحين وأكثر من 3 ملايين شخص متضررين من الجفاف، وكذلك الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن في جميع أنحاء البلاد. وبالتالي ستستمر المناقشات حول توسيع نطاق شبكات الأمان الحالية لهذه المجموعات السكانية. بشكل عام، يسعى الشركاء في المجال الإنساني لتلبية الاحتياجات العاجلة لـ 6.5 مليون شخص في عام 2020، والتي تتطلب 973 مليون دولار، مقارنةً بمبلغ 1.31 مليار دولار في عام 2019.

خطة الاستجابة الإنسانية في

الصومال

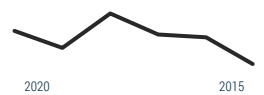
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

1.03 مليار دولار



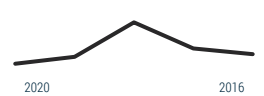
المحتاجون

5.2 مليون شخص



المستهدفون

3.0 ملايين شخص



تطور السياق والأزمة

تستمر الصدمات المتعلقة بالمناخ، خاصةً الجفاف والفيضانات، في مفاجمة الاحتياجات الإنسانية وتقويض قدرة المجتمع على الصمود في جميع أنحاء الصومال. في عام 2019، أدى هطول أمطار "الداير" بمستوى أقل من المتوسط، وتأخر موسم أمطار "الغو" وعدم انتظامه، وموسم "جلال" الجاف الذي كان شديد الحرارة، إلى أسوأ موسم للحصاد منذ بدء الرصد المفضّل في عام 1995، مما أدى إلى ضياع مكاسب الأمن الغذائي. مكّنت المساعدات السريعة التي قدمها المانحون وكالات الإغاثة من الاستجابة بسرعة، لكن الدوافع الكامنة وراء الأزمة ما زالت قائمة.

تظل المخاوف المتعلقة بالحماية محرجًا أساسيًا للاحتياجات الإنسانية في البلاد. نزح حوالي 302.000 شخص مؤخرًا في عام 2019 بسبب الصدمات المناخية والنزاع وعوامل أخرى. وقد انتقلوا بالأساس إلى المناطق الحضرية، حيث انضموا لأكثر من 2.6 مليون نازح يعيشون غالبًا في مستوطنات مكتظة في جميع أنحاء البلاد وما زالوا يواجهون مخاطر جسيمة، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، وعمليات الإخلاء، والتهميش، والاستبعاد من المجتمع. تواصل الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. في الربع الأول من عام 2019، تم تجنيد 612 طفلًا من قبل الجماعات المسلحة، بزيادة قدرها 37% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2018.

لا تزال البيئة التشغيلية مليئة بالتحديات، حيث تعيق الحوادث الأمنية إيصال المساعدات، خاصةً في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها. وتلعب المساعدات النقدية دورًا رئيسيًا في التغلب على تحديات الوصول. يظل تعزيز دور المنظمات غير الحكومية الصومالية من الأولويات الضرورية، حيث وجه الصندوق الإنساني الصومالي نصف تمويله تقريبًا إلى المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية في عام 2019.

على الرغم من الصدمات المناخية المستمرة والبيئة الصعبة، فإن نظام الاستجابة الإنساني في الصومال يتمتع بالمرونة والفاعلية. في ذروة الاستجابة في عام 2019، تم تقديم المساعدات الإنسانية إلى ما لا يقل عن مليوني شخص كل شهر. بالإضافة إلى ذلك، توجد آليات لتوسيع نطاق الاستجابة بسرعة وضمان استمرارها، بينما تم توسيع الشراكات مع الشركاء المحليين والوطنيين والسلطات والأشخاص المتضررين. وقد شكلت هذه أيضًا أساسًا قويًا لتعزيز الروابط بين العمل الإنساني وجهود بناء السلام وبرامج التنمية.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

سيؤدي الجفاف الذي يزداد سوءًا إلى تصاعد الاحتياجات الإنسانية في عام 2020. هناك ما يقدر بنحو 6.3 مليون شخص سوف يعانون من انعدام الأمن الغذائي، ومن المحتمل أن يعاني مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد. ومن المتوقع أيضًا حدوث المزيد من عمليات النزوح عندما تبحر المجتمعات الريفية عن المياه والمراعي، أو تهجر من المناطق الريفية إلى الحضرية. كما يُحتمل أن تزداد حالات تفشي الأمراض المعدية مثل الإسهال المائي الحاد نتيجة لندرة المياه وتردي نوعيتها.

سوف يستمر المدنيون في تحمل وطأة النزاع والعنف الطائفي. ومن المتوقع أن يتزايد عدد الأشخاص الذين يتعرضون للقتل أو الإصابة، وكذلك ستزيد حالات تجنيد الأطفال أو استغلالهم. ستبقى

الشواغل المتعلقة بالحماية بارزة، لا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات، والاعتقالات التعسفية والتحرش من قبل الجهات المسلحة. في مناطق النزوح، من المرجح أن تظل الظروف مواتية لاستمرار انعدام الأمن والعنف، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، كما أن تزايد الفقر الاجتماعي والاقتصادي سيستمر في تعريض النساء والأطفال للإيذاء والاستغلال. في المناطق المعرضة للعمليات المسلحة أو العنف، ما تزال مخلفات الحرب من المتفجرات والمتفجرات يدوية الصنع تعرض السلامة الجسدية للمدنيين لمخاطر كبيرة.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، يهدف الشركاء في المجال الإنساني في الصومال إلى مساعدة 3 ملايين شخص في الحصول على الخدمات الأساسية والغذاء ودعم سبل العيش. ويشمل ذلك 1.8 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات المنقذة للأرواح للبقاء على قيد الحياة. سيركز الشركاء في المجال الإنساني على مساعدة أربع مجموعات من الفئات الضعيفة من السكان: النازحون داخليًا، واللاجئون العائدون، واللاجئون وطالبو اللجوء، والفئات الضعيفة الأخرى من غير النازحين. سيتم تلبية احتياجات الحماية الشاملة من خلال توفير خدمات الحماية المباشرة، بالإضافة إلى ضمان دمج شواغل الحماية في جميع مراحل الاستجابة. وسيتم إعطاء الأولوية في تدخلات تعزيز القدرة على الصمود للمجموعات الضعيفة المحددة، مثل النازحين والمزارعين والرعاة الذين تعتبر قدرتهم على التغلب على صدمات المستقبل ضعيفة، وذلك بهدف تحسين قدرتهم على تحمل الضغوط المستقبلية على المدى القصير والمتوسط. وستبقى المتطلبات المالية لعام 2020 كما كانت في عام 2019 بقيمة 1.03 مليار دولار.

إدماج آراء الأشخاص المتضررين

في عام 2019، قام المجتمع الإنساني في الصومال بتحسين طريقته في استخدام البيانات الواردة من آليات التغذية المرتدة والشكاوى لإرشاد القرارات الاستراتيجية الشاملة وإدماج آراء الأشخاص المتضررين لكي تصب في دورة البرامج الإنسانية. وقد تم دمج مؤشرات الإدراك المجتمعي في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، وسيتم رصدها بانتظام. ويجري نشر النتائج المستخلصة من تقييمات الاحتياجات، كما تؤخذ تعليقات الأشخاص المتضررين من خلال الرايو.

خطة الاستجابة الإنسانية في

جنوب السودان

تطور السياق والأزمة

يمر جنوب السودان بمنعطف حرج في عملية السلام. بينما يظل التقدم محدودًا في الاتفاق على المعالم الرئيسية لاتفاقية إنهاء النزاع المعاد تفعيلها في جنوب السودان والتي تم توقيعها في عام 2018، إلا أن وقف إطلاق النار يعد ساريًا في معظم الأماكن، وفي عام 2019 كان هناك انخفاض عام في العنف السياسي. ومع ذلك، فإن الأثر التراكمي لسنوات النزاع الممتد، وجوانب الضعف المزمنة، وضعف الخدمات الأساسية، خلف 7.5 مليون شخص -أكثر من ثلثي السكان- بحاجة للمساعدات الإنسانية.

ما زال حوالي 4 ملايين شخص من جنوب السودان نازحين، حوالي 2.3 مليون منهم خارج البلاد. وحدثت عودة تلقائية للاجئين -حوالي 200.000 في الفترة من نوفمبر/تشرين الثاني 2017 حتى سبتمبر/أيلول 2019- مما يشكل عبئًا بالفعل على الموارد الشحيحة في المجتمعات المضيفة. لا يزال انتشار العنف الجنسي المرتبط بالنزاع مرتفعًا، بينما يؤثر العنف بين القبائل ونهب الماشية على أجزاء كبيرة من البلاد. أثرت الفيضانات الموسمية الغزيرة وغير المعتادة في عام 2019 على أكثر من 900.000 شخص، ودفعت المجتمعات الضعيفة بالفعل إلى احتياجات أعمق.

وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات قياسية خلال عام 2019، ففي ذروة موسم القحط، كان حوالي 7 ملايين شخص في مرحلة من مراحل انعدام الأمن الغذائي سواء كانت الأزمة أو الطوارئ أو الكارثة، وزادت معدلات انتشار سوء التغذية الحاد زيادة كبيرة. ويعد الافتقار إلى الخدمات المنقذة للأرواح، بما في ذلك الصحة والمياه النظيفة، محركًا رئيسيًا للاحتياجات الإنسانية المتزايدة. كما أن حوالي 75% من جميع وفيات الأطفال في جنوب السودان ناجمة عن أمراض يمكن الوقاية منها، مثل الإسهال والملاريا والالتهاب الرئوي. وتعد المرافق الصحية سيئة التجهيز وبها عدد محدود من العاملين، مما يجعلها غير مهيأة لمواجهة المخاطر الصحية مثل تفشي مرض الحصبة -الذي ارتفع خلال عام 2019- أو احتمال تفشي فيروس الإيبولا.

على الرغم من البيئة الصعبة، إلا أن الاستقرار السياسي وتحسين الوصول الإنساني سمحا بتقديم المساعدات الإنسانية بشكل أفضل. بنهاية عام 2019، يتوقع الشركاء في المجال الإنساني دعم 5.4 مليون شخص بالمساعدات المنقذة للأرواح والحماية. كما دعمت الأمم المتحدة مئات الآلاف من الأشخاص النازحين داخليًا للعودة إلى ديارهم في عام 2019.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

ستستمر التحركات السكانية في عام 2020، تحكمها الظروف الموسمية، وانعدام الأمن على المستوى المحلي، وتحديد الحدود الداخلية. ومن المتوقع أن تتزايد أعداد العائدين تدريجيًا على مدار العام، بما في ذلك عودة اللاجئين. مما يزيد من الضغوط على قدرات التكيف المحدودة بالفعل. سيستمر انعدام الأمن الغذائي الحاد، وستواصل الأمراض المعدية تهديد سلامة الأشخاص الضعفاء. لا يزال خطر انتشار فيروس الإيبولا مرتفعًا، على الرغم من أن جنوب السودان والشركاء في المجال الإنساني قد اتخذوا خطوات مهمة لمنع الانتشار المحتمل للفيروس، حيث تم تكوين فرق عمل في أكثر

المواقع المعرضة للخطر، وإجراء أكثر من 3.4 مليون عملية فحص في النقاط الحدودية، وإجراء الاستعدادات الضرورية لرفع كفاءة المرافق الصحية.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 5.6 مليون شخص -ما يقرب من 50% من السكان و75% من الأشخاص المحتاجين. بينما ينصب التركيز الأساسي على الأنشطة المنقذة للأرواح في المناطق التي تكون فيها الاحتياجات الإنسانية أكثر حدة، فإن خطة الاستجابة الإنسانية تدعو أيضًا إلى تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، واستعادة سبل العيش، وتشجيع الحلول المستدامة للنزوح لتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وسيواصل المجتمع الإنساني دعم عمليات العودة الآمنة والكرامة والطوعية.

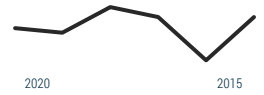
تماشيًا مع تلك الأولويات في الاستجابة، تركز الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 على: (1) الحد من نسبة الاعتلال والوفيات، وكذلك تقليل المعاناة من تهديدات الحماية والحوادث؛ (2) ضمان الوصول الآمن والعدل والكرام للخدمات الأساسية الضرورية والمتداخلة بين القطاعات؛ (3) تمكين الفئات الضعيفة من التعافي من الأزمة، والبحث عن حلول للنزوح، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الحادة والضغوط المزمنة من خلال إعداد البرامج التي تهدف إلى دعم قدرات التكيف وسبل العيش في مواقع جغرافية محددة.

الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين

تحت القيادة المشتركة لمنسق الشؤون الإنسانية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أنشأ فريق العمل الوطني المعني بالحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين على مستوى المنظومة 15 آلية للشكاوى المجتمعية في جميع أنحاء جنوب السودان لدعم وتحسين الإبلاغ والدعم الموجه الضحايا. أظهر التقييم الأول المشترك بين الوكالات لأحد المناطق شديدة الخطورة وآلية الشكاوى المجتمعية الخاصة بها الحاجة لتعزيز قدرة آلية الشكاوى المجتمعية لضمان إيجاد نظام قوي للإبلاغ. ويعد تحسين التواصل أمرًا أساسيًا في هذا الإطار. يؤثر نقص الوعي لدى المجتمعات بحقوقهم على جهود الوقاية والاستجابة. كما أن الخوف من الانتقام، وعدم وجود ثقة كافية في آليات الإبلاغ، وعدم الوعي بالدعم المتاح للناجين، جميعها تزيد من تقويض آلية الإبلاغ والإجراءات اللاحقة. ستتمثل الخطوة التالية في وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين تكون متوافقة مع سياق جنوب السودان وبمشاركة مجتمعية.

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

1.54 مليار دولار



المحتاجون

7.5 مليون شخص



المستهدفون

5.6 مليون شخص



خطة الاستجابة الإنسانية في

السودان

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من بين 9.3 مليون شخص محتاجين للمساعدات الإنسانية، يتأثر حوالي 7.8 مليون شخص بالاحتياجات الهامة المتعلقة بسلامتهم البدنية والعقلية، ويواجه حوالي 8.5 مليون شخص احتياجات ماسة تتعلق بمستويات المعيشة. بالإضافة إلى ذلك، يوجد ما يقرب من 2.8 مليون شخص محتاجين إلى دعم سبل العيش والتغذية لتعزيز قدرتهم على الصمود.

من المرجح أن تزداد الاحتياجات في عام 2020، بسبب التراجع الاقتصادي، والمخاطر الطبيعية، وتفشي الأمراض، وغياب الحلول المستدامة، واستمرار النزاع المسلح المحلي. ستواصل الأسر تحمل تكاليف الطعام التي تفوق إمكانياتهم، مما سيدفع المزيد من الناس إلى انعدام الأمن الغذائي ويزيد من معدلات سوء التغذية، مما يؤدي إلى ظهور استراتيجيات سلبية للتكيف، بما في ذلك تسرب الأطفال من المدارس.

بينما يُتوقع إحراز تقدم في معالجة الأزمة الاقتصادية، فإن التأثير الإيجابي على رفاهية الناس ومستويات المعيشة لن يكون فوريًا. حتى في حالة أفضل السيناريوهات، من المرجح أن تزداد الاحتياجات الإنسانية على المدى القصير. والجدير بالذكر أن الاحتياجات تتزايد في شرق السودان، خارج ولايات دارفور المتضررة من النزاع، وجنوب كردفان، والنيل الأزرق. وبدون تعزيز الحماية الاجتماعية على نطاق موسع، لا سيما في المناطق التي لا تتواجد فيها المساعدات الإنسانية بشكل كبير، فإن عددًا أكبر من الناس سيسقطون في دائرة الحاجة للمساعدات الإنسانية. بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من بعض عمليات العودة التلقائية، من المرجح أن يستمر تدفق اللاجئين من جنوب السودان. بحلول نهاية عام 2020، من المتوقع أن تستضيف السودان 50.000 لاجئ إضافيين.

قامت الحكومة الانتقالية بإزالة القيود المفروضة على تصاريح السفر، مما أدى إلى تسهيل حركة العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء السودان، بما في ذلك وصولهم إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة من غير الدول، لكن ما تزال هناك حاجة للقيام بالمزيد. مع تطور محادثات السلام، قد تكون هناك أيضًا فرص للوصول إلى مناطق في جنوب كردفان والنيل الأزرق لم يكن من الممكن للأمم المتحدة الوصول إليها من قبل من داخل السودان. لذا فإن الدعوة المستمرة أمر بالغ الأهمية لضمان مواجهة تحديات الوصول الإنساني الأخرى.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، يهدف الشركاء في المجال الإنساني للوصول إلى 5 ملايين شخص محتاجين إلى المساعدات الإنسانية، لتحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية: (1) تقديم المساعدات المنقذة للأرواح ذات القطاعات المتعددة في الوقت المناسب إلى الأشخاص المتضررين من الأزمات للحد من معدلات الاعتلال والوفيات، (2) المساهمة في بناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات المتكررة وتعزيز وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات الأساسية، (3) تعزيز الوقاية من مخاطر الحماية وتخفيف آثارها وتلبية احتياجات الحماية من خلال العمل الإنساني الجيد والقائم على المبادئ.

تطور السياق والأزمة

في 11 أبريل/نيسان 2019، بعد شهور من الاحتجاجات، تم عزل رئيس السودان من السلطة. وفي أغسطس/آب، تم تشكيل حكومة انتقالية بتفويض لمدة 39 شهرًا تنتهي بإجراء الانتخابات. تعطي الحكومة الأولوية للسلام وإنهاء الأزمة الاقتصادية -وهي الأولويات التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بدوافع الاحتياجات الإنسانية في البلاد.

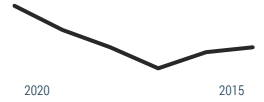
يحتاج 9.3 مليون شخص -أي ما يقرب من ربع السكان- إلى المساعدات الإنسانية. وتأتي الأزمة الاقتصادية في أعقاب سنوات من ضعف الاستثمار في الخدمات العامة. إن ارتفاع معدلات التضخم -الذي بلغ ذروته بنسبة 70% في ديسمبر/كانون الأول 2018، ومنذ ذلك الحين انخفض واستقر عند حوالي -40% وارتفاع الأسعار يؤديان إلى الحد من قدرة الناس على التكيف ويساهمان في تفاقم انعدام الأمن الغذائي. بالرغم من أن التقارير الأولية تشير إلى وجود حصاد جيد نسبيًا في عام 2019، إلا أنه لن يحد من تأثير تضخم الأسعار. يعاني ما لا يقل عن 17.7 مليون شخص (42% من السكان) من أحد مستويات انعدام الأمن الغذائي. يحتاج حوالي 6.2 مليون شخص إلى المساعدات الغذائية وتوفير سبل العيش. وترتفع معدلات سوء التغذية في جميع أنحاء البلاد -حوالي 2.4 مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد.

تدهور الخدمات الأساسية أيضًا بصورة ملحوظة. وتستمر واردات الأدوية في الانخفاض، وبشكل التوزيع الفعال للعقاقير والأدوية على العيادات والمستشفيات تحديًا كبيرًا. وتعاني البنية التحتية لخدمات المياه والصرف الصحي والحماية والتعليم من الضعف بل وتزداد سوءًا. بالإضافة إلى ذلك، يعاني السودان من تفشي مزمن للأمراض المنقولة عن طريق المياه والحشرات، بما في ذلك الكوليرا والملاريا وحمى الضنك وحمى الوادي المتصدع والشيكونغونيا.

يعاني النازحون داخليًا والعائدون واللاجئون والفئات الضعيفة الأخرى من الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. يعيش حوالي 1.9 مليون من النازحين داخليًا وأكثر من 1.1 مليون شخص من اللاجئين وطالبي اللجوء في المخيمات والمستوطنات خارج المخيمات والمناطق الحضرية في جميع ولايات السودان البالغ عددها 18 ولاية. ويتضمن ذلك أكبر عدد من اللاجئين من جنوب السودان في المنطقة، حوالي 895,000 شخص. وحتى الآن لم يتم التوصل إلى حلول مستدامة بعد، وتتواصل مخاطر الحماية. يواجه العديد من النازحين داخليًا مضايقات عند محاولة العمل بالزراعة. وتعاني العديد من النساء من الممارسات التقليدية الضارة مثل زواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

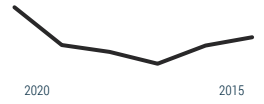
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

1.40 مليار دولار



المحتاجون

9.3 مليون شخص



المستهدفون

5.0 ملايين شخص



نظرة عامة إقليمية: أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

إيبايليس، كولومبيا

غادر يوهان فنزويلا العام الماضي عندما لم يعد قادرًا على الحصول على علاج فيروس نقص المناعة البشرية الذي يحتاجه. "عندما طلبت الدواء في فنزويلا، استغرق الأمر وقتًا طويلاً حتى وصل إليّ بعد أن انتهت صلاحيته. تركت كل شيء في فنزويلا. عائلتي، حب أمي، أخوتي. لقد كانوا دائمًا في قلبي. أفتقدهم. أريد العودة، لكن بدون الحصول على العلاج، سيكون الأمر صعبًا." المنظمة الدولية للهجرة/ موسى محمد



الاحتياجات، فضلاً عن الأسباب والدوافع، تُمضي الأمم المتحدة قدماً في إعداد نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية دون الإقليمية (HNO) لتزويد صانعي القرار بمعلومات عملية.

في عام 2020، من المتوقع أن تستمر الهجرة من أمريكا الوسطى، نتيجة لأنماط المناخ غير المنتظمة التي أثرت على إنتاج الغذاء في "الممر الجاف" في عام 2019. ويغلب على أساليب الهجرة الحالية حالة من عدم اليقين قبل قيام الدول الشمالية في أمريكا الوسطى بتنفيذ الصفقات التي ستشهد عودة طالبي اللجوء من بلد المقصد إلى بلد العبور. ومن المحتمل أن تحتاج هذه الحكومات إلى الدعم للتعامل بأمان واستضافة عدد متزايد من الأشخاص الذين يلتمسون اللجوء في ظروف مماثلة لتلك التي هربوا منها.

من المرجح أن يزداد تدفق الأشخاص من فنزويلا، وربما يتجاوز العدد 5 ملايين شخص بحلول نهاية عام 2020، من بينهم 1.4 مليون شخص يطلبون الدعم في كولومبيا، مما يجعلها واحدة من أكبر أزمات الهجرة واللجوء في العالم. وضعت العديد من الدول المضيفة شروطاً أكثر صرامة للدخول لتخفيف العبء عن قدرات الاستجابة شبه المنهكة وتهدة التوترات الاجتماعية المتزايدة. قد تؤثر ردود الفعل السياسية والعامة على أزمة الهجرة المستمرة وكذلك على الاحتياجات. من المحتمل أن تؤدي الهجرة المتزايدة إلى ظهور مزيد من جوانب الضعف في جميع أنحاء المنطقة وستزيد من الطلب على التمويل الإنساني، الذي يتراجع حالياً مقارنةً بالأزمات الأخرى.

تعتبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ثاني أكبر منطقة معرضة للكوارث في العالم، بالإضافة إلى تأثرها الشديد بالتغير المناخي. إن الأعاصير الموسمية القوية في المحيط الأطلسي والصدمات المناخية المتكررة في أمريكا الوسطى تجعل المنطقة عرضة للمخاطر. وتزيد آثار هذه الصدمات من جوانب الضعف الاجتماعية والاقتصادية القائمة وعدم المساواة الاقتصادية المتجذرة. في أمريكا الوسطى والجنوبية، عانى عدد من البلدان من اضطرابات اجتماعية في الأشهر الأخيرة بسبب مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية. في فنزويلا، أدت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة إلى نقص حاد في الغذاء والدواء وتسببت في رحيل حوالي 4.5 مليون شخص، مما فرض ضغوطاً على القدرات الوطنية، كما فرض تحديات على النهج الإنسانية التقليدية هناك وفي جميع أنحاء المنطقة.

على الرغم من الاستعداد الجيد نسبياً للاستجابة للكوارث، إلا أن أمريكا الجنوبية تظل معرضة للظواهر المناخية القاسية. يؤدي الجفاف الموسمي وارتفاع درجات الحرارة إلى جعل حرائق الغابات أمراً شائعاً، كما أن المناطق المنخفضة الواقعة بالقرب من الأنهار معرضة للفيضانات الموسمية. ويعتبر ساحل المحيط الهادئ جزءاً من "دائرة النيران"، مما يعرض المدن على طول جبال الأنديز للخطر الكبير للزلازل والانفجارات البركانية.

لا تزال جزر الكاريبي تتوخى الحذر من حدوث العواصف الموسمية وتعمل على تكثيف جهود التأهب، بما في ذلك تعزيز العلاقات الاستراتيجية مع شركاء الاستجابة المحليين ودون الإقليميين. وقد أدّى التغير في أنماط المناخ إلى جعل التأهب أولوية استراتيجية رئيسية، كما يتضح من مسار الإعصار دوريان غير العادي وتضاعفه السريع ليصبح عاصفة من الفئة 5، مما أدى إلى تدمير جزر الباهاما في سبتمبر/أيلول 2019. وفي هايتي، أدى عدم الاستقرار المستمر والتبعات طويلة الأجل لما بعد زلزال عام 2010 وتفشي وباء الكوليرا وإعصار ماثيو في عام 2016 إلى فرض تحديات للاستجابة وسط تواجد الأمم المتحدة الانتقالي.

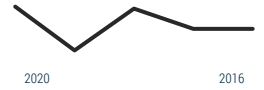
في أجزاء من أمريكا الوسطى، تؤدي الاحتياجات المتزايدة بسبب تقارب الآثار المتكررة للتغير المناخي، والعنف المزمّن الشبيه بالنزاع، والتقلبات السياسية وعدم المساواة المستمرة إلى تحريك الدعوات لزيادة الاهتمام الدولي، بما في ذلك في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس. ومن أجل توفير تحليل أكثر شمولاً لمستويات

خطة الاستجابة الإنسانية في

هايتي

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

252.5 مليون دولار



المحتاجون

4.6 مليون شخص



المستهدفون

2.1 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

في عام 2019، عانت هايتي من أزمة سياسية واجتماعية واقتصادية عميقة. أدت استقالة الحكومة السابقة في مارس/آذار 2019 إلى تباطؤ أو توقف العمل الحكومي والخدمات العامة، بالإضافة إلى تعليق الاستثمار والدعم الثنائيين. وتدهور الوضع الاقتصادي وارتفعت معدلات التضخم. ارتفعت أسعار المواد الغذائية الأساسية -الأرز ودقيق القمح والذرة والفاصوليا والسكر والزيت النباتي، الذين يمثلوا 1870 سعر حراري في اليوم- بنسبة 34% مقارنةً ببداية العام.⁵² وقد أثرت الأزمة على التعليم، حيث أجبرت المدارس على الإغلاق في فترات مختلفة من العام الدراسي، مما أثر على حوالي مليوني طفل.

يشير تحليل الأمن الغذائي إلى أن عدد سكان هايتي الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي ارتفع من 2.6 مليون في نهاية عام 2018 إلى 3.7 مليون في نهاية عام 2019، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تدهور الوضع الاقتصادي وتضخم الأسعار. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 4.2 مليون شخص بحلول مارس/آذار 2020. ومن بين هؤلاء، سيعاني حوالي 1.2 مليون شخص من مستوى الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة الرابعة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي). يشمل التحليل، لأول مرة، سكان بورت أو برنس البالغ عددهم 3 ملايين نسمة، والذين يمثلون ما يقرب من ربع إجمالي السكان في البلاد حيث تضرروا بشدة من الوضع الاقتصادي. وقد تدهور الوضع الغذائي أيضًا، حيث وصلت معدلات سوء التغذية الحاد العالمي إلى ما يقرب من 10%، وفقًا لبيانات المراقبة الغذائية الوطنية.

وفي حين زادت الاحتياجات الإجمالية، فقد تحسن بشكل ملحوظ احتواء وباء الكوليرا في البلاد. في فبراير/شباط 2019، وصل عدد حالات الإصابة بالكوليرا المؤكدة في البلاد إلى صفر، في حين انخفض عدد الحالات المشتبه فيها خلال الفترة من 1 يناير/كانون الثاني حتى 30 سبتمبر/أيلول بنسبة 82%.

تهدف عناصر عام 2019 في خطة الاستجابة الإنسانية متعددة السنوات (2019-2020) إلى مساعدة 1.3 مليون شخص من بين 2.6 مليون شخص محتاجين. واعتبارًا من 18 أكتوبر/تشرين الأول 2019، حصلت الخطة على تمويل بنسبة 29%، مما مكن تقديم المساعدات من تقديم المساعدات الإنسانية إلى 455.000 شخص خلال الأشهر التسعة الأولى من العام.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من المتوقع أن يظل الوضع غير مستقر في الأشهر المقبلة، مما سيزيد من إضعاف اقتصاد البلد، وبالتالي إضعاف قدرة سكان هايتي الأشد فقرًا على تلبية احتياجاتهم الأساسية وقدرة الدولة على توفير الخدمات الأساسية.

من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في عام 2020. ولا تزال هايتي معرضة بشدة للكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل والجفاف والفيضانات. من المحتمل أن تؤثر الفترة الطويلة من نقص هطول الأمطار منذ عام 2018 حتى منتصف 2019 تأثيرًا سلبيًا على الإنتاج الزراعي في أوائل عام 2020، مما سيزيد من أعداد المحتاجين وشدة احتياجاتهم.

في عام 2020، من المقدر أن يصل عدد الأشخاص الهائبيين المحتاجين للمساعدات الإنسانية إلى 4.6 مليون شخص. تشكل الحماية أولوية قصوى، لا سيما ما يتعلق بالتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين. وتشمل الفئات الأكثر ضعفًا الأشخاص المحتاجين للرعاية الصحية، والذين يواجهون انعدام الأمن الغذائي؛ والذين لا يحصلون إلا على القليل من مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية أو قد لا يحصلون عليها مطلقًا؛ والأشخاص الذين فقدوا منازلهم نتيجة للفيضانات في أواخر عام 2019؛ ونحو 30 ألف شخص من الفئات الأكثر ضعفًا الذين لم يتلقوا مساعدات الإيواء بعد زلزال 2018، وهم معرضون بدرجة كبيرة لمزيد من الصدمات.

أولويات الاستجابة في عام 2020

بحلول عام 2020، سيبدأ العام الثاني من استراتيجية الاستجابة الإنسانية متعددة السنوات 2019-2020. من بين 4.6 مليون شخص محتاجين، يهدف شركاء خطة الاستجابة الإنسانية إلى مساعدة 2.1 مليون شخص. ستلبي الخطة الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، مع التركيز على تقديم المساعدات المنقذة للأرواح، ومنع الأوبئة والتصدي لها، وحماية الحقوق الأساسية. ستعطي المنظمات الإنسانية الأولوية لمساعدة الأشخاص الأكثر تضررًا والأكثر ضعفًا، بما في ذلك الأسر التي يعيّلها شخص واحد، والنساء الحوامل والمرضعات، والأطفال غير المصحوبين أو المنفصلين عن ذويهم، والأشخاص ذوو الإعاقة، والناجون من العنف القائم على النوع الاجتماعي، وغيرهم من الناجين من الاستغلال والاعتداء الجنسيين، والأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأشخاص النازحون داخليًا والعائدون والأشخاص المعرضون لخطر انعدام الجنسية. سوف تتكامل خطة الاستجابة الإنسانية مع أدوات واستراتيجيات البرامج الأخرى ذات الصلة، بينما ستكون جهود التأهب لدعم حكومة هايتي ومديرية الحماية المدنية لها أولوية قصوى.

خطة الاستجابة الإنسانية في

فنزويلا

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)⁵³750.0
مليون
دولار

2020 2019

المحتاجون

7.0
ملايين
شخص

2020 2019

المستهدفون⁵⁴3.5
مليون
شخص

2020 2019

تطور السياق والأزمة

تستمر الأزمة السياسية والاقتصادية في فنزويلا في التدهور. مرت خمس سنوات متتالية من التراجع الاقتصادي، وبلغ معدل التضخم التراكمي الشديد نسبة 283.000% في الفترة بين يناير/كانون الثاني 2017 وأغسطس/آب 2019. واستمر الانخفاض في دخل الأسر والمدخرات والاستهلاك. تأثرت بشدة النفقات العامة والاستثمارات والقدرة على استيراد السلع الأساسية والخدمات وتوفيرها بسبب الإيرادات المتضائلة.

يواجه الأشخاص في فنزويلا تحديات في الحصول على الغذاء والأدوية والإمدادات الأساسية. وتأثرت بشدة خدمات الصحة والحماية والتعليم، وكذلك البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك توفير المياه والكهرباء والغاز والوقود والنقل. تشير التقديرات إلى أن أكثر من 21% من السكان -حوالي 6.8 مليون شخص- يعانون من نقص التغذية، أي زيادة أربعة أضعاف مقارنةً بعام 2014. وقد عادت الأمراض المعدية مثل الحصبة والملاريا للظهور.

عمومًا، هناك ما يقدر بنحو 7 ملايين شخص في حاجة للمساعدات الإنسانية. تشمل الفئات الأكثر ضعفًا في فنزويلا الأطفال المعرضين للخطر، والنساء الحوامل والمرضعات، والسكان الأصليين، والنازحين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والأشخاص الذين يعانون من ظروف صحية مزمنة وأمراض خطيرة، وكبار السن. تلجأ العديد من الأسر إلى آليات التكيف السلبية مثل بيع الأصول، أو إخراج الأطفال من المدرسة للعمل والمساهمة في دخل الأسرة، أو ترك الأطفال وراءهم عند الهجرة إلى بلدان أخرى.

دفعت الأزمة في فنزويلا الملايين إلى مغادرة البلاد. في أكتوبر/تشرين الأول 2019، كان هناك حوالي 4.5 مليون مهاجر ولاجئ فنزويلي في جميع أنحاء العالم. يواجه الأشخاص النازحون أثناء تنقلهم العديد من مخاطر الحماية، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي والإتجار بالأشخاص واستغلالهم وإساءة معاملتهم، لا سيما في المناطق الحدودية التي لا تتوافر فيها المساعدات وخدمات الإحالة بشكل كاف. في بعض المناطق الحدودية، تعد الملاجئ غير كافية ومكتظة، وتفتقر إلى المرافق الأساسية.

في عام 2019، تلقت الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية 155.8 مليون دولار،⁵⁴ مما مكّنهم من توسيع نطاق الاستجابة للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلاد. تم إنشاء آليات تنسيق إنساني وتم إطلاق خطة للاستجابة الإنسانية في الفترة من يوليو/تموز حتى ديسمبر/كانون الأول 2019 تهدف إلى الوصول إلى 2.6 مليون شخص من الفئات الضعيفة، بما في ذلك 1.2 مليون طفل ومراهق. حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019، تم تقديم الأدوية إلى 975.000 شخص في 109 منشأة صحية؛ وتم توفير المياه الصالحة للشرب إلى 350.000 شخص؛ واستفاد 160.000 طالب من التعليم؛ وتلقى أكثر من 100.000 من الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات دعمًا غذائيًا؛ وتحسن النظام الغذائي لعدد 50.000 شخص من خلال توزيع الأغذية والدعم الزراعي؛ وتلقى 35.000 شخص معلومات متعلقة بالحماية، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى الخدمات.

ولكن بالرغم من هذه الجهود، فإن نقص التمويل يعيق قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة. حتى 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2019، لم يتم استلام سوى 25% من الأموال المطلوبة من عدد صغير من المانحين. كما أثرت عدم قدرة المنظمات غير الحكومية الدولية على التسجيل الرسمي على القدرة التشغيلية للاستجابة في على نطاق أوسع. وتتمثل التحديات التي تواجه الاستجابة في العوائق البيروقراطية، وتسييس المساعدات، والافتقار إلى الوصول إلى الوقود، وانعدام الأمن في بعض المناطق.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

في عام 2020، من المرجح أن تستمر الدوافع الرئيسية للوضع الإنساني، مما سوف يؤثر سلبيًا على حياة الناس وسبل عيشهم. من المتوقع أن يزداد عدد الأشخاص المحتاجين مع تدني مستوى البنية التحتية للخدمات الأساسية بشكل عام. وسوف تواجه شريحة كبيرة من السكان انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وقد تصبح استراتيجيات التكيف السلبية هي الوضع المعتاد بالنسبة لأكثر الفئات ضعفًا. وسيصبح جيل من الأطفال معرضًا لخطر الحرمان من التعليم. إذا لم يتحسن الوضع، من المرجح أن تستمر التحركات السكانية واسعة النطاق داخل البلاد وخارجها. ومن المتوقع أن يزداد عدد المهاجرين واللاجئين في عام 2020.

أولويات الاستجابة في عام 2020

ستستمر الاستجابة الإنسانية في فنزويلا في التركيز على ثلاثة أهداف استراتيجية حددتها خطة 2019: (1) ضمان بقاء وسلامة أكثر الفئات ضعفًا؛ (2) تعزيز حمايتهم ودعم كرامتهم؛ (3) دعم سبل عيش الناس وقدرتهم على الصمود. مع تعزيز القدرات التشغيلية في البلاد، سيقوم الشركاء في المجال الإنساني بتوسيع نطاق عملهم بهدف الوصول إلى 3.5 مليون شخص في عام 2020.

⁵³ الأرقام الخاصة بالمتطلبات المالية والأشخاص المستهدفين هي تقديرات أولية.⁵⁴ تم تسجيل إجمالي التمويل الموجه لفنزويلا من خلال نظام التتبع المالي حتى 13 نوفمبر/تشرين الثاني، 24.9% منه من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لفنزويلا.

نظرة عامة إقليمية : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا



عدن، اليمن

سوريا البالغة من العمر 12 عامًا (على اليسار ترتدي اللون الأزرق) مع شقيقاتها في مستوطنة غير رسمية للنازحين في دار سعد، عدن. هربت العائلة من الحديدة في صيف عام 2018.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/
جايلز كلارك

أدى النزاع، إلى جانب التدهور الاقتصادي ونقص سبل العيش المستدامة، إلى استنفاد آليات التأقلم الفردية والمجتمعية، مما أدى في العديد من الحالات إلى ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. في اليمن وحدها، يعاني ثلثا السكان، 20 مليون شخص، من انعدام الأمن الغذائي، و36% يعانون من سوء التغذية. ويعاني أكثر من 9% من جميع الأطفال من سوء التغذية الحاد.

واجهت المنظمات الإنسانية في المنطقة مجموعة من التحديات التي تعيق وصول المساعدات الإنسانية، ومن المرجح أن تستمر العديد منها في عام 2020. بالإضافة إلى انعدام الأمن والنزاعات القائمة، تشمل التحديات الهجمات على العاملين في المجال الإنساني، وكذلك العرقلة المتعمدة للوصول الإنساني من خلال القيود الإدارية أو البيروقراطية، أو التأخير، أو الرفض. على الرغم من السخاء المتزايد للعديد من المانحين، فإن القيود التمويلية المستمرة قد أثرت أيضًا على قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة لاحتياجات الملحة.

وبالرغم من التحديات، واصلت المنظمات الإنسانية عملها في جميع أنحاء المنطقة وقدمت المساعدات لأكثر من 22.1 مليون شخص حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2019، وتخطط للوصول إلى أكثر من 28.2 مليون شخص في عام 2020.

تضم منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مجموعة من أكبر الأزمات الإنسانية وأكثرها صعوبة في العالم، حيث يقدر أن أكثر من 42 مليون شخص في جميع أنحاء المنطقة، ممن يعيشون في سياقات متنوعة في سوريا واليمن وليبيا والعراق والأرض الفلسطينية المحتلة، يحتاجون إلى شكل من أشكال المساعدات الإنسانية والدعم في عام 2020.

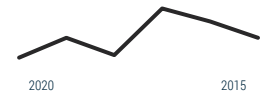
ما تزال المحركات الرئيسية للاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة تتمثل في النزاع المسلح الممتد والعنف، وغالبًا ما توجهم المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية أو التوترات الجيوسياسية. وقد اتسمت العديد من النزاعات بعدم احترام القانون الإنساني الدولي وعدم حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية. لا يزال القتال في المناطق الحضرية، بما في ذلك استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان يشكل مصدرًا بالغًا ومتزايدًا للقلق. وتعد بعض بلدان المنطقة أيضًا عرضة للكوارث الطبيعية أو الظواهر المناخية القاسية، بما في ذلك الزلازل والجفاف والفيضانات، وكذلك الأوبئة مثل الكوليرا.

لقد كان تأثير النزاعات والظواهر المناخية على المدنيين مدمرًا. لقد فقد آلاف الأشخاص أرواحهم أو عانوا من الإصابات أو الإعاقة، في حين تعرضت منازلهم ومدارسهم ومرافق الرعاية الصحية وأماكن العمل والأماكن العامة للأضرار أو التدمير. لقد نزح أكثر من 20 مليون شخص على مدار السنوات الأخيرة، ونزح الكثير منهم عدة مرات، إما داخليًا أو أصبحوا لاجئين في البلدان المجاورة. في سوريا وحدها، لا يزال هناك أكثر من 6.1 مليون شخص نازحين داخليًا، وقد سعى ما لا يقل عن 5.6 مليون لاجئ للبحث عن الأمان خارج البلاد.

خطة الاستجابة الإنسانية في

العراق

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

520.0
مليون
دولار

المحتاجون

4.1
مليون
شخص

المستهدفون

1.8
مليون
شخص

تطور السياق والأزمة

يمر العراق بمرحلة انتقالية، وقد مهد الانتهاء الرسمي للعمليات العسكرية الكبرى ضد الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في أواخر عام 2017 الطريق أمام عودة ملايين النازحين العراقيين إلى ديارهم. لكن تباطأت عودة اللاجئين منذ عام 2018 حيث تعاني البلاد من مشاكل ما بعد النزاع. ولا تزال التوترات بين الطوائف والمجتمعات باقية على جبهات متعددة، كما تهدد الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية بتفاقم الاحتياجات الإنسانية القائمة، بالإضافة إلى شبح اندلاع النزاع المسلح وتجدد النزوح.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من بين النازحين البالغ عددهم 6 ملايين خلال النزاع ضد داعش من 2014 حتى 2017، لا يزال حوالي 1.5 مليون شخص نازحين داخليًا، من بينهم 70% نزحوا منذ أكثر من ثلاث سنوات. وبدون المصالحة المجتمعية وإعادة الإعمار على نطاق واسع والانتعاش الاقتصادي الكبير - وكلها خارج المجال الإنساني - فمن المرجح أن تستمر هذه الأرقام في عام 2020، بالتزامن مع الأعداد الكبيرة للعائدين والمجتمعات المضيفة الضعيفة. وتشمل الفئات الأكثر ضعفًا الأسر التي لا يمكنها العودة إلى مواطنها الأصلية بسبب انتمائها المتصور للجماعات المتطرفة، وبالتالي لديهم احتياج كبير للحماية.

تمثل سرعة إغلاق ودمج مخيمات النازحين أمرًا تشوبه حالة من عدم اليقين في عام 2020. وشهد النصف الثاني من عام 2019 سلسلة من عمليات الإغلاق والدمج غير المتوقعة للمخيمات في نينوى وصلاح الدين والأنبار بالأساس، وقد نُفذ بعضها بدون إشعار سابق يُذكر للمجتمعات المتضررة أو للشركاء في المجال الإنساني. وقد تأثر عشرات الآلاف من الأشخاص؛ بينما انتقلت بعض الأسر إلى مخيمات أخرى، انتقلت الأغلبية إلى أماكن خارج المخيمات، مما يجعل من الصعب على المنظمات الإنسانية تلبية احتياجاتهم أو رصد جوانب ضعفهم.

يدعم المجتمع الإنساني في العراق عمليات العودة بشكل واسع، إذا كانت طوعية ومستدامة ومستنيرة. تشارك المنظمات الإنسانية بنشاط في لجان العودة للمحافظات التي تتألف من ممثلين حكوميين ومنظمات غير حكومية وممثلين للأمم المتحدة، وهي تعمل على تحديد حلول مستدامة في مناطق المنشأ التي تكون فيها الاحتياجات شديدة، ودعم أولئك الذين عادوا بالفعل وتشجيع من لم يرجعوا بعد.

أولويات الاستجابة في عام 2020

استخدم الشركاء في المجال الإنساني في العراق نهج دورة البرامج الإنسانية المعززة للتركيز على جوانب الضعف الحاد. يهدف الشركاء في المجال الإنساني في عام 2020 إلى مساعدة حوالي 1.8 مليون شخص، من بين ما يقدر بنحو 4.1 مليون شخص محتاجين. ويشمل ذلك الفئات الأكثر ضعفًا التي تتضمن النازحين داخل وخارج المخيمات، والعائدين الذين سيتم دعمهم لتلبية الاحتياجات المتعلقة بسلامتهم البدنية والعقلية ومستويات معيشتهم. كما سيتم دعم النازحين لتعزيز قدرتهم على الصمود والاتجاه نحو الاستقلال الاقتصادي لتقليل اعتمادهم على المساعدات الإنسانية.

ستكون الأولوية في عام 2020 لضبط الاستجابة من أجل تقديم خدمة أفضل للفئات الضعيفة للغاية التي تعيش خارج المخيمات. مع ازدياد عدد العائدين، ستقدم المنظمات الإنسانية الدعم المتصل برفاهية ومستوى المعيشة الجيد للعائدين من الفئات الضعيفة للغاية، وستدعم زيادة المشاركة مع الكيانات الحكومية والإنمائية ومن أجل إيجاد حلول مستدامة في مناطق المنشأ. ستظل حماية جميع الفئات السكانية هدفًا رئيسيًا للمنظمات الإنسانية في عام 2020، بما في ذلك تعزيز تطبيق المجالات المتداخلة بين القطاعات مثل المسألة أمام السكان المتضررين ومنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين.

تحسين البيانات للاستجابة الإنسانية

لقد دعمت دورة البرامج الإنسانية المعززة لعام 2020 تخطيط الاستجابة الإنسانية للعراق، حيث ساهمت في توحيد منهجيات التحليل وضمنت التركيز الكامل على الفئات الأكثر ضعفًا. وقد عزز هذا الأمر التحليل والتخطيط المشترك للمستندين على العواقب الإنسانية، وجوانب الضعف الموحدة، وشدة الاحتياجات.

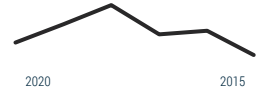
غالبًا ما تميل المنظمات الإنسانية والجهات المانحة إلى توسيع نطاق العمل الإنساني لتلبية احتياجات عدد متزايد من الفئات الضعيفة في العراق. ومن أجل استباق تجاوز البرامج لحدودها والتأكد من أن التحليل والتخطيط الصارمين يتبعهما عملية للرصد والإبلاغ صارمة بنفس القدر، يستخدم الشركاء الإنسانيون في العراق لوحة بيانات ديناميكية عبر الإنترنت 55 لرصد تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية. وتعد هذه اللوحة للبيانات قيد الاستخدام بالفعل وسيتم تحسينها بشكل أكبر في دورة البرامج الإنسانية لعام 2020. من خلال الجمع بين جميع المؤشرات التي تم جمعها والإبلاغ عنها تحت بند "معلومات عن النشاط" بواسطة المجموعات والبيانات التي تم جمعها في نظام التتبع المالي، سيتمكن فريق العمل الإنساني في العراق من الإشراف على الاستجابة في الوقت الفعلي، مما يسمح بإجراء تحليل مستمر للتغيرات في السياق التشغيلي، وكذلك معرفة إنجازات الاستجابة.

خطة الاستجابة الإنسانية في

ليبيا

المطلوبات (بالدولار الأمريكي)

110.0 مليون دولار



المحتاجون

880 ألف شخص



المستهدفون

340 ألف شخص



تطور السياق والأزمة

يزداد الوضع الإنساني في ليبيا تعقيداً؛ فقد أدى اندلاع النزاع المسلح في المناطق الجنوبية من طرابلس في أبريل/نيسان 2019 إلى نزوح 128,000 شخص، مما أدى إلى عودة العدد الإجمالي للنازحين ليتخطى 300,000 شخص وعكس الاتجاه السابق المتمثل في تراجع النزوح.

تشكل انتهاكات القانون الإنساني الدولي مصدرًا كبيرًا للقلق. في عام 2019، زادت الهجمات على مرافق الرعاية الصحية بنسبة 21% مقارنةً بالعام السابق، و280% مقارنةً بعام 2017. 56 في الفترة بين يناير/كانون الثاني ومنتصف أكتوبر/تشرين الأول 2019، كان هناك 57 هجومًا على مرافق الرعاية الصحية، مما أدى إلى مقتل 13 موظفًا صحيًا وإصابة 48 آخرين.⁵⁷

أدت مصادمات طرابلس إلى تصاعد الوضع الإنساني المعقد بالفعل، والذي اتسم بسنوات من العنف واسع النطاق، والهجمات المباشرة على البنية التحتية العامة وتعطيل الخدمات الأساسية. إن الاقتصاد الذي يعتمد اعتمادًا كليًا تقريبًا على صادرات النفط والغاز ما زال يكابد الصعوبات، وتواجه الدولة أزمة سيولة خطيرة. تسبب نقص الوقود في انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع. وتدهورت الظروف المعيشية، بما في ذلك إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة والخدمات الطبية والسكن الآمن، بسبب حالة النزاع الممتدة في البلاد، مما يجعل الناس أكثر ضعفًا في مواجهة الصدمات الأخرى. وعلى الرغم من ذلك، لا تزال ليبيا وجهة جاذبة للعمال المهاجرين، نتيجة لزيادة الرواتب مقارنةً بالدول المجاورة. يوجد ما يقدر بنحو 650,000 مهاجر في ليبيا حاليًا، معظمهم في وضع غير قانوني مما يعرضهم لخطر الاحتجاز التعسفي إلى أجل غير مسمى.

وبينما يتزايد الوضع تعقيداً في ليبيا، تواجه المنظمات الإنسانية العديد من التحديات والقيود المفروضة على قدرتهم على الوصول، مدفوعة بالنزاع والعوائق البيروقراطية. أثر نقص تمويل خطط الاستجابة الإنسانية لعامي 2018 و2019 على قدرة الشركاء على توسيع نطاق استجاباتهم واتخاذ التدابير الأمنية اللازمة. ومع ذلك، بحلول أغسطس/آب 2019، نجح الشركاء في المجال الإنساني في الوصول إلى 56% من الأشخاص المستهدفين بالمساعدات الإنسانية.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

في عام 2020، سيحتاج 880,000 شخص إلى المساعدات الإنسانية، بزيادة طفيفة عن بداية عام 2019 نتيجة للنزاع الجاري وتأثيره على الخدمات العامة والظروف المعيشية. في المناطق المتضررة من النزاع، أصبحت الاحتياجات أكثر حدة ويُتوقع استمرار تزايدها في هذا الاتجاه. سيظل الوصول المحدود بسبب الوضع الأمني المتدهور يمثل مصدرًا كبيرًا للقلق، مما يؤدي إلى عزل المناطق التي تحتاج بشدة إلى المساعدات الحيوية.

من المتوقع أن يزداد الوضع الإنساني في ليبيا سوءًا خلال الأشهر المقبلة. يتحمل المدنيون عبء ازدياد انعدام الأمن: إن تعطل سبل العيش والحماية الاجتماعية والصحة والتعليم والمأوى له تأثير متفاوت على أشد الفئات ضعفًا في ليبيا، بما في ذلك الأسر النازحة والمجموعات المضيفة والعائدون واللاجئون والمهاجرون. غالبًا ما يتم التغاضي عن الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات، وهن يتعرضن لخطر متزايد من العنف القائم على النوع الاجتماعي. سيواجه اللاجئون والمهاجرون مخاطر عالية فيما يتعلق بالحماية وانتهاكات حقوق الإنسان والاستغلال والإيذاء. قد يؤدي تردي الوضع إلى هروبهم عن طريق البحر، مما يزيد من المخاطر المرتبطة بهذه الرحلات الخطرة.

أولويات الاستجابة في عام 2020

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 إلى مساعدة حوالي 340,000 شخص من أكثر الناس ضعفًا. كما سيعمل المجتمع الإنساني الدولي عن كثب مع الجهات الوطنية المعنية في ليبيا، بما في ذلك السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، لضمان زيادة الاستفادة من الموارد المحلية المتاحة لتلبية الاحتياجات. سوف يقدم الشركاء الدوليون استجابة مركزة لتلبية الاحتياجات المتبقية التي لا تغطيها الجهات الوطنية المعنية، مع إعطاء الأولوية للأشخاص النازحين داخليًا والفئات الضعيفة والعائدين الأكثر ضعفًا واللاجئين والمهاجرين. سيكون هناك تنسيق وتكامل قويان مع كيانات التنمية وأطر استعادة الاستقرار لضمان استعداد مناطق العودة لاستقبال العائدين بطريقة كريمة وأمنة ومستدامة. وستكون الحماية في صميم الاستجابة، بما في ذلك الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له، وحماية الأطفال، والتدخل من أجل إزالة الألغام. ستعمل آلية التغذية المرتدة على تحسين وتبسيط المساواة أمام السكان المتضررين.

خطة الاستجابة الإنسانية في

الأرض الفلسطينية المحتلة

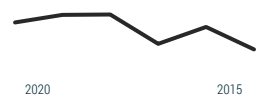
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

348.0 مليون دولار



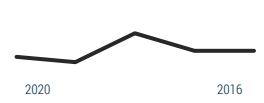
المحتاجون

2.4 مليون شخص



المستهدفون

1.5 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

تستمر أزمة الحماية التي طال أمدها في الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى استمرار الاحتلال، والحصار المفروض على قطاع غزة، والانتهاكات المستمرة للقانون الدولي. ستستمر هذه العوامل إلى جانب الانقسام الفلسطيني الداخلي في زيادة جوانب الضعف والاحتياجات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2020.

لا يزال الوضع في غزة هشاً للغاية. ويؤثر الحصار المستمر، إلى جانب اندلاع الأعمال القتالية بشكل متقطع، على جميع جوانب الحياة المدنية. ففي عام 2019، أدى اندلاع الأعمال القتالية بشكل منتظم إلى وقوع خسائر في الأرواح وإلحاق الأضرار بالمنازل والبنية التحتية، مع تهديدها بإشعال مواجهات أوسع نطاقاً. وتواصل المظاهرات الأسبوعية المعروفة باسم "مسيرة العودة الكبرى" زيادة التوتر وتؤدي إلى ارتفاع مستويات الإصابات. على الرغم من بعض التحسن في الاقتصاد في عام 2019، فقد ارتفعت البطالة إلى ما يقرب من 47%، ويعيش ما يقرب من نصف السكان تحت خط الفقر البالغ 5.50 دولار في اليوم، كما تعاني 62% تقريباً من الأسر من انعدام الأمن الغذائي. لا يزال الوصول غير كافٍ إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية، على الرغم من التحسن في إمدادات الكهرباء.

يعتبر الوضع الإنساني في الضفة الغربية أقل حدة، لكنه لا يزال يشكل مصدر قلق. وقد أدى التوسع في بناء المستوطنات والعنف المرتبط بها، وفقدان الأراضي والموارد الطبيعية، إلى إعاقة وصول الفلسطينيين إلى الخدمات الأساسية وسبل كسب العيش. في عام 2019، كانت هناك زيادة في عدد عمليات هدم ومصادرة المباني المملوكة للفلسطينيين، مما أدى إلى النزوح القسري للعائلات الفلسطينية. ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي، ليصل إلى أدنى مستوياته خلال خمس سنوات، ولا تزال البطالة مرتفعة.

يتزايد تدهور الوضع الإنساني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة بسبب النقص الكبير في تمويل المنظمات الإنسانية. بعد التعليق الكامل للدعم من أكبر الجهات المانحة، تواجه وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) تحديات كبيرة، ويتفاقم نقص التمويل بسبب القيود المتزايدة على حيز العمليات، مما يقوض قدرة المجتمع الإنساني على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من المحتمل أن يظل الوضع السياسي والمحركات الرئيسية الأخرى للاحتياجات الإنسانية على حالها بدون تغيير إلى حد كبير في عام 2020. على الرغم من الحلول الأخيرة التي تم وضعها للأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، إلا أنه من غير المرجح

أن تحدث استدامة في التمويل لمعالجة المشاكل الهيكلية طويلة الأجل. وفي ظل غياب الاستثمار، قد يحدث مزيد من التفكك في النسيج الاجتماعي في غزة، حيث استنفدت آليات التكيف لأكثر من طاقتها، مما أدى لزيادة جوانب الضعف بين السكان، لا سيما النساء والأطفال.

في الضفة الغربية، من المتوقع أن تستمر السياسات والممارسات التي تؤثر على المنطقة (ج) وشرق القدس والجزء الذي تسيطر عليه إسرائيل من مدينة الخليل، مما يعرض الفلسطينيين لخطر النقل القسري ويؤدي إلى تضائل سبل العيش. وستستمر عرقلة التنمية الاقتصادية بسبب الاحتلال والقيود المفروضة على وصول الفلسطينيين إلى الأرض والموارد الطبيعية، في ظل وجود نظام متعدد الطبقات من القيود الإدارية والبيروقراطية والمادية، فضلاً عن الجدار الإسرائيلي. وبالإضافة إلى التحديات السياسية ونقص التمويل، ستواجه المنظمات الإنسانية وضغطاً صعباً للغاية من الناحية التشغيلية، مما يؤدي إلى تقلص الحيز الإنساني وتقييد القدرة على تقديم المساعدات للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة.

أولويات الاستجابة في عام 2020

سيحتاج حوالي 2.4 مليون شخص في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى المساعدات الإنسانية. في السنة الأخيرة من استراتيجية الاستجابة الإنسانية متعددة السنوات 2018-2020، سيسعى الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 1.5 مليون شخص من خلال المتطلبات المالية البالغة 348 مليون دولار. وسيتم تلبية احتياجاتهم من خلال الجهود متعددة القطاعات التي تهدف إلى حماية حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال، وتوفير إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً، ودعم قدرة الفلسطينيين على التكيف مع آثار الأزمة، بينما يجري السعي لإيجاد حلول أكثر استدامة. سوف تحتفظ خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 بمركزية الحماية على جميع مستويات العمل الإنساني، باعتبارها مسؤولية مشتركة على نطاق المنظومة.

خطة الاستجابة الإنسانية في

سوريا

تطور السياق والأزمة

لا يزال حجم وتعقد الاحتياجات الإنسانية وشواغل الحماية في سوريا مبعثًا للقلق العميق. بعد مرور ما يقرب من تسع سنوات على الأزمة، تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن 6.1 مليون سوري ما زالوا نازحين داخليًا واستنفدوا قدراتهم على التكيف، كما هو الحال مع الكثير من المجتمعات المضيفة التي فتحت منازلها لدعم النازحين. يعيش ما يصل إلى مليون شخص في مواقع النازحين داخليًا كملجأهم الأخير، والكثير من هذه المواقع مزدحمة للغاية وتفتقر إلى الخدمات الأساسية الكافية، بما في ذلك المياه النظيفة والصرف الصحي. في الشمال الغربي، لا يزال 2.7 مليون مدني يعتمدون على المساعدات الإنسانية، وهو وضع يتفاقم نتيجة للأعمال القتالية المكثفة خلال الفترة من أبريل/نيسان إلى أغسطس/آب 2019 والتي تسببت في وقوع إصابات بين المدنيين ونزوح واسع النطاق وتدمير للبنية التحتية المدنية. في شمال شرق البلاد، أدى النزاع المتزايد منذ بدء الهجوم العسكري بقيادة تركيا في أكتوبر/تشرين الأول 2019 أيضًا إلى مقتل المدنيين ونزوح أعداد كبيرة. ولا يزال أكثر من 91.000 شخص -معظمهم من النساء والأطفال- نازحين في مخيم الهول والمخيمات الأخرى في شمال شرق سوريا. لا تزال الأسر المستضيفة في أجزاء أخرى من سوريا، وبعضها أقل تأثرًا بالأعمال القتالية، تعتمد أيضًا على المساعدات الأساسية المنقذة للأرواح وتواجه أيضًا صعوبات في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية وسبل العيش الكريمة بسبب انتشار الفقر وتضرر البنية التحتية.

في عام 2019، قام الشركاء في المجال الإنساني بتوسيع نطاق المساعدات، بما في ذلك ما أُقدم إلى المناطق التي شهدت تغييرًا في الجهة السيطرة عليها. في الفترة من شهر يناير/كانون الثاني حتى أغسطس/آب 2019، تم تقديم أحد أشكال المساعدات الإنسانية إلى 5.6 مليون شخص شهريًا، وهي زيادة طفيفة مقارنةً بعام 2018.⁵⁸ بينما لا يزال قياس نتائج الاستجابة بطريقة موثوقة يمثل تحدّيًا، تشير البيانات المتاحة إلى أن الاستجابة الإنسانية في سوريا تسعى جاهدة لتجنب مزيد من التدهور في الاحتياجات الإنسانية وظهور المزيد من جوانب الضعف. وكمثال على ذلك، ظلت معدلات سوء التغذية الحاد الشامل أقل من العتبات العالمية وتم منع تفشي الأمراض على نطاق واسع.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

سيحتاج حوالي 11 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في عام 2020، حيث يوجد أكثر من 5 ملايين شخص في حاجة ماسة للمساعدات. وسيظل النازحون الجدد، والمجتمعات الممتلئة بالأعباء، والعائدين تلقائيًا، والنازحين داخليًا الذين يعيشون في مواقع الملاذ الأخير والمراكز الجماعية أو في المناطق المفتوحة والأسر المعيشية التي تعيلها النساء والأطفال والأشخاص ذوو الإعاقة معرضين للخطر على وجه الخصوص. من المتوقع أن تؤثر المزيد من العمليات العسكرية في شمال غرب البلاد على أعداد المحتاجين، وكذلك على شدة الاحتياجات.

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)⁵⁸

3.30 مليار دولار

المحتاجون⁵⁸

11.0 مليون شخص

المستهدفون⁵⁸

9.0 ملايين شخص



في عام 2020، من المحتمل أن يتفاوت وصول المساعدات الإنسانية في مختلف أنحاء البلاد وسيظل متأثرًا بعدة عوامل، بما في ذلك الأعمال العدائية، والانتشار المتزايد لمخلفات الحرب من المتفجرات، واللوائح والقيود الإدارية المفروضة على تحركات الموظفين - بما في ذلك إجراء تقييم للاحتياجات. ستظل الدعوة المنسقة من أجل وصول المساعدات الإنسانية والاستجابة القائمة على المبادئ والمستندة إلى الاحتياجات ضرورية للغاية لتحسين بيئة عمل المنظمات الإنسانية.

أولويات الاستجابة في عام 2020

بدون حل سياسي، ستبقى الاحتياجات الإنسانية في سوريا مرتفعة في عام 2020، وستظل هناك حاجة إلى عملية إنسانية واسعة النطاق، سواء من داخل سوريا أو من خلال الجهات الفاعلة عبر الحدود. على غرار عام 2019، سيكون لخطة الاستجابة الإنسانية في عام 2020 ثلاثة أهداف شاملة ألا وهي: (1) إنقاذ الأرواح، (2) تعزيز بيئة توفر الحماية، (3) دعم القدرة على الصمود لدى الأشخاص المتضررين. ستعطي المنظمات الإنسانية الأولوية للأشخاص ذوي الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، مع تلبية الاحتياجات متعددة القطاعات للمجتمعات التي تعاني من نقص الخدمات في جميع أنحاء البلاد بأفضل الطرق الممكنة، بما في ذلك التدخلات القائمة على السوق. ستستفيد خطة الاستجابة الإنسانية من تقييم وتحليل الاحتياجات الشاملة للقطاعات والاحتياجات المتداخلة بين القطاعات. نظرًا لأن الطبيعة المترابطة للاحتياجات الإنسانية العاجلة والمزمنة في سوريا تتطلب مناهج تتجاوز الإطار الزمني لخطة الاستجابة الإنسانية، سوف يتطلع المجتمع الإنساني أيضًا إلى تقديم برامج جيدة ومبنية على الحقوق تركز على توفير الخدمات الاجتماعية وسبل العيش. وهذا يمكن أن يدعم التعافي طويل الأجل ويعزز الاعتماد على الذات ويحمي كرامة الأشخاص المتضررين، مثل خدمات الحماية، والتعليم الجيد، والخدمات الصحية، وتحسين إمكانية الوصول إلى المياه الصالحة للشرب وخدمات الصرف الصحي، وتدريب الكوادر الطبية وبناء المهارات المهنية.

تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى أن المتطلبات المالية الإجمالية للاستجابة الإنسانية في عام 2020 ستبقى مماثلة للمبلغ المطلوب في عام 2019 والمقدر بـ 3.3 مليار دولار.

⁵⁸ لاحظ أن أعداد الأشخاص المحتاجين والمستهدفين والمتطلبات المالية لسوريا لعام 2020 هي مجرد تقديرات، ويعزى ذلك جزئيًا إلى التداخلات التشغيلية الهامة في سوريا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019. ⁵⁹ بناءً على توقعات سبتمبر/أيلول - ديسمبر/كانون الأول 2019. سيكون متوسط الوصول الشهري بين القطاعات خلال 2019 وصل إلى 5.8 مليون شخص. وهذه زيادة عن المتوسط البالغ 5.5 مليون شخص تم إمدادهم شهريًا بالمساعدات الإنسانية في عام 2018. ويتم احتساب مدى الوصول بين القطاعات على أساس مدى الوصول للمستفيدين المباشرين.

خطة الاستجابة الإنسانية في

اليمن

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

3.20 مليار دولار



المحتاجون

24.0 مليون شخص



المستهدفون

15.6 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

توفي ما يقرب من 250.000 شخص يماني منذ عام 2015، من بينهم 100.000 شخص كنتيجة مباشرة للقتال و130.000 بسبب الجوع والمرض. على الرغم من تراجع العنف في مدينة الحديدة الساحلية ذات الأهمية البالغة في أعقاب اتفاقية استكهولم لعام 2018، زادت الغارات الصاروخية والجوية خلال عام 2019 في مناطق أخرى من البلاد واستمر القتال على طول 35 خطًا للمواجهة في 10 من محافظات اليمن البالغ عددها 22 محافظة. في أغسطس/آب، سيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على عدن من الحكومة المعترف بها دوليًا. في نوفمبر/تشرين الثاني، تم التوصل إلى اتفاق يهدف إلى تحقيق الاستقرار في جنوب اليمن.

تعد مستويات الحاجة في اليمن هائلة؛ حيث يحتاج حوالي 80% من السكان إلى المساعدات الإنسانية والحماية، ويعاني ما يقرب من نصف جميع الأسر من الاحتياج الشديد. تعرض ما يصل إلى 4 ملايين مدني للنزوح، منهم 375.000 خلال عام 2019. وتعتبر الظروف أسوأ في المناطق المتأثرة بالنزاع، بما في ذلك في المديرية حيث تواصل السلطات تقييد وصول المساعدات الإنسانية.

يعاني ثلثا السكان -أكثر من 20 مليون شخص- من الجوع، ويعاني 11.6% من السكان من سوء التغذية، بينما يعاني أكثر من 1.6% من جميع الأطفال من سوء التغذية الحاد. إن التدهور الاقتصادي، والقيود المفروضة على الواردات، وعدم توافر السيولة بالعملة الأجنبية، والتقلبات في قيمة العملة، جميعها تؤدي إلى تعريض ملايين الأشخاص لخطر المجاعة.

خلال عام 2019، ظلت الكوليرا منتشرة في 90% من المناطق، في الوقت الذي يعمل فيه 50% فقط من المرافق الصحية بكامل طاقتها، وتتوافر الكهرباء والطاقة بشكل متقطع في جميع المدن. هناك ما لا يقل عن مليوني طفل منقطع عن التعليم، ويكافح الملايين من أجل حضور صفوفهم الدراسي بانتظام.

ومن حيث البيئة التشغيلية، أصبح اليمن أحد أكثر المناطق التي لا يسهل العمل فيها في العالم. حُرِّم ما لا يقل عن 5.1 مليون شخص في 75 منطقة يصعب الوصول إليها من المساعدات الإنسانية بسبب القيود التي تفرضها السلطات. ويقوم أطراف النزاع بإلحاق الأذى بالمدنيين، بمن فيهم الأطفال، والهجوم على المدارس والمستشفيات وأنظمة المياه والصرف الصحي، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي. ما زال موظفو المنظمات الإنسانية يتعرضون للاعتقال والمضايقات والتهديدات وتم سحب تأشيراتهم بصورة تعسفية.

على الرغم من هذه الصعوبات، فإن العملية الإنسانية في اليمن هي الأكبر على الإطلاق في العالم، وواحدة من أكثر العمليات تأثيرًا. في عام 2019، قدم الشركاء المساعدات إلى 13.7 مليون شخص في المتوسط كل شهر. وقد وصل انعدام الأمن الغذائي إلى مستويات كارثية في 29 منطقة على الأقل من المناطق الخمس والأربعين التي تعاني من تداعيات المستوى الخامس من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي. وقد زاد عدد فرق الصرف الصحي التي ساعدت الأسر المتضررة من الكوليرا بحوالي 90% وتوسعت خدمات التغذية بشكل كبير في جميع أنحاء البلاد، وتم إجراء ست حملات تطعيم رئيسية. وتلقى أكثر من 680.000 نازح مجموعات

الاستجابة لحالات الطوارئ، واستفاد 1.5 مليون شخص من الخدمات المتخصصة.

ولأسف، تأثرت كافة البرامج في جميع أنحاء البلاد خلال العام بالتأخير في التمويل. وبحلول منتصف سبتمبر/أيلول، كان هذا التأثير بالغًا حيث أدى إلى إجبار برنامجين خاصين بإنقاذ الأرواح إلى الإغلاق، وتم تعليق العناصر الرئيسية في 14 برنامجًا آخرين، ولم تتمكن 6 برامج من بدء التشغيل، وكان من المقرر إغلاق 8 برامج أخرى في غضون شهرين. وقد أدت الالتزامات المالية من بلدان المنطقة خلال الربع الرابع من العام إلى تحسين الوضع.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

سوف يظل اليمن أسوأ أزمة إنسانية في العالم على الإطلاق في عام 2020. من المتوقع أن يظل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى أحد أشكال المساعدات الإنسانية والحماية في عام 2020 عند مستويات شبيهة لعام 2019، حيث سيحتاج 24 مليون شخص على الأقل إلى المساعدات الإنسانية.⁶⁰

أولويات الاستجابة في عام 2020

خلال عام 2020، سيسعى أكثر من 242 شريكًا في جميع أنحاء البلاد إلى مساعدة 15.6 مليون شخص في اليمن، وهو انخفاض كبير عن بداية عام 2019 حيث وصل العدد إلى 24.1 مليون شخص مستهدفين، ويرجع ذلك إلى تحديد الأولويات والاستهداف بشكل أكثر دقة. ستعطي خطة الاستجابة الأولوية لما يلي: (1) مكافحة الجوع من خلال توفير المساعدات الغذائية ودعم سبل المعيشة؛ (2) الحد من تفشي الكوليرا والأمراض المعدية؛ (3) تقديم الخدمات الأساسية للعائلات النازحة التي تعيش في مستوطنات الطوارئ والنازحين داخليًا؛ (4) حماية المدنيين والدعوة إلى الالتزام بالقانون الإنساني الدولي؛ (5) إعادة إصلاح البنية التحتية العامة لتمكين السكان من الحصول على الخدمات المنقذة للأرواح.

الاستعداد للوضع الأسوأ

باستخدام السيناريوهات التي تم تطويرها خلال دورة البرنامج السنوية، قام الشركاء في المجال الإنساني بوضع خطة للطوارئ على مستوى البلاد. توضح الخطة بالتفاصيل التدابير التي سيتم اتخاذها في 72 ساعة الأولى ولمدة تصل إلى 30 يومًا للتعامل مع النزوح السريع واسع النطاق وغيرها من حالات الطوارئ. تتضمن الخطة الخطوات اللازمة لشراء حزم الطوارئ الأساسية ووضعها مسبقًا وتخزينها وإيصالها. وباستثناء إمدادات الدواء والغذاء، والتي ستستمر إدارتها من قبل إحدى الوكالات الرائدة المناسبة، ستتم إدارة جميع خطوط إمدادات الطوارئ بواسطة وكالة واحدة، مما يقلل من الازدواجية وتكاليف المعاملات.

⁶⁰ سيتم تحديث الأرقام الخاصة بالأشخاص المحتاجين عقب ظهور نتائج التقييم السنوي متعدد المجموعات للمواقع، وتقييم الأمن الغذائي وسبل المعيشة، واستبيانات الرصد والتقييم الموحد للإنعاش والتحول، والتي تأخرت جميعها في شمال اليمن بسبب تدخل السلطات.

نظرة عامة إقليمية: غرب ووسط أفريقيا

سانماتنغا، بوركينا فاسو

يعتمد القرويون في سانماتنغا على الزراعة والرعي لكنهم يواجهون أزمة حادة في الغذاء والتغذية بعد الجفاف الكبير الذي حدث خلال عامي 2017-2018 والذي أثر على ستة بلدان في منطقة الساحل الأفريقي، من بينها بوركينا فاسو. نفقت أعداد كبيرة من الماشية بسبب العطش والجوع في جميع أنحاء بوركينا فاسو خلال موسم المحط في عام 2018.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/

إيف صباغ



عام 2018. في عام 2019، تدهور النزاع في بوركينا فاسو وانتشر على نحو سريع، مما تسبب في النزوح الجماعي لأعداد كبيرة وتفاقم الاحتياجات، وهناك خطر كبير من امتداده إلى البلدان الساحلية في غرب أفريقيا. وفي جميع أنحاء المنطقة، تتزايد التوترات بين المجتمعات الزراعية والرعية، وتسبب في اشتباكات عنيفة في كثير من الأحيان. من المرجح أن يستمر انعدام الأمن في عام 2020، مما يتسبب في حالات نزوح جديدة واحتياجات ماسة، كما يهدد استقرار المنطقة. وستجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في بوركينا فاسو وتشاد وساحل العاج وتوغو في ظل أصداء من انعدام الأمن أو التوترات السياسية، مما قد يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات.

في وسط أفريقيا، تفاقم الأزمة في غرب الكاميرون وتحولت إلى صراع عنيف، ولم يتم التوصل لحلول بعد. بينما في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال المعاناة من الصراعات طويلة الأمد مستمرة، كما ظهرت بؤر ساخنة جديدة للعنف والأوبئة. في جمهورية أفريقيا الوسطى، تؤدي التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاق السلام بين الحكومة والجماعات المسلحة إلى عرقلة جهود الاستجابة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبقى أن نرى كيف يمكن أن يترجم التغيير السياسي إلى تحسن ملحوظ للمجتمعات المتضررة من الأزمة. لا تزال حالات الإصابة المستمرة بالحصبة وتفشي الإيبولا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تمثل حالة طوارئ صحية عالمية، ومن المرجح أن تستمر حتى العام المقبل.

تعد منطقة غرب ووسط أفريقيا من بين أكثر المناطق المعرضة للمخاطر في العالم. يؤدي التغير المناخي والفقر المدقع والنمو السكاني السريع وانعدام الأمن إلى إيجاد مستويات عالية من الضعف. لا تزال النزاعات العنيفة والتهجير القسري وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والأوبئة والصدمات البيئية تلحق الدمار بالمجتمعات. يواجه ملايين الأشخاص مخاطر متزايدة في مجال الحماية وانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، والذي تفاقم بفعل ديناميات النزاع والتوترات بين القبائل. في المناطق المتضررة من النزاعات في وسط أفريقيا ومنطقة الساحل، يواجه الوصول الإنساني تحديات متزايدة بسبب انعدام الأمن والهجمات المسلحة وزيادة معدلات الإجرام. وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومات والسلطات المحلية في جميع أنحاء المنطقة لتعزيز التماسك الاجتماعي، واستعادة الخدمات الأساسية، وتحسين الأمن، لكن مع ذلك تظل الاحتياجات الإنسانية في المنطقة مرتفعة ومن المتوقع أن تتزايد.

من بين 500 مليون شخص يعيشون في المنطقة، سيعتمد 44 مليون شخص على المساعدات الإنسانية في عام 2020 -وهو رقم قياسي جديد وزيادة قدرها 6 ملايين مقارنةً بعام 2019. ومع ذلك، فإن خطط الاستجابة في جميع أنحاء المنطقة لا تزال تعاني من نقص كبير في التمويل، مما يفرض على المنظمات الإنسانية القيام بإجراءات صعبة لتحديد الأولويات في ظل بيئة مليئة بالفجوات الحرجة منذ فترة طويلة.

في الساحل الأفريقي، تم اقتلاع حوالي 4 ملايين شخص من ديارهم -بزيادة مليون شخص مقارنةً بعام 2018 وزيادة أربعة أضعاف مقارنةً بخمسة أعوام مضت. ولا تزال معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعة للغاية، حيث يعاني 7.3 مليون شخص من الجوع كما يعاني مليوني طفل من سوء التغذية الحاد. وقد تم إغلاق أكثر من 3000 مدرسة بسبب أعمال العنف. يزداد النزاع المستمر بلا توقف في شمال شرق نيجيريا وحوض بحيرة تشاد والعنف المتصاعد في وسط الساحل (بوركينا فاسو ومالي والنيجر) من ضعف المجتمعات التي ما زالت تتعافى من أزمة الغذاء الحادة في

خطة الاستجابة الإنسانية في

بوركينا فاسو

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

295.0 مليون دولار

المحتاجون

2.2 مليون شخص

المستهدفون

1.8 مليون شخص

تطور السياق والأزمة

تواجه بوركينا فاسو أزمة حماية واسعة النطاق بسبب انعدام الأمن المتزايد وعدم قدرة الناس على الوصول إلى الخدمات الأساسية في الأجزاء الشمالية والشرقية من البلاد، على طول الحدود مع مالي والنيجر. وقد أثرت الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة وتصادع التوترات بين القبائل على أجزاء كبيرة من البلاد. منذ أواخر عام 2018، تدهور الوضع بسرعة ليشمل أجزاء كبيرة من مناطق شرق، ووسط شمال، وشمال الساحل ومنطقة بوكول دو موهون. وفي هذه المناطق، تأثر حوالي 5.2 مليون شخص بالأزمة - أي ما يقرب من ثلث السكان. كما زاد عدد الأشخاص النازحين داخليًا بمقدار خمسة أضعاف خلال عام 2019، ليصل إلى ما يقرب من 500,000 شخص.

ما يزال الفقر، وغياب الخدمات الأساسية، وضعف القدرة على الحكم المحلي في المناطق الأكثر تضررًا يؤديان إلى تفاقم ضعف الأشخاص وتلاشي قدرتهم على الصمود. كما أن انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مرتفعان في المناطق المتضررة من العنف، حيث تعد سبل العيش محدودة بسبب انعدام الأمن والنزوح. في بداية العام الدراسي 2019-2020، لم تتمكن 1,455 مدرسة من إعادة فتح أبوابها بسبب انعدام الأمن، مما أثر على 203,000 طفل في سن الدراسة. وقد تم إغلاق 57 منشأة صحية في المتوسط، بينما تعمل 66 منشأة أخرى بالحد الأدنى من قدراتها في الأشهر الأخيرة، وتم الإبلاغ عن معظم عمليات الإغلاق في منطقتي الساحل والشمال الأوسط، مما قيد إمكانية حصول أكثر من 620,000 شخص على الرعاية الصحية.

في عام 2019، في مواجهة الاحتياجات المتزايدة وعلى الرغم من القيود المتزايدة على الوصول للمساعدات الإنسانية، فقد كافح المجتمع الإنساني لتقديم الاستجابة المنقذة للأرواح للمحتاجين بالرغم من حصوله على 41% فقط من التمويل المطلوب بحلول نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول 2019. استفاد 735,000 شخص (59% من المستهدفين) من المساعدات العاجلة، بما في ذلك توفير المساعدات الغذائية، والتغذية العلاجية، والمأوى في حالات الطوارئ، والوصول إلى الرعاية الصحية، والمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، والحماية. وعلى الرغم من هذه الجهود، فقد فاقت الاحتياجات القدرة على الاستجابة في جميع القطاعات، في حين أن احتمالات العودة الفورية للنازحين داخليًا أصبحت ضعيفة، وتلاشت لديهم القدرة على التكيف في المجتمعات المتضررة.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

في عام 2020، سيحتاج ما يقدر بـ 2.2 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في المناطق الشرقية، والشمالية الوسطى، وشمال الساحل، ومنطقة بوكول دو موهون. ويشمل ذلك 900,000 شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الفورية، و1.6 مليون شخص في حاجة إلى الدعم للوفاء بمستويات المعيشة الأساسية. ويعد النازحون هم الأكثر ضعفًا، حيث يعتبر 80% منهم في حاجة ماسة إلى المساعدات.

في الأشهر الستة الأولى من عام 2020، ليس من المتوقع أن يتحسن الوضع الأمني بشكل مستدام. وتشير توقعات تقرير للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2020 إلى أن عدد الأشخاص النازحين

داخليًا قد يصل إلى 900,000 بحلول أبريل/نيسان 2020 - مع ملاحظة أن توقعات أعداد النازحين في عام 2019 قد تجاوزتها الأحداث. من المحتمل أن يؤدي انعدام الأمن والقيود المفروضة على وصول المساعدات الإنسانية إلى زيادة عدد الأشخاص المتضررين من الأزمة. وقد يتعرضون لمخاطر الحماية المتزايدة، وعدم كفاية الرعاية الصحية والدعم الغذائي، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وانخفاض الأسواق المتاحة، فضلًا عن الضغط المتزايد على سبل العيش وعدم القدرة على الحصول على المياه الصالحة للشرب بشكل كاف. كما أنه من المحتمل أن يواجه الأشخاص ذوو الإعاقة وصولًا غير كافٍ إلى الدعم اللازم. وقد قامت الحكومة بالفعل في عام 2019 بتحويل موارد الميزانية من الخدمات الأساسية إلى توفير الأمن، كما أن عليها أيضًا تنظيم انتخابات وطنية في عام 2020.

أولويات الاستجابة في عام 2020

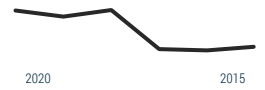
إدراكًا من المنظمات الإنسانية لشدة الاحتياجات وتقلب السياق التشغيلي، فقد سعت المنظمات الإنسانية إلى التركيز بدقة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 على أكثر الاحتياجات إلحاحًا، مع السعي لمواءمة التخطيط الإنساني مع جهود شركاء التنمية لدعم الحكومة في تحديد أولويات وتتابع المساعدات الدولية في مجال الوقاية وأنشطة تعزيز القدرة على الصمود. تركز الاستراتيجية الإنسانية على توفير الدعم المنقذ للأرواح، بما في ذلك من خلال تقديم حزمة قياسية من المساعدات لأكثر الأشخاص والأسر المعيشية ضعفًا، وتوسيع إمكانية وصول المجتمعات المتضررة إلى الخدمات الأساسية ومستويات المعيشة، لا سيما عندما تكون الدولة غير قادرة على توفيرها لهم، باستخدام عدة طرق تتكيف مع البيئة التشغيلية الصعبة والمتقلبة. تركز جهود بناء القدرة على الصمود والوقاية على معالجة الأسباب الجذرية للأزمة من خلال تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتحسين فرص كسب العيش في أكثر المناطق عرضة للخطر في البلاد، وتعزيز الصمود والتماسك المجتمعي لدى المجتمعات المتضررة من الأزمة.

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 إلى مساعدة 1.8 مليون شخص في حاجة إلى المساعدات الإنسانية، بما يضمن حصول الفئات الأكثر ضعفًا على هذه المساعدات، بمن فيهم النازحون داخليًا واللاجئون والمجتمعات المضيفة والعاثون والأشخاص الذين ما زالوا في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتوفير المساعدات المنقذة للأرواح والمساعدات الحرجة في أوقات الطوارئ. ومن بين هؤلاء، تم تحديد 900,000 شخص في المناطق المتضررة من النزاع وانعدام الأمن وتصادع التوترات بين القبائل باعتبارهم من الفئات الضعيفة للغاية، وهم يحتاجون إلى المساعدات والحماية الإنسانية الفورية. مع ضرورة توفير المتطلبات المالية البالغة 295 مليون دولار، ستركز المنظمات الإنسانية على توسيع الوصول إلى المأوى والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ بما في ذلك التعليم، والرعاية والحماية الطبية والنفسية والاجتماعية المتخصصة؛ مع توفير الغذاء الكافي والمغذي؛ ودعم سبل العيش.

خطة الاستجابة الإنسانية في

الكاميرون

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

317.0
مليون
دولار

المحتاجون

4.4
مليون
شخص

المستهدفون

2.6
مليون
شخص

تطور السياق والأزمة

في عام 2019، كان هناك تجدد للعنف في أقصى شمال الكاميرون. أدت الأعمال القتالية المستمرة إلى اقتلاع أكثر من 486.000 شخص من ديارهم (271.000 نازح، و105.000 لاجئ نيجيري، و110.000 عائد) وتستمر في دفع المزيد من الناس للفرار من ديارهم. أدت الهجمات المسلحة وعمليات الاختطاف -بما في ذلك خطف الأطفال- ونهب وتدمير السلع والبنية التحتية إلى صدمات مادية ومعنوية، حيث تم تفرقة العائلات عن بعضها وفقد الناس سبل عيشهم، مما أدى إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي. ويؤدي انعدام الأمن إلى مفارقة معوقات الوصول القائمة بالفعل إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة. كما يحدث نقشي للأوبئة مثل الكوليرا وشلل الأطفال والحصبة بصورة متكررة.

في المناطق الشرقية والشمالية، تستضيف الكاميرون 280.000 لاجئ من جمهورية أفريقيا الوسطى، مما يشكل ضغطًا كبيرًا على الموارد الطبيعية المحدودة بالفعل والخدمات الاجتماعية الأساسية في المناطق المضيفة، ويزيد من جوانب الضعف الموجودة بالفعل. في هذه المناطق، تتسرب الكثير من الفتيات والشابات من المدارس، وهن معرضات بشكل خاص للزواج القسري والزواج المبكر وغيره من أشكال الاستغلال الجنسي.

إن ما بدأ كأزمة سياسية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية قد تحول الآن إلى حالة طوارئ إنسانية كبيرة ومعقدة في ظل وجود حوالي 2.3 مليون شخص محتاجين، بزيادة قدرها 80% مقارنةً بعام 2019، وزيادة بمقدار 15 ضعفًا مقارنةً بعام 2018. تسببت الأزمة في نزوح ما يقرب من 700.000 شخص، وخلفت وراءها 850.000 طفل منقطع عن التعليم. أصبحت الهجمات على الطواقم الطبية والبنية التحتية أمرًا متكررًا. وقد تم إغلاق أكثر من 80% من المرافق الصحية التي تديرها الحكومة في المنطقتين، والباقي يعمل بشكل جزئي فقط. كانت هناك زيادة في معدلات وفيات الأمهات والرضع، وفي بعض المناطق يتاح لـ 6% فقط من المراهقات والنساء الولادة في المراكز الصحية. ويستمر الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان بمعدلات مقلقة، بما في ذلك حالات التعذيب، والاعتقال التعسفي، والاحتجاز، والاختفاء القسري. في شهر أغسطس/آب 2019 وحده، تم الإبلاغ عن أكثر من 800 حادثة متعلقة بالحماية؛ تضمنت عمليات القتل غير القانوني، والتعذيب، والمعاملة الغير آدمية، وتؤثر هذه الانتهاكات بشكل خاص على الرجال، لا سيما الشباب منهم.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

في عام 2020، سيحتاج نحو 4.4 مليون شخص في الكاميرون إلى المساعدات الإنسانية. من المتوقع أن يؤدي تزايد العنف وعدم إحراز تقدم نحو إيجاد حلول سياسية في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية إلى المزيد من النزوح وزيادة الاحتياجات الإنسانية. ومن المرجح أن تؤدي محدودية توافر أو إمكانية الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، وخدمات المياه والصرف الصحي، وضعف التغطية بالتطعيمات اللازمة، إلى تفشي الأمراض.

من المرجح أن يزداد تدهور الوضع الأمني في مناطق أقصى الشمال، والمناطق الشمالية الغربية، والجنوبية الغربية بسبب أعمال العنف

والأعمال القتالية الجارية، مما سيؤدي إلى زيادة الحاجة للحماية، ومن المحتمل أن يؤدي إلى مزيد من الانخفاض في الإنتاج الزراعي. وفي هذه المناطق، من المتوقع أن تستمر القيود على الوصول الإنساني بسبب نقص التمويل وانعدام الأمن وضعف البنية التحتية للطرق، مما يشكل عقبة كبيرة أمام الوصول للمحتاجين.

أولويات الاستجابة في عام 2020

سوف تعطي خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 الأولوية لـ 2.6 مليون شخص من الفئات الأكثر ضعفًا وفقًا لتحليل شدة الاحتياجات عبر القطاعات -بزيادة قدرها 300.000 شخص مقارنةً بعام 2019- بمتطلبات مالية تبلغ 317 مليون دولار بالإضافة إلى تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا، يقر النهج المتبع في الكاميرون بأن الاحتياجات الإنسانية تتفاقم بسبب الأسباب الهيكلية الكامنة. واستنادًا إلى تحليل شدة الاحتياجات في كل قطاع الذي تم إجراؤه أثناء عملية إعداد الملحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية، قام الشركاء بترتيب أولوياتهم جغرافيًا وبشكل تدريجي بحسب خطة الاستجابة الإنسانية بدءًا من التدخلات الإنسانية المنقذة للأرواح ووصولًا إلى البرامج الأطول أجلًا. وسيشجع ذلك التكامل مع كيانات التنمية وهيئات الدولة، عندما وحيثما يكون ذلك مناسبًا، بهدف تعظيم الأثر في مناطق جغرافية معينة، وتعزيز مساهمة العمل الإنساني في تحقيق النتائج الجماعية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المساواة بين الجنسين في تخطيط الاستجابة

بناءً على مراجعة البيانات الثانوية للتقييمات الإنسانية الرئيسية والتقارير الحالية عن النوع الاجتماعي، تم إعداد تقرير بعنوان "نظرة عامة على المساواة بين الجنسين في الكاميرون".⁶¹ تبين أن وجود معلومات أساسية مجمعة في وثيقة واحدة هو طريقة عملية لضمان وضع الحقائق الخاصة بالنوع الاجتماعي في قلب عملية التخطيط للاستجابة. يقدم التقرير بيانات نوعية وكمية عن القضايا الحرجة، مثل أدوار الجنسين وأعباء العمل، وإمكانية وصول النساء والرجال إلى الموارد والتحكم فيها، ومشاركتهم في صنع القرار والحياة العامة. كما يعرض بيانات تفصيلية مقسمة بحسب الجنس والعمر، وتحليلًا للتركيبة السكانية للنازحين واللاجئين والعائدين في المناطق المتضررة، ويتضمن معلومات أساسية عن النوع الاجتماعي تم تصنيفها بحسب المجموعات.

خطة الاستجابة الإنسانية في

جمهورية أفريقيا الوسطى

تطور السياق والأزمة

تؤثر الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على البلد بأكمله تقريبًا. أجبر النزاع والعنف ربع السكان على الفرار من منازلهم -سواء داخل جمهورية أفريقيا الوسطى أو إلى البلدان المجاورة. في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى سبتمبر/أيلول 2019، سجلت آلية الاستجابة السريعة 86 اندازًا مقارنةً بـ 65 اندازًا خلال نفس الفترة من العام السابق.

في عام 2019، تفاقم العنف الشديد ضد المدنيين على الرغم من انخفاض عدد الهجمات التي تستهدفهم وكذلك تراجعت الاشتباكات بين الجماعات المسلحة. كانت هناك تقارير عن انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك القيود المفروضة على حرية التنقل، وتم الإبلاغ عن 539 حادثة متصلة بالحماية شهريًا في الفترة ما بين يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب 2019.

يعاني أكثر من ثلث سكان جمهورية أفريقيا الوسطى من انعدام الأمن الغذائي بشكل حاد، ويوجد 375.000 شخص لديهم احتياجات عاجلة للبقاء على قيد الحياة ويحتاجون إلى المساعدات الغذائية الطارئة. ويعتبر سوء التغذية الحاد هو أحد الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات بين الأطفال دون سن الخامسة.

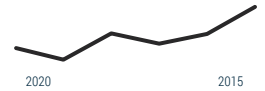
ساعدت المنظمات الإنسانية 1.1 مليون شخص في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019. وكان هذا العدد أعلى بنسبة 57% مقارنةً بنفس الفترة من عام 2018، وجاء كنتيجة لزيادة الوصول الإنساني للمحتاجين وزيادة تمويل الاستجابة الإنسانية المنسقة، بالرغم من أنه ما زال غير كافٍ. تم تسجيل عدد أقل من الهجمات ضد العاملين في المجال الإنساني في الأشهر التسعة الأولى من عام 2019، وقد بلغت 218 حادثة أي أقل من الحوادث التي تم تسجيلها خلال نفس الفترة من العام السابق البالغ عددها 319 -ولكن مع ما يقرب من ضعف عدد الإصابات.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

تحتل جمهورية أفريقيا الوسطى المرتبة الثانية في العالم من حيث مستوى المخاطر، وفقًا لمؤشر إدارة المخاطر لعام 2020،⁶² حيث توجد مخاطر عالية جدًا للنزاع، وجوانب ضعف اجتماعية واقتصادية، ونقص في رأس المال البشري. كما أن هناك خطر كبير من تدهور الوضع الأمني في الفترة التي تسبق الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية والبلدية المقرر عقدها في عامي 2020 و2021، وكذلك بسبب تجدد النزاعات المحلية والطائفية. ونتيجة لذلك، من المتوقع أن يزداد الوضع الإنساني سوءًا، وسيستمر العنف ضد المدنيين وموظفي الإغاثة، ومن المرجح أن يواجه الشركاء في المجال الإنساني عدة أزمات متزامنة في أنحاء مختلفة من البلاد، مع ما يصاحبها من زيادة في تحركات السكان المتدفقة.

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

387.8 مليون دولار



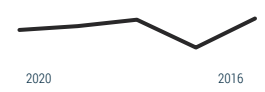
المحتاجون

2.6 مليون شخص



المستهدفون

1.6 مليون شخص



من المتوقع أن يحتاج 2.1 مليون شخص إلى المساعدات الغذائية في موسم القحط الذي سيحدث في الفترة من مايو/أيار حتى أغسطس/آب 2020، بما في ذلك 675.000 شخص سيكونون في مستوى الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي. ويرجع ذلك جزئيًا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية. ففي الربع الأخير من عام 2019، ارتفعت أسعار الأغذية التي يشيع استهلاكها مثل الكسافا والذرة بشكل حاد، في حين أن بعض الحبوب لم تعد متوفرة في العديد من الأسواق. بالإضافة إلى ذلك، ساهم عدم توفير الخدمات الأساسية بشكل كبير في عودة ظهور الأوبئة التي سبق القضاء عليها، مما يعرض المزيد من الناس للمخاطر.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 1.6 مليون شخص في جمهورية أفريقيا الوسطى، مع التركيز على أكثر الناس ضعفًا وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحًا. سيقدم المجتمع الإنساني استجابة شاملة وذات جودة وفي الوقت المناسب استنادًا إلى المبادئ الإنسانية، مع إعطاء الأولوية لتلبية الاحتياجات الحرجة المتعلقة بالسلامة البدنية والعقلية ومستويات معيشة الأشخاص المتضررين. في جميع العمليات، سيعزز الشركاء في المجال الإنساني الجهود المبذولة لحماية ومساعدة الفئات الأكثر ضعفًا، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والفتيات والفئات المعرضون لخطر العنف الجسدي أو الجنسي. كما يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى تقديم المساعدات الطارئة للمحتاجين في بعض المناطق الأكثر صعوبة من حيث الوصول الإنساني، باستخدام استراتيجية مراعية لظروف الصراع واستجابة محلية مرنة.

تحسين بيانات الاستجابة الإنسانية

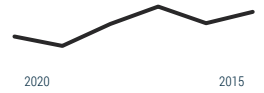
تستند دورة البرامج الإنسانية لعام 2020 إلى أكبر عملية لجمع البيانات الإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى منذ عام 2016، بفضل تقييم الاحتياجات متعدد القطاعات الذي يغطي حوالي 9000 أسرة في أكثر من 500 موقع في جميع المحافظات الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، تم إجراء تقييمات للسوق على مستوى البلاد لإثراء تحليل الاحتياجات وبرامج المساعدات النقدية، في حين أن التقييمات القطاعية المتعمقة كانت مصحوبة بتعميم التغذية المرتدة من الأشخاص المتضررين من خلال التصور المبكر للبيانات. لضمان سهولة فهمها من قبل جميع المجتمعات على الرغم من انخفاض مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة، فقد تم ذلك من خلال الرسومات التي تعكس تصور الناس للأزمة.

خطة الاستجابة الإنسانية في

تشاد

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

500.0 مليون دولار



المحتاجون

4.8 مليون شخص



المستهدفون

2.6 مليون شخص



الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

سيؤدي انعدام الأمن والنزاع والبيئة السياسية الهشة إلى استمرار الأوضاع كما هي عليه، وخاصةً في ظل زيادة النزوح. وبالنظر إلى الجانب الإيجابي، يمكن أن تشجع الديناميات السياسية في السودان عودة ما يقرب من 50.000 لاجئ يعيشون حاليًا في شرق تشاد. ومن المحتمل أن تتعطل إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بسبب انعدام الأمن في شمال وشرق البلاد وفي مقاطعة لاك، بينما يظل الجنوب أكثر سهولة.

سيعاني النازحون من القيود في الحصول على الغذاء والرعاية الصحية الأساسية، وسيواجهون مشاكل في الحماية. ومن المحتمل أن يتدهور الأمن الغذائي؛ حيث سيعاني حوالي 345.000 طفل من سوء التغذية الحاد. سيؤثر هذا الوضع إلى حد كبير على الشريط الساحلي وجنوب البلاد. وستتفاقم ضعف السكان النازحين والمجتمعات المضيفة. كما سيستمر تعرض السكان للأمراض الوبائية، وستفقد نسبة عالية من الأطفال فرص التنمية التي يوفرها التعليم.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، ستحافظ الاستجابة الإنسانية على الأهداف الاستراتيجية لعام 2019، وستقوم بالتنسيق مع المنظمات الإنمائية لتلبية الاحتياجات العاجلة والأسباب الجذرية لحالات الطوارئ الصحية وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. سيسعى المجتمع الدولي إلى تعزيز القيادة الحكومية في التخطيط والتنسيق بين التنمية والعمل الإنساني. كما أنه سيؤدي إلى تعزيز المساواة فيما يتعلق بالحماية للمجتمعات المتضررة، وحماية المدنيين من خلال نهج مجتمعي. وسيتم تعزيز التنسيق المدني-العسكري لتحسين الوصول الإنساني. سوف يشجع المجتمع الإنساني التخطيط القائم على معالجة جوانب الضعف وتنفيذ استراتيجيات متعددة القطاعات. تتضمن أولويات عام 2020 أيضًا نظام مطورًا وممنهجًا لتتبع حركات السكان، ومبادرات التسجيل بالسجلات البيولوجية (البيومترية)، وتعزيز توفير الوثائق الأساسية للهوية التي تمكن الأشخاص من الحصول على العمل وشراء الأراضي، وبالتالي تدعيم الحلول المستدامة.

يقدر الشركاء في المجال الإنساني أن 4.8 مليون شخص سيحتاجون إلى المساعدات في عام 2020، ومن المتوقع أن تستهدف الاستجابة الإنسانية 2.6 مليون شخص من بينهم، بإجمالي تمويل يقدر بمبلغ 500 مليون دولار. يشبه ذلك خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019، والتي قدرت احتياجات التمويل بمبلغ 476.6 مليون دولار وكان عدد الأشخاص المحتاجين 4.3 مليون. وترجع هذه الزيادات إلى حد كبير إلى تدهور الحالة الغذائية وارتفاع أعداد النازحين.

تطور السياق والأزمة

في عام 2019، ساهمت التطورات السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية والمناخية في زيادة هشاشة الوضع في تشاد. وقد تدهور الوضع الأمني بشدة في ظل الارتفاع الكبير في هجمات جماعة بوكو حرام المسلحة والنزاعات الطائفية. وحتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن موعد إجراء الانتخابات التشريعية، التي كان من المقرر إجراؤها في عام 2015. تحسن الوضع الاقتصادي في تشاد بشكل طفيف مع نهاية إضرابات الموظفين المدنيين التي عطلت الخدمات الأساسية في عام 2018، ولكن ما زالت البلاد تواجه العديد من التحديات الاقتصادية، بما في ذلك انخفاض عائدات النفط، كما أثر إغلاق الحدود على الوضع الاقتصادي.

أدى تدهور الوضع الأمني إلى نزوح أكثر من 50.000 شخص في عام 2019، مما أدى إلى ارتفاع أعداد النازحين في تشاد إلى 175.000 شخص. كما يوجد 468.000 لاجئ من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا غير قادرين على العودة إلى ديارهم. وفي مقاطعة لاك على سبيل المثال، زادت الهجمات على المدنيين. وقد أثر إغلاق الحدود بشدة على سبل العيش. وأدى هطول الأمطار الغزيرة والفيضانات إلى تدمير البنية التحتية والممتلكات والمحاصيل، وخلف آثارًا مباشرة ومحتملة على سبل العيش. ويعتبر التغير المناخي، وانخفاض الاستثمار في القطاع الزراعي، وانتشار الآفات والأمراض في المحاصيل من أهم أسباب انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على ما يقرب من 3.8 مليون شخص. وقد وصلت مستويات سوء التغذية إلى عتبة الطوارئ في 18 مقاطعة من أصل 23 مقاطعة في البلاد. ولا تزال تشاد تواجه خطر الأوبئة، حيث تظل الملاريا السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة. وتدهورت البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل متزايد منذ سنوات، مما يترك الآلاف عرضة للأمراض.

خلال السنوات الثلاث الماضية، نفذ المجتمع الإنساني إطار عمل متعدد السنوات يتماشى مع خطة التنمية الوطنية ويرتكز على تحقيق ست نتائج جماعية. ركزت الاستجابة الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات الإنسانية العاجلة، لا سيما لمعالجة ومنع انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والحد من التعرض للنزوح، والاستجابة لحالات الطوارئ الصحية. وقد جرى التوسع في الاعتماد على المساعدات النقدية في الاستجابة، وقد أثر انخفاض التمويل الموجه للبرامج الإنسانية في عام 2019، بالإضافة إلى محدودية الوصول الإنساني، على القدرة على تقديم الاستجابة المطلوبة. وزادت الاحتياجات أيضًا نتيجة للجفاف والفيضانات الشديدة التي فاقت ما شهدناه في السنوات السابقة. وفي الوقت نفسه، فإن الاستثمار المحدود في معالجة نقص التنمية المزمن أدى إلى ظهور تحديات طويلة الأجل وأكثر استدامة.

خطة الاستجابة الإنسانية في

جمهورية الكونغو الديمقراطية

من قبل.

ستستمر النزاعات في إحداث نزوح سكاني كبير في العام المقبل، ولا يتوقع حدوث تغييرات كبيرة في السياق الحالي ولا في اتجاهات تحركات اللاجئين. من المرجح أن يستمر التخلف الهيكلي والأزمات، مثل النزاعات المسلحة أو الأوبئة أو الفيضانات، في تقييد إمكانية وصول الناس إلى السلع والخدمات الأساسية، مما يؤثر على قدرتهم على الصمود.

أولويات الاستجابة في عام 2020

تهدف استراتيجية الاستجابة لعام 2020 إلى معالجة خمس مشاكل حرجية وملحة: تحركات السكان، وانعدام الأمن الغذائي، وسوء التغذية، والأوبئة، والحماية. ومن خلال دعم الهدف الأوسع المتمثل في الحد من مستويات الضعف العام، يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 8.1 مليون شخص من أكثر الفئات ضعفًا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، باحتياجات مالية تقدر بمبلغ 1.82 مليار دولار. تم تعزيز وضع أولويات الاستجابة في خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 لضمان تلبية أشد الاحتياجات أولًا، أو في مراحل حاسمة معينة من تنفيذ البرنامج.

تتضمن خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 ثلاثة أهداف رئيسية: تلبية الاحتياجات الأساسية وضمان السلامة البدنية والعقلية للأشخاص المتضررين من الأزمة، وتحسين الظروف المعيشية، وإيجاد بيئة توفر الحماية. سيعمل الشركاء في المجال الإنساني على تحقيق هذه الأهداف من خلال تقديم مساعدات محددة الأهداف ومتعددة القطاعات، ودمج التدخلات الرئيسية الشاملة في جميع مراحل الاستجابة، بما في ذلك منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له.

تطور السياق والأزمة

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يؤدي النزاع العنيف والأوبئة والكوارث الطبيعية إلى ارتفاع مستويات الفقر وضعف البنية التحتية والخدمات العامة، فضلًا عن ديناميات النزاع المتعلقة بالأراضي والثروات المعدنية، مما يؤدي إلى واحدة من أكثر الأزمات امتدادًا وتعقيدًا في العالم. في عام 2019، انخفضت حدة العنف في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما في كاساي وتانغانيك، وجاءت الانتخابات كأول انتقال سلمي للسلطة في تاريخ البلاد. ومع ذلك، فقد اشتد النزاع المسلح في إيتوري وكيفو.

تعد جمهورية الكونغو الديمقراطية موطنًا لأكثر عدد من النازحين داخليًا في أفريقيا حيث يوجد 5.01 مليون نازح، بما في ذلك أكثر من 940.000 نازح في عام 2019. كما تستضيف جمهورية الكونغو الديمقراطية حوالي 517.000 لاجئ من البلدان المجاورة. ويعاني ما يقرب من 16 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد، كما يعاني حوالي 3.8 مليون طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، وهذا يعد ثاني أكبر عدد من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم. وتزيد الأوبئة الصحية المستمرة من تعقيد الوضع وخطورته؛ يعد تفشي مرض فيروس الإيبولا الذي بدأ في مقاطعة إكواتور في مايو/أيار 2018 أكبر تفشي مسجل للمرض في تاريخ الكونغو، وثاني أكبر انتشار لهذا الفيروس في العالم. في نهاية شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2019، توفي 2172 شخصًا بسبب الإيبولا. تعاني جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضًا من أسوأ تفشي لوباء الحصبة، حيث تم تسجيل أكثر من 209.000 حالة في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019، من بينهم 4189 حالة وفاة، بينما يمثل تفشي مرض الكوليرا مصدرًا كبيرًا للقلق.

لا يزال الوضع الأمني المضطرب، ولا سيما في الجزء الشرقي من البلاد، وضعف البنية التحتية والعوائق البيروقراطية يعيقون الوصول إلى الأشخاص المتضررين. أوقفت المنظمات الإنسانية أنشطتها في العديد من المقاطعات في مناسبات متعددة بسبب الحوادث الخطيرة، وبالرغم من ذلك فقد تحسن الوصول الإنساني إلى منطقة كاساي.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من المتوقع أن تستمر النزاعات في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2020. ويمكن أن يتفاقم الوضع أكثر بسبب عدة عوامل، بما في ذلك تطور الأوبئة المستمرة، وعودة اللاجئين وتأثيرها على الموارد والخدمات المحدودة بالفعل، والتحديات الاجتماعية والاقتصادية، والنزاع على الموارد؛ وديناميات السياسة الوطنية الجديدة. سيكون التراجع المتوقع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (MONUSCO) عاملاً يجب أخذه في الاعتبار مع بداية عام 2020.

ارتفع العدد المتوقع للأشخاص المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى 15.9 مليون شخص في عام 2020، مع توقع وجود 4 ملايين شخص على الأقل في مستوى الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي. وترجع الزيادة إلى الصراعات وتفاقم انعدام الأمن الغذائي. بالإضافة إلى ذلك، كشفت تغطية جغرافية أكثر شمولًا لتحليل الأمن الغذائي الحاد في عام 2019 عن وجود محتاجين في المناطق التي لم تتوافر عنها بيانات

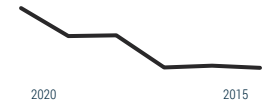
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

1.82 مليار دولار



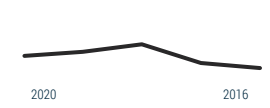
المحتاجون

15.9 مليون شخص



المستهدفون

8.1 مليون شخص



الاستخدام المبتكر للبيانات لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي

عزز المجتمع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضرورة دمج القضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي في استراتيجيات الاستجابة لعام 2020. تم اعتماد خارطة طريق وطنية للفترة من 2018-2020 وتم ربطها بالدعوة العالمية للعمل بشأن توفير الحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي في حالات الطوارئ. ويشارك بها 143 كيانًا و68 شريكًا من المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والسلطات والجهات المانحة، وتتضمن التهجئة المشتركة مع مؤسسات التنمية وبناء السلام. سيساعد إعداد البرامج بشكل مبتكر وبناء القدرات ضمن خطة الاستجابة لعام 2020 على توفير استجابات سريعة وفعالة للعنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك توفير مواد الرعاية لحالات ما بعد الاعتصاب على مستوى البلاد.

خطة الاستجابة الإنسانية في

مالي

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

365.6 مليون دولار



المحتاجون

3.6 مليون شخص



المستهدفون

2.9 مليون شخص



الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من بين 7.8 مليون شخص متضررين من الأزمة في مالي، سيحتاج 3.6 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية في عام 2020، بزيادة قدرها 300.000 منذ يناير/كانون الثاني 2019. في ظل غياب التنفيذ الفعال لاتفاقية السلام واستعادة حكم القانون وانقطاع الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد، من المتوقع أن تستمر التوترات السياسية والأمنية في عام 2020. وقد يتصاعد النزاع بين القبائل والهجمات المسلحة وغيرها من أشكال العنف، مما يتسبب في المزيد من موجات النزوح. ستكون النساء والأطفال والأفراد ذوو الاحتياجات الخاصة، مثل الأشخاص الذين يعانون من الإعاقات، معرضين بشدة لتأثيرات الأزمة، بينما سيظل الرجال والفتيان، الذين يشكلون غالبية الضحايا المدنيين، معرضين لخطر العنف والنزاع المسلح.

على الرغم من النتائج الإيجابية للموسم الزراعي 2018-2019، لا تزال النزاعات والعنف يؤثران سلبًا على الإنتاج الزراعي ويحدان من وصول المزارعين إلى أراضيهم. وهذا يعني أن انعدام الأمن الغذائي سيكون مصدرًا كبيرًا للقلق بالنسبة لمئات الآلاف من الناس، ومن المتوقع أن يتزايد سوء التغذية بشكل خاص في غاو وميناكا وسيغو وتمبكتو.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، سيسعى الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 2.9 مليون شخص من خلال متطلبات مالية تقدر بـ 365.6 مليون دولار.⁶⁴ ستركز الاستجابة على تقديم الاستجابات المنقذة للأرواح في المناطق الست الأكثر تضررًا: غاو، وكيدال، وميناكا، وموبتي، وسيغو، وتمبكتو. تتضمن خطة الاستجابة لعام 2020 أربعة أهداف استراتيجية: (1) إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة لأكثر الناس ضعفًا من خلال توزيع الأغذية، ومعالجة سوء التغذية، وتوفير المياه النظيفة، والرعاية الصحية الأساسية؛ (2) تسهيل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية؛ (3) حماية سبل العيش ودعم القدرة على الصمود؛ (4) ضمان اتباع نهج كلي قائم على حقوق الإنسان في جميع مراحل الاستجابة.

تطور السياق والأزمة

استمرت الأزمة في مالي في التدهور خلال عام 2019. واتسعت دائرة العنف وانعدام الأمن من الشمال (كيدال وميناكا وتمبكتو) إلى المناطق الوسطى والغربية وعبر الحدود إلى النيجر وبوركينا فاسو. في حين أن عدم الاستقرار في الشمال كان مدفوعًا بشكل أساسي بالتمرد المسلح، تعاني المناطق الوسطى من تزايد حدة الاضطرابات الاجتماعية والبلطجة والعنف بين القبائل. وتتعرض المجتمعات للهجوم بشكل متزايد وتتعرض الخدمات الأساسية بما في ذلك المدارس والمراكز الصحية أو تتوقف نهائيًا. في عام 2019، تم تسجيل 1.343 حادثة أمنية ألحقت الأضرار بالمدنيين، كان معظمها في منطقة موبتي، تعرض ما يقدر بـ 900 مدني للقتل و 545 للإصابة.

أدى عدم الاستقرار المتزايد إلى زيادة النزوح الداخلي. تضاعفت أعداد النازحين داخليًا بمقدار أربعة أضعاف، من 77.000 في سبتمبر/أيلول 2018 إلى 187.000 في سبتمبر/أيلول 2019. ويتعرض الأشخاص الفارون للهجمات المسلحة المتكررة، وتأثير الأجهزة المتفجرة، والعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والانفصال عن أسرهم. وقد فقد الكثير من الأطفال المشردين داخليًا فرص الحصول على التعليم، وهم معرضون لخطر الاستغلال الجنسي أو السخرة أو التجنيد في الجماعات المسلحة. وتم غلق 920 مدرسة في المجمل، مما أدى إلى حرمان 451.000 طفل من إمكانية الحصول على التعليم. تستضيف المجتمعات المحلية النازحين داخليًا بشكل أساسي (فقد وصلت نسبة النازحين في منطقة سيغو إلى 79% على سبيل المثال)، مما يفرض ضغوطًا كبيرة على الموارد والخدمات الأساسية المحدودة بالفعل، ويخلق توترات إضافية تؤدي إلى ظهور شواغل متصلة بحماية الأشخاص.

تفاقم انعدام الأمن الغذائي، وقد أدى هطول الأمطار الغزيرة في شهري يوليو/تموز وأغسطس/آب إلى تدمير المحاصيل والمعدات والمساكن ومخازن الحبوب والماشية. قدرت تحليلات الأمن الغذائي والتغذوي⁶³ التي تم إعدادها في مارس/آذار 2019 أنه بحلول أغسطس/آب 2019، سيعاني أكثر من 548.000 شخص من مستوى الأزمة أو مستوى الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي. خلال الأشهر الستة الأولى من العام، زاد عدد الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد بنسبة 20%، من 160.000 طفل في يناير/كانون الثاني إلى 190.000 في يوليو/تموز، بالإضافة إلى ما يقدر بنحو 1.2 مليون شخص معرضين لخطر الأمراض الوبائية المنقولة بالمياه.

على الرغم من وجود بيئة عمل مقيدة بشكل متزايد ووجود فجوة في التمويل بنسبة تقترب من 50% في وقت تتزايد فيه الاحتياجات، تمكن الشركاء في المجال الإنساني من مساعدة حوالي 966.200 شخص في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2019.

⁶³ الإطار المنسق - إطار تحليلي شامل يأخذ في الاعتبار مختلف مؤشرات نتائج الأمن الغذائي والتغذوي واستنتاج العوامل المساهمة.

⁶⁴ تم حساب الميزانية الموقّعة لعام 2020 على النحو التالي: الميزانية الموقّعة لعام 2020 هي مجموع الميزانيات القطاعية الثمانية، وقد تم حساب متوسط تكاليف الاستجابة في كل مجموعة مضرورًا في عدد الأشخاص المستهدفين في عام 2020 بحسب كل مجموعة لوضع الميزانيات القطاعية لعام 2020. وقد أدى حساب النسب السنوية للأشخاص المستهدفين مقابل متطلبات التمويل لكل مجموعة إلى معرفة متوسط تكلفة الاستجابة بحسب الأشخاص المستهدفين خلال السنوات الخمس الماضية.

خطة الاستجابة الإنسانية في

النيجر

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

373.5 مليون دولار



المحتاجون

3.2 مليون شخص



المستهدفون

1.9 مليون شخص



الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من المتوقع أن يحتاج الوضع الإنساني في النيجر إلى مزيد من الاهتمام في عام 2020 مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يحتاج 3.2 مليون شخص إلى المساعدات، بزيادة عن عدد المحتاجين في عام 2019 البالغ 2.3 مليون شخص. وسيظل أكبر عدد من الحالات المتوقعة مرتبط بسوء التغذية، في ظل وجود حوالي 2.5 مليون شخص يعانون من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك نسبة كبيرة من الأطفال دون سن الخامسة.

من غير المرجح أن تتحسن جوانب الضعف الهيكلية في النيجر بشكل ملحوظ في العام المقبل. على هذا النحو، سيبقى الناس في النيجر معرضين للظواهر المناخية القاسية مثل الجفاف والفيضانات وما يرتبط بها من انتشار سوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي وتفشي الأمراض. يعتبر إعداد برامج تعزيز القدرة على الصمود، بما في ذلك زيادة الاستثمار في الوقاية وبناء القدرات، أمرًا بالغ الأهمية للحد من جوانب الضعف لدى الأفراد والمجتمعات المحلية والاستجابة بشكل أفضل للأسباب الجذرية لهذه الأزمات.

سوف تستمر النزاعات المسلحة في بوركينا فاسو ومالي ونيجيريا في إحداث حالة من عدم الاستقرار والنزوح القسري في المناطق الحدودية. نتيجة لانعدام الأمن، واجهت المنظمات الإنسانية في النيجر قيودًا متزايدة على الوصول الإنساني، مما أثر على قدرتها على تلبية احتياجات الناس، ولا سيما في تاهوا وتيلابيري، حيث تم تعليق العمليات الإنسانية.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، سوف يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 1.9 مليون شخص، أي بزيادة عن عدد المستهدفين في عام 2019 البالغ 1.6 مليون شخص. ونتيجة لذلك، ارتفعت المتطلبات المالية لتلبية الاحتياجات العاجلة لتصل إلى 373.5 مليون دولار.

من المرجح أن تظل هناك قيود على الوصول الإنساني في المناطق الحدودية، ويستلزم ذلك اتباع نهج مرن يتضمن التنسيق المدني-العسكري والتفاوض على الوصول إلى أكبر عدد ممكن من النازحين داخليًا والمجتمعات المضيفة. بالنظر إلى الجمع بين الاحتياجات الحادة والهيكلية، يجب أن تكون زيادة الاستثمار في التنمية مكاملة للعمل الإنساني في المناطق الهشة التي تتكرر فيها المخاطر، مع إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات على المستوى المحلي. وتعمل المنظمات الإنسانية أيضًا مع شركاء التنمية من أجل تحقيق نهج أكثر تماسكًا للحد من جوانب الضعف وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية على المدى الطويل.

تطور السياق والأزمة

تعتبر النيجر من الدول المعرضة بشدة لعدد كبير من الصدمات. يؤدي التغير المناخي والضغط الديموغرافية إلى تفاقم الفقر المدقع، مما يؤدي بدوره إلى حدوث الأزمات الإنسانية المتكررة مثل الأوبئة الموسمية والفيضانات. ومثل باقي بلدان منطقة الساحل، تتأثر النيجر بانعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. ينتشر العنف المسلح من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول من البلدان المجاورة عبر الحدود، كما أن انعدام الأمن والهجمات يعرقلان بشدة الخدمات الاجتماعية الأساسية ويعرضان جهود التنمية الوطنية للخطر. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال الناس في النيجر معرضين بدرجة كبيرة للكوارث الطبيعية؛ فقد تأثر 227.000 شخص بالفيضانات في عام 2019.

في عام 2019، اتخذ الوضع الإنساني في تاهوا وتيلابيري منعطفًا كبيرًا نحو الأسوأ، وظل الوضع في ديفا غير آمن للغاية ومتقلب. وقد حدث نزوح كبير نتيجة الهجمات والتهديدات التي تشنها الجماعات المسلحة من غير الدول، وقطاع الطرق، والعنف العرقي والعمليات العسكرية اللاحقة التي قامت بها القوات الحكومية. اعتبارًا من أكتوبر/تشرين الأول 2019، أجبر ما لا يقل عن 440.000 شخص على الفرار من منازلهم ليعيشوا في ظروف صعبة في جميع أنحاء البلاد، ويشمل ذلك حوالي 110.000 نازح داخليًا و120.000 لاجئ نيجيري في ديفا، و78.000 نازح داخليًا و57.000 لاجئ مالي في تيلابيري، و42.000 لاجئ نيجيري في مارادي. ونتيجة لحالة الطوارئ المعلنة في هذه المناطق الثلاث والعمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة، فإن وصول المساعدات الإنسانية مُقيد في بعض المواقع، ويصعب على الناس الوصول إلى الأسواق والتعليم والخدمات الضرورية وسبل العيش.

على الرغم من الظروف الصعبة، حتى سبتمبر/أيلول 2019، استطاعت المنظمات الإنسانية تقديم المساعدات الغذائية و/أو النقدية إلى 950.000 شخص، وساعدت أكثر من 583.000 شخص في الحصول على مياه الشرب النظيفة الكافية، وأتاحت إمكانية الوصول إلى خدمات الحماية لـ 275.000 شخص في المناطق المتضررة.

خطة الاستجابة الإنسانية في

نيجيريا

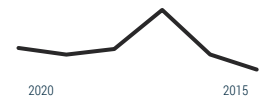
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

789.0 مليون دولار



المحتاجون

7.7 مليون شخص



المستهدفون

5.7 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

أدت عشر سنوات من النزاع وأعمال العنف التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات المسلحة من غير الدول إلى تدمير المجتمعات في شمال شرق نيجيريا. ولا تزال الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك تعد واحدة من أشد الأزمات في العالم، حيث تنطوي على النزاع المسلح والتهجير القسري والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وكرامة المدنيين، بما في ذلك القتل والعنف الجنسي والاختطاف. اعتبارًا من أغسطس/آب 2019، كان ما يقرب من مليوني شخص قد نزحوا داخليًا وأصبح 240.000 شخص آخر لاجئين في البلدان المجاورة.

في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي، أدى تجدد أعمال العنف من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول خلال عام 2019 إلى ضياع المكاسب الإنسانية. على الرغم من انخفاض أعداد المحتاجين من ذروة بلغت 8.5 مليون شخص في عام 2017 إلى 7.1 مليون شخص في أوائل عام 2019، نتيجة لتحسن الأمن وزيادة المساعدات والظروف المناخية المواتية، إلا أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدات العاجلة أخذ في الارتفاع مرة أخرى. ويعد أكثر من 80% من المحتاجين من النساء والأطفال.

لا يزال وصول المساعدات الإنسانية يمثل تحديًا. لا يمكن لموظفي الإغاثة الوصول إلى أربعة مناطق للحكم المحلي مطلقًا، كما ازداد عدد الأشخاص الذين لا يمكن الوصول إليهم بنسبة 31% مقارنةً ببداية عام 2019. ومع ذلك، فإن ولاية بورنو لا تزال مركزًا للنزاع، وقد شهدت ولاية يوبي تصاعد في المواجهات بين القوات الحكومية والمتمردين، بينما استقر الوضع في أجزاء من ولاية أداماوا. وهذا يمثل فرصة لبرامج التنمية والتعافي المبكر لدعم جهود الحكومة.

في الوقت الذي يتم فيه تمويل الاستجابة بسخاء بعد خمس سنوات منذ بداية الأزمة، فإن المساهمات في عام 2019 جاءت متأخرة هذا العام، فقط تم التعهد بتوفير ثلث التمويل المطلوب فقط، وقد تم الوفاء بهذا المبلغ فقط خلال الأشهر الحرجة لموسم القحط وموسم الأمطار وموسم الزراعة، مما أعاق إمكانية قيام منظمات الإغاثة ببناء القدرة على الصمود لعام 2020.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

في عام 2020، سيحتاج ما يقرب من 7.7 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية، أي بزيادة قدرها 8% عن عام 2019. ومن المتوقع أن تؤدي العمليات العسكرية واسعة النطاق ضد المتمردين في الأشهر القادمة إلى موجات من النزوح الجماعي، وخلق النشاط الاقتصادي، وتقييد الوصول إلى الغذاء، والحد من قدرة المجتمعات المتضررة على الصمود بشكل عام. على الرغم من مبادرات التعافي المبكر وتحقيق الاستقرار، يواجه مزيد من الأشخاص ضعفًا متزايدًا بسبب استنفاد آليات التكيف وتدمير سبل العيش والأصول الاقتصادية. لا تزال البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية مدمرة وستتطلب جهودًا كبيرة لتحقيق التعافي المبكر واستعادة التنمية خلال السنوات القادمة.

سيمثل الأمن الغذائي مصدرًا للقلق على وجه الخصوص في عام 2020 حيث تسبب انعدام الأمن المتزايد والنزوح القسري والقيود المفروضة على الحركة في عام 2019 إلى خسارة الأسر لموسم الزراعة بأكمله -بعضها للعام الخامس على التوالي. كان ما يقدر بنحو

3 ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي حتى سبتمبر/أيلول 2019، بزيادة قدرها 2.7 مليون شخص منذ آخر التوقعات في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

أولويات الاستجابة في عام 2020

في عام 2020، سيركز الشركاء في المجال الإنساني على الاستجابة للاحتياجات المنقذة للأرواح في أكثر الولايات تضررًا في الشمال الشرقي (ولايات بورنو وأداماوا ويوبي)، تماشياً مع استراتيجية السنوات الثلاث (2019-2021). من بين 7.7 مليون شخص محتاجين إلى المساعدات العاجلة، تستهدف الأمم المتحدة وشركاؤها إلى مساعدة 5.7 مليون شخص، وهم يمثلون 74% من المحتاجين (مقارنة بنسبة الأشخاص المستهدفين في عام 2019 والبالغة 88%). وسيركز الشركاء في المجال الإنساني على مناطق الحكم المحلي الستة عشر الأكثر تضررًا، وفقًا للتقييم الشامل لشدة الاحتياجات عبر قطاعات متعددة، بالإضافة إلى ذلك، سيقوم الشركاء في المجال الإنساني بوضع خطط للطوارئ حول كيفية تلبية احتياجات 1.2 مليون مدني يعيشون حاليًا في المناطق التي يتعذر أو يصعب الوصول إليها، وذلك استنادًا إلى تحليل شامل لنماذج الوصول الإنساني.

في المناطق التي استقر فيها الوضع تدريجيًا خلال عام 2019، سيعمل المجتمع الإنساني على تعزيز التواصل مع الهيئات الإنمائية فيما يتعلق بالتعافي المبكر والتنمية على المدى الطويل استنادًا إلى إطار التعاون بين المجال الإنساني والإنمائي الذي تم الاتفاق عليه مع الحكومة في عام 2018.

يعكس انخفاض المتطلبات المالية لعام 2020 -من 848 مليون دولار في عام 2019 إلى 789 مليون دولار لعام 2020- تحديد أولويات الإجراءات القابلة للتنفيذ من قبل الشركاء، أخذًا في الاعتبار النزاع الجاري واستمرار تقلص الحيز الإنساني. حدد الشركاء أولوياتهم وإجراءاتهم لعام 2020، بدءًا من التدخلات الإنسانية المنقذة للأرواح ووصولًا إلى إعداد البرامج طويلة الأجل للحد من التبعية الإنسانية، وبناء قدرة المجتمعات على الصمود، ومنع تدهور الأزمة. تلتزم منظمات الإغاثة أيضًا بزيادة التركيز على المشاركة الجماعية مع السلطات بشأن القيادة وملكية الاستجابة من خلال وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث والتنمية الاجتماعية المنشأة حديثًا ومؤسسة تنمية المنطقة الشمالية الشرقية.

خط الاستجابة الإقليمية للاجئين



مخيم الأزرق، الأردن

أطفال سوريون يلعبون بالإطارات القديمة قبل غروب الشمس بقليل. يمتد المخيم عبر مساحة شاسعة من الصحراء الفارغة في شمال الأردن. مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين / كريستوفر هيرويج

الاستجابة الإقليمية لحالات اللاجئين في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وجنوب السودان إلى دمج نهج يستند إلى الحلول من خلال بناء الاعتماد على الذات وتعزيز القدرة على الصمود عن طريق رؤية شاملة ومشاركة متسقة للشركاء والحكومات المضيفة سعياً لحماية اللاجئين وتوفير حلول لمشكلاتهم. وسيشارك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة خطة الاستجابة الإنسانية للاجئين في نيجيريا لعامي 2020-2021.

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ستواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين المشاركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قيادة الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وتعزيز القدرة على الصمود (3RPs)، مع الحفاظ على تركيزها على توفير الحماية والمساعدة الشاملة للاجئين، فضلاً عن دمج الجوانب المتعلقة ببناء القدرة على الصمود والاستدامة والمشاركة المحلية في البرامج.

يتم إعداد خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين وفقاً لمنظور إقليمي تحت قيادة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. في عام 2020، ستستمر المفوضية في إعداد خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين وستواصل قيادة عمليتي التخطيط والتنسيق بين الوكالات فيما يخص حالات اللاجئين واسعة النطاق أو المعقدة، بما في ذلك حركات النزوح المختلطة. تدعم أنشطة الاستجابة الأهداف الواردة في إعلان نيويورك لعام 2016 الخاص باللاجئين والمهاجرين، كما تضمن الارتباط بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين على النحو الملأئم، وكذلك إطار الاستجابة الشاملة للاجئين.

تسهم خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين في تطبيق نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين الذي يحدد أولويات الحماية والحلول ويصف احتياجات اللاجئين وغيرهم من الأشخاص المعنيين، فضلاً عن المجتمعات المضيفة المتضررة من الأزمات. وباعتبارها خطاً موحدة مشتركة بين الوكالات، تعتمد خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين على المزايا النسبية للشركاء المختلفين، وتتضمن استراتيجيات مفصلة تهدف إلى الاستجابة لحالات النزوح ذات الآثار الإقليمية.

ستواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب مجموعة واسعة من الكيانات، بما في ذلك الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والمجتمع المدني والمؤسسات الإنمائية والمالية والقطاع الخاص، إقامة علاقات تعاون مع الحكومات المضيفة لضمان تقديم المساعدات الإنسانية ودعم التنمية المستدامة، من أجل عدم ترك أي شخص يتخلف وراء الركب. إدراكاً لأهمية نهج المجتمع بأسره، سيسعى شركاء خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين إلى تطوير التدخلات من الاستجابات لحالات الطوارئ إلى الاستجابات الأكثر شمولاً والتي تهدف إلى تعزيز سبل المعيشة وقدرة اللاجئين وغيرهم من المحتاجين على الصمود، مع مراعاة احتياجات المجتمعات المضيفة.

وتعتبر خطط الاستجابة الإقليمية للاجئين في عام 2020 هي خطط مدتها عامان مع تدخلات مشتركة لعامي 2020 و2021 لتقديم استجابات يمكن التنبؤ بها للاجئين والمجتمعات المضيفة على الأجلين القريب والمتوسط.⁶⁵ في أفريقيا، سوف تسعى خطط

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في

بوروندي

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)⁶⁶

262.7 مليون دولار

المحتاجون⁶⁶

305 ألف شخص

المستهدفون⁶⁶

305 ألف شخص



ومنع العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي لهما، والمأوى، وإتاحة الوصول إلى الخدمات الأساسية.

بعد مرور أكثر من خمس سنوات على استضافة اللاجئين، تعتمد بلدان اللجوء في المنطقة على الدعم والتضامن الدوليين لمساندة المجتمعات المضيفة من خلال منع التدهور البيئي، وتعزيز الخدمات الصحية والتعليمية، والاستثمار في تنمية المجتمعات الريفية.

في إطار خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين، سيواصل الشركاء العمل على تنفيذ الخطة المشتركة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم في بوروندي لعام 2019، والتي تعكس الاستراتيجية المشتركة بين الوكالات المتمثلة في توفير أنشطة الاستجابة المجتمعية التي تهدف إلى عودة اللاجئين في المقاطعات الست الرئيسية للعودة (كانكونوزو، وكيروندو، وماكامبا، وموينغا، وروتانا، ورويجي). تضم الخطة 19 شريكاً داخل بوروندي، بما في ذلك الوزارات الحكومية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

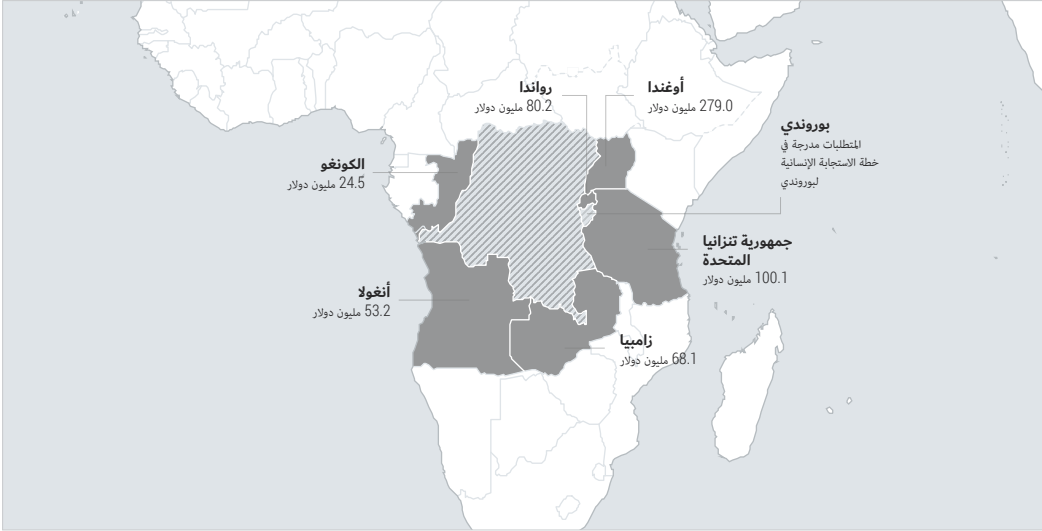
حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019، كان هناك حوالي 325.000 لاجئ بوروندي في البلدان المجاورة. مع الانتخابات المزمع إجراؤها في عام 2020، هناك مخاوف من بقاء التوترات السياسية التي تسببت في هروب الناس بدون حل. ويشير الوافدون الجدد من بوروندي إلى البلدان المجاورة إلى أن أسباب فرارهم تتمثل في انعدام الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان.

على الرغم من ذلك، عاد أكثر من 78.000 لاجئ إلى بوروندي منذ عام 2017. لا يتم الترويج للعودة إلى بوروندي، لكن شركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين يعملون على مساعدة من يرغبون في العودة طوعية وفقاً لاختيارهم الحر والواعي. في أغسطس/ آب 2019، أدى الاتفاق الثاني الذي وقّعت عليه حكومتا بوروندي وتنزانيا بهدف عودة اللاجئين إلى ارتفاع اللاجئين العائدين إلى 2.000 لاجئ في الأسبوع. تواصل مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وشركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين الدعوة على جميع المستويات لضمان أن عملية العودة تتم بشكل طوعي وفي ظروف آمنة وكريمة. بحلول نهاية عام 2020، من المتوقع أن يظل 305.000 بوروندي في المنفى في جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتنزانيا وأوغندا.

تتضمن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في بوروندي 37 شريكاً في عامي 2020-2021، وتتخذ نهجاً شاملاً وموجهاً نحو الحلول، مع التشديد على الحاجة إلى دمج اللاجئين في النظم الوطنية (في رواندا وأوغندا على سبيل المثال)، ومشاركة المجتمعات المضيفة في تقديم الخدمات كلما أمكن ذلك، وإعطاء الأولوية للاعتماد على الذات بما يتماشى مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. سيقوم شركاء خطة الاستجابة للاجئين ببذل الجهود لتعزيز الدعم المقدم للاجئين البورونديين في المجالات الرئيسية، بما في ذلك الحماية،

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في

جمهورية الكونغو الديمقراطية



ستهدف خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية 2020-2021 إلى التركيز على تلبية احتياجات اللاجئين الكونغوليين الجدد في المنطقة، والذين يعيشون في أوضاع ممتدة في بلدان اللجوء السبعة (أنغولا وبوروندي ورواندا وجمهورية الكونغو وأوغندا وتنزانيا وزامبيا). وفي عام 2020، يهدف شركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين إلى مساعدة حوالي 831.000 لاجئ كونغولي.

تسعى الأهداف والأنشطة التي يضطلع بها شركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين على المستوى القُطري إلى توفير الحماية والمساعدة للاجئين الأكثر ضعفًا، ودعم فرص كسب الرزق من خلال نهج قائم على تعزيز الصمود. وسيعمل شركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين أيضًا على تلبية احتياجات السكان المضيفين، وتعزيز التعايش السلمي، وبناء التماسك الاجتماعي.

في عام 2019، استمر تدهور الوضع الإنساني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من التحسن الكبير في بعض المناطق. وبالرغم من الانتقال السلمي للسلطة في عام 2019، تبقى أسباب النزوح دون حلول. كما تواصل النزاعات المسلحة والعنف القبلي الدفع بموجات نزوح جديدة وتمنع محاولات العودة. يستمر الإبلاغ عن حالات جديدة للإبولا في جميع أنحاء المناطق الشرقية من جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما يخلق وضعًا إنسانيًا معقدًا.

بينما لا يزال غالبية النازحين داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية (يقدر عددهم حاليًا بحوالي 5 ملايين شخص)، فقد فر عشرات الآلاف من اللاجئين الجدد عبر الحدود منذ بداية عام 2019. ويوجد حوالي 720.000 لاجئ كونغولي في المنطقة حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019.

في عام 2020، من المتوقع أن يعود حوالي 16.000 لاجئ كونغولي من أنغولا إلى منطقة كاساي، حيث تراجعت حدة القتال بين الجماعات المسلحة وتحسنت الظروف الأمنية. وفي أوائل أكتوبر/تشرين الأول 2019، تم تنظيم أول قافلة للإعادة الطوعية للوطن. ومع ذلك، لا تزال عملية بناء السلام هشة بسبب التوترات بين القبائل وضعف الحكم المحلي وضعف الأمن.

ومن المتوقع أن تشهد أوغندا تدفق المزيد من اللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال العام المقبل. في الوقت نفسه، قد يعود ما يصل إلى 20 ألف لاجئ من أوغندا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام 2020.

⁶⁷ تقديرات (سيجري تأكيد العناصر المتعلقة برواندا).

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في

نيجيريا

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)⁶⁸

180.7 مليون دولار

المحتاجون⁶⁸

285 ألف شخص

المستهدفون⁶⁸

285 ألف شخص



بناءً على الإنجازات التي تحققت حتى الآن، سيعمل الشركاء في خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين على تعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية والاجتماعية، ودعم طرق التحويل النقدي، وتعزيز أنشطة سبل المعيشة وحماية البيئة. أصبح دعم التنمية أمراً حتمياً وضرورياً للحد من جوانب الضعف وتخفيف المخاطر التي يواجهها اللاجئون والمجتمعات المضيفة المتضررة. تماشيًا مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ستعمل الجهات المعنية بخطة الاستجابة الإقليمية للاجئين على تعزيز الشراكات الاستراتيجية في عامي 2020-2021 لتمكين استجابة أفضل للاجئين تمزج بين النهج الإنسانية والإنمائية. لذلك سيتم التركيز بشكل أكثر على الصمود، بما في ذلك تعزيز الاعتماد على الذات ودعم المجتمعات المضيفة، وكذلك تحقيق التكامل مع خطط التنمية الوطنية والإقليمية والمحلية.

تدخل الأزمة الإنسانية في حوض بحيرة تشاد عامها السابع ولا تبدي سوى علامات قليلة على الانحسار. لا يزال نشاط الجماعات المسلحة من غير الدول يتسبب في نزوح جديد كبير في شمال شرق نيجيريا، حيث فر عشرات الآلاف من اللاجئين من ديارهم خلال عام 2019. وتفاقم هذا الوضع الصعب بالفعل بسبب تصاعد العنف في ولايات كاتسينا وسوكوتو وزامفارا وفي شمال غرب نيجيريا، الأمر الذي أجبر 50.000 نيجيري آخرين على الفرار إلى منطقة مارادي في النيجر منذ النصف الأول من عام 2019.

تهدف خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في نيجيريا 2020-2021 إلى تلبية احتياجات حوالي 285.000 لاجئ نيجيري متوقع أن يتم استضافتهم داخل وخارج المخيمات في الكاميرون وتشاد والنيجر. وستظل المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح مطلوبة. كما أن توفير المأوى والمواد غير الغذائية، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وتعزيز الوصول إلى المياه وخدمات الصرف الصحي لا تزال أمورًا ضرورية. تماشيًا مع إعادة التأكيد على بيان عمل أبوجا في يناير/كانون الثاني 2019، سيواصل قطاع الحماية جهوده للدعوة لمنح حق اللجوء ومنع عودة اللاجئين إلى الخطر، وزيادة رصد قضايا الحماية والاستجابة لها في المنطقة. وسيتم إعطاء الأولوية للحفاظ على سلامة الأطفال النازحين ومنع العنف الجنسي والتصدي له.

كما سيتم السعي إلى إيجاد تعاون أوسع من أجل الاستجابة بشكل أفضل لأولويات الحماية، وذلك من خلال الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والوصول إلى العدالة، والأمن المجتمعي، والحكم المحلي، فضلاً عن تهيئة الظروف للعودة الآمنة والكرامة وإعادة الدمج في نيجيريا.

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين في

جنوب السودان

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

1.31 مليار دولار

المحتاجون

2.2 مليون شخص

المستهدفون

2.2 مليون شخص



للاجئين توفير المساعدات الإنسانية المنقذة للأرواح، وسيعززون الاعتماد على الذات والدمج الاقتصادي للاجئين وطالبي اللجوء، مما يشجع بناء السلام والتعايش مع المجتمعات المضيفة. وسيتم تعزيز إدارة البيانات وتحليلها، إلى جانب رصد ما يتعلق بحماية العائدين بشكل تلقائي.

تماشيًا مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، سيستمر تنفيذ الاستجابات الشاملة في جميع بلدان اللجوء من خلال اعتماد سياسات متقدمة تهدف إلى دمج اللاجئين في النظم الوطنية ودعم المجتمعات المضيفة. ستواصل جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان تطبيق سياسات للاجئين الذين يعيشون في مواقع خارج المخيمات. ومع ذلك، مع اقتراب أزمة لاجئي جنوب السودان من عامها السادس، فإن بلدان المنطقة تترشح تحت ضغوط هائلة وتتطلع إلى مزيد من الدعم من المجتمع الدولي.

في أعقاب التوقيع على اتفاقية إنهاء النزاع المعاد تفعيلها في جنوب السودان في سبتمبر/أيلول 2018، لا يزال الطريق نحو السلام بطيئًا، وما زالت الخدمات الأساسية غير متوفرة، ومن المتوقع أن يتفاقم انعدام الأمن الغذائي. في بعض مناطق البلاد، لا يزال النزاع وانعدام الأمن يتسببان في نزوح السكان. حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019، كان هناك أكثر من 2.2 مليون لاجئ من جنوب السودان في المنطقة، غالبيتهم من الأطفال (1.4 مليون أو 65%).

من المتوقع أن يظل جنوب السودان يمثل أكبر أزمة للاجئين في القارة خلال عام 2020، حيث يتوقع أن يصل عدد اللاجئين إلى أكثر من 2.2 مليون شخص. على الرغم من عدم تشجيع أو تسهيل عودة اللاجئين، إلا أنه من المتوقع حدوث زيادة في عودة الأشخاص النازحين داخليًا وعودة اللاجئين، ولكن ليس بأعداد كبيرة.

بالنظر إلى المستقبل، تهدف خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين 2020-2021 لجنوب السودان إلى تلبية احتياجات لاجئي جنوب السودان في المنطقة، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في أوضاع ممتدة. سيتم استضافة اللاجئين بشكل أساسي في السودان وإثيوبيا وأوغندا وكينيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتي تستمر في منح اللاجئين من جنوب السودان وضع اللاجئين بحسب الحقائق الظاهرة (prima facie).

سيعمل 94 شريكًا في بلدان اللجوء الخمسة على تعزيز بيئة الحماية وإتاحة إمكانية الوصول إلى خدمات جيدة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة. وسيضمن شركاء خطة الاستجابة الإقليمية

الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين وتعزيز القدرة على الصمود:

سوريا

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)⁶⁹

5.00 مليار دولار

المحتاجون

5.6 مليون شخص

المستهدفون

5.6 مليون شخص



شركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين وتعزيز القدرة على الصمود على ضمان إلحاق أكثر من 1.3 مليون طفل بالتعليم الرسمي، كما قاموا بتقديم الغذاء وغيره من المساعدات الأساسية لأكثر من مليوني شخص. لتعزيز الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود، قام شركاء خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين السوريين بدعم أكثر من 130.000 شخص للحصول على فرص العمل، بينما يعملون أيضًا بشكل مباشر لتعزيز قدرات النظم الوطنية والمحلية في مجالات مثل الحماية والصحة والتعليم والدعم الاجتماعي. استمرت الجهود المشتركة بين الوكالات طوال عام 2019، ومع ذلك، فإن احتياجات السوريين والمجتمعات التي تستضيفهم في المنطقة لا تزال هائلة.

في عام 2020، سيواصل شركاء الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وتعزيز القدرة على الصمود العمل لضمان حصول الناس على الحماية التي يحتاجون إليها، وتعزيز الحلول الدائمة، ومساعدة الفئات الضعيفة في العيش بكرامة، ودعم القدرات الوطنية والمحلية لتقديم خدمات جيدة للجميع، الآن وفي المستقبل. ومن خلال القيام بذلك، ستسهم خطة الاستجابة في تحقيق أهداف الميثاق العالمي للاجئين وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بشكل يضمن عدم ترك أي شخص يتخلف عن الركب.

ما يزال الوضع في سوريا يحرك أكبر أزمة للاجئين في العالم، حيث يعيش معظم اللاجئين السوريين في تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر المجاورين لها. لقد استضافت هذه البلدان اللاجئين بسخاء منذ ما يقرب من تسع سنوات حتى الآن، مما أسهم إسهامًا كبيرًا في تحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي. ومع ذلك، فقد كان لهذا الوضع تكلفة استثنائية، مما أدى إلى تفاقم جوانب الضعف الموجودة مسبقًا، وإرهاق الخدمات الاجتماعية الأساسية، وضياع سنوات من المكاسب الإنمائية التي تحققت بكفاح مرير.

مع حلول عام 2020، يوجد حوالي 5.6 مليون لاجئ في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال دعم اللاجئين والمجتمعات التي تستضيفهم يمثل تحديًا كبيرًا، حيث يواجه العديد من الأفراد احتياجات ماسة وأوجه ضعف حادة. يعيش حوالي 70% من اللاجئين السوريين في حالة فقر، في حين أن البطالة وعدم المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم، لا تزال موجودة. يواجه الكثيرون في المجتمعات المضيفة مشاكل مماثلة. علاوة على ذلك، تواجه الحكومات المضيفة تحديات اقتصادية وغيرها، مما يفرض ضغوطًا هائلة على قدرتها على ضمان توفير الخدمات والبنية التحتية الكافية.

منذ عام 2015، كانت خطة الاستجابة للاجئين السوريين وتعزيز القدرة على الصمود تعبيرًا رئيسيًا عن دعم المجتمع الدولي للجهود الوطنية الرامية للتعامل مع آثار تلك الأزمة. في عام 2018، عمل

الخطط الأخرى

خطة الاستجابة المشتركة لأزمة لاجئي الروهينجا في

بنغلاديش

تطور السياق والأزمة

في ظل غياب حلول مستدامة، لا يزال حوالي 810.000 لاجئ من الروهينجا، معظمهم من ولاية راخين بميانمار، يعيشون في 34 مخيمًا متكديًا للغاية حددتهم حكومة بنغلاديش - والعديد منهم يدخلون الآن عامهم الثالث. نظرًا لعدم تمتعهم بالوضع القانوني، يتعين عليهم الاعتماد على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية. وهم يعيشون كل يوم في حالة من عدم اليقين المحفوف بالمخاطر مما يزيد من معاناتهم من جوانب الضعف والصدمات.

حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2019، حصل حوالي 766.000 شخص من لاجئي الروهينجا على بطاقات الهوية البيومترية. وقد انخفضت معدلات انتشار سوء التغذية الحاد الشامل من 19 إلى 12%، كما لوحظ تحسن في مؤشرات الأمن الغذائي. وتم احتواء تفشي الأمراض بشكل كبير حتى الآن، على الرغم من أن عام 2019 قد شهد طفرة في حالات الإصابة بالإسهال المائي الحاد. ومع ذلك، ستكون هناك حاجة إلى بذل جهود إنسانية مستدامة للاجئي الروهينجا والمجتمعات المضيفة الأكثر تضررًا طوال عام 2020، فضلاً عن بناء علاقات تعاون مع جهود المساعدة الإنمائية الأوسع نطاقًا في مقاطعة كوكس بازار.

أدى لاجئو الروهينجا إلى مضاعفة أعداد السكان في الضواحي الفرعية (الإدارية) في تكتاف وأوخيا في مقاطعة كوكس بازار، مما زاد من الضغوط على المجتمعات المضيفة. وبالرغم من وجود زيادة ملحوظة في الدعم - بما في ذلك سبل العيش، من خلال التدريب المهني والمساعدات النقدية والأصول، وإعادة إصلاح المدارس وتدريب المعلمين - فإن الرأي العام حول وجود لاجئي الروهينجا ازداد سوءًا طوال عام 2019.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من المتوقع أن يبقى غالبية لاجئي الروهينجا في مناطق تكتاف وأوخيا. وقد تصبح بيئة العمل التشغيلية أكثر تعقيدًا، مدفوعة بعوامل مثل تطور الرأي العام وقلة التماسك الاجتماعي واعتبارات سياسات الحكومة، والتي قد تشكل قيودًا على وصول المساعدات الإنسانية. وسيستمر الاعتماد على المساعدات الخارجية في عام 2020. وبدون استمرار التمويل، قد تتعرض الخدمات الأساسية المقدمة للاجئي الروهينجا للخطر، مما ينطوي على إمكانية تعريض الأرواح للخطر، وقد يؤدي إلى انهيار سريع للحالة الأمنية.

تشكل الظروف المناخية القاسية والكوارث الطبيعية خطرًا كبيرًا على صحة وسلامة لاجئي الروهينجا والمجتمعات المضيفة على حد سواء. تشكل الرياح الموسمية خطرًا على الأرواح كما تتسبب في إصابات بسبب الانهيارات الأرضية والفيضانات والأمراض المعدية، خاصة بالنسبة للاجئين الذين يعيشون في ملاجئ ضعيفة في المناطق المكتظة. تواجه منطقة كوكس بازار الساحلية أيضًا

موسمين سنويين للأعاصير قبل وبعد الرياح الموسمية. سيكون تأثير الإعصار مدمرًا للمخيمات الهشة والمجتمعات البنغلاديشية، خاصة تلك الموجودة على الساحل، والمعرضة بشكل أكبر للعواصف المحتملة.

أولويات الاستجابة في عام 2020

سيواصل المجتمع الإنساني تحسين معايير الحماية والمساعدات المقدمة للاجئي الروهينجا والمجتمعات المضيفة لهم في ضاحيتي تكتاف وأوخيا بمقاطعة كوكس بازار. وسيتم بذل الجهود المتواصلة لضمان بقاء الحماية في صميم استجابة المجتمع الدولي، وتحسين ظروف المعيشة، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى التعليم وسبل العيش. ويشمل ذلك دعم الحكومة في تقوية البنية التحتية للخدمات العامة وتوفيرها لجميع المجتمعات في تكتاف وأوخيا. سيتم تعميم الحماية، ودمج النوع الاجتماعي، وإعادة تأهيل النظم البيئية والإيكولوجية، والحد من مخاطر الكوارث، كما سيتم تحديث خطط الطوارئ للاستجابة للأعاصير أو غيرها من الكوارث الطبيعية الكبرى. من الضروري أيضًا تحقيق المواءمة والتآزر الفعالين مع جهود التنمية الأوسع نطاقًا، وسوف تستمر الاستجابة في الاستفادة من الفرص التي تظهر من خلال التعاون بين المنظمات الإنسانية والتنمية، والسعي لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة والفاعلية.

إشراك اللاجئين في تطوير المخيمات

يعد الوصول إلى المخيمات أمرًا بالغ الأهمية، ولكن يصعب الحفاظ عليه في ظل وجود التضاريس الجبلية والمعرضة للتآكل. ويمثل موسم الرياح الموسمية خطورة حيث تصاحبه الفيضانات وتشبع التربة بالمياه وتآكلها. ويستفيد مشروع هندسة وصيانة الموقع من نقاط القوة لدى اللاجئين وقدراتهم، حيث إنهم يقومون بتنفيذ أغلب العمل، وكذلك مشاركة الوكالات الرئيسية في بناء طرق المخيمات. تم تعزيز قنوات الصرف الرئيسية وتثبيت أرض التلال، مما قلل من مخاطر الفيضانات وانهيارات التربة، وتم الحفاظ على الطرق المؤدية إلى المخيمات على مدار العام. في المجمل، يضطلع الآلاف من متطوعي اللاجئين الروهينجا الآن بهذه المهام - ثلاثهم من النساء - وقد ساهموا في تحسين الوضع في المخيمات.

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)⁷⁰

871.0 مليون دولار



المحتاجون⁷¹

1.3 مليون شخص



المستهدفون

1.3 مليون شخص



⁷⁰ أرقام مؤقتة.

⁷¹ يشمل المحتاجون جميع لاجئي الروهينجا (المقدر عددهم بحوالي 840.000 لاجئ، والذين سيتم التحقق من صحة عدهم عند اكتمال عملية التسجيل المشتركة بين حكومة بنغلاديش ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين) بالإضافة إلى 444.000 شخص من المجتمعات البنغلاديشية المضيفة في أوخيا وتكتاف، وسيتم إيلاء اهتمام خاص لأولئك الذين يعيشون بالقرب من المخيمات.

الاحتياجات والأولويات في

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

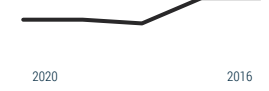
المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

107.0 مليون دولار



المحتاجون

10.8 مليون شخص



المستهدفون

5.5 مليون شخص



تطور السياق والأزمة

يتسم الوضع الإنساني في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بانعدام الأمن الغذائي المزمن ونقص إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية المنقذة للأرواح، مما يترك تأثيرات عميقة على أكثر الفئات ضعفًا. لا تزال العقوبات الاقتصادية الثنائية والعقوبات المفروضة من قبل الأمم المتحدة سارية بل وأصبحت أكثر صرامة. أدى تدهور البنية التحتية الزراعية والكوارث الطبيعية المتكررة إلى جعل حوالي 10.1 مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية. وفقًا لتقييم الأمن الغذائي المشترك الصادر عن برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) في مايو/أيار 2019، كان إجمالي إنتاج محاصيل الأغذية لعام 2018 أقل بنسبة 12% عن العام السابق وكان في أدنى مستوياته خلال 10 سنوات. بالإضافة إلى ذلك، كان 7% فقط من السكان الذين شملهم الاستطلاع في أبريل/نيسان 2019 يتمتعون باستهلاك غذائي مقبول، 72% أي بانخفاض قدره 13% عن نوفمبر/تشرين الثاني 2018. ولا يزال نقص التغذية يمثل مشكلة مزمنة وطويلة الأمد.

تتقرع المرافق الصحية إلى الأدوية والمعدات والخبرات الكافية لتوفير خدمات ذات جودة عالية. ويترتب على ذلك عواقب شديدة، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال. إن نقص خدمات الصحة الإنجابية هو الدافع وراء ارتفاع معدل وفيات الأمهات (بنسبة بلغت 65.9 لكل 100.000 ولادة حية). ولا يزال الإسهال والالتهاب الرئوي هما السببان الرئيسيان للوفاة بين الأطفال دون سن الخامسة. ويظل انتشار الأمراض، مثل السل (بما في ذلك السل المقاوم للأدوية المتعددة) والملاريا، يشكل مصدرًا رئيسيًا للقلق فيما يتعلق بالصحة العامة. ولا يتمتع حوالي 39% من السكان بإمكانية الوصول إلى مصدر للمياه تتم إدارته بطريقة صحية، و16% لا يتاح لهم الوصول إلى مرافق الصرف الصحي الأساسية. ويعتبر وضع الصرف الصحي أسوأ في المناطق الريفية، حيث ما يزال نصف الأطفال تقريبًا معرضين لمخاطر كبيرة بسبب المرض وسوء التغذية.

ويبقى النطاق العام للاحتياجات ثابتًا في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، حيث يحتاج حوالي 10.8 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية. 73 نظرًا لتعدد دوافع الاحتياجات الإنسانية وتداخلها، تقوم المنظمات الإنسانية بتنفيذ استجابة متعددة القطاعات تهدف إلى الاستفادة من الموارد المحدودة في ظل التواجد التشغيلي المحدود.

الوضع المتوقع في عام 2020 وما بعده

من المرجح أن يظل الوضع الجغرافي السياسي متقلبًا فيما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، مما يستبعد احتمالية أن تتلاشى الأزمة الإنسانية الممتدة التي تعاني منها أشد الفئات ضعفًا. ومن المرجح أن تستمر نوبات الجفاف الممتدة والفيضانات والمخدرات الزراعية المحدودة في عام 2020، والتي قد أدت إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي في عام 2019. وسيظل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من التحديات الخطيرة، ويزيد من تعقيدهما استمرار انعدام التنوع الغذائي. سيظل عدم توافر المياه النظيفة، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والنقص الحاد في الإمدادات

الطبية الأساسية، من الأسباب الرئيسية للعديد من مشكلات الصحة والتغذية.

تلعب المساعدات الخارجية دورًا حيويًا في حماية وتعزيز سلامة الأطفال والأسر، ومع ذلك، فمن المحتمل أن تستمر القيود المفروضة على وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني في تقديم المساعدات الإنسانية، سواء فيما يتعلق بالعقوبات الصارمة التي فرضتها الأمم المتحدة أو العقوبات الثنائية، والتي أثرت بشكل غير مقصود على العمليات الإنسانية، وما يتبعها من استمرار نقص التمويل. كما أن القيود المتعلقة بإغفاءات الاستيراد من بلد العبور والقنوات المصرفية المعلقة ما زالت تعرقل تنفيذ التدخلات الإنسانية المخطط إجرائها.

أولويات الاستجابة في عام 2020

تستمر أولويات الاستجابة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في التركيز على تحسين الأمن الغذائي، ومعالجة نقص التغذية وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.

وبالنسبة لعام 2020، تطلب وكالات الأمم المتحدة والشركاء في المجال الإنساني حوالي 107 مليون دولار لاستهداف ما يقدر بنحو 5.5 مليون شخص بالمساعدات الإنسانية. سيظل الأمن الغذائي والزراعة والتغذية أولويات رئيسية في الاستجابة بسبب انخفاض الإنتاج الزراعي وتزايد فترات الجفاف والفيضانات المتكررة. تؤدي مياه الشرب غير النظيفة، وممارسات النظافة السيئة، وعدم كفاية الخدمات الصحية إلى تعريض سلامة الفئات الأكثر ضعفًا للخطر. لذلك، تستمر التدخلات الإنسانية في التركيز على الاستجابة متعددة القطاعات لمعالجة الدوافع المتعددة للاحتياجات الإنسانية في البلاد. وستواصل الخطة التركيز على النساء والأطفال، وخاصةً الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات، وهم يمثلون 32% و7%، على التوالي من العدد الإجمالي للأشخاص المستهدفين.

تعكس خطة الاستجابة البيئة التشغيلية الحالية التي يتحرك خلالها الفريق القطري للعمل الإنساني، وستظل قدرة الوكالات على الوصول إلى الأشخاص المحددين في الخطة وتوفير حزمة كاملة من المساعدات متوقفة على التمويل الكافي والوقت المناسب، وهو ما لم يكن الاتجاه السائد في العقد الماضي.

⁷² وفقًا لسجل الاستهلاك الغذائي، وهو مؤشر تقديري يعكس مستوى حصول الأسر على الغذاء ودرجة التنوع الغذائي.

⁷³ في تقدير إجمالي المحتاجين لعام 2020، استخدم الفريق القطري للعمل الإنساني في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منهجية مماثلة لعام 2019، باستخدام أحدث بيانات التقييم المتاحة. لذا فإن تقدير إجمالي المحتاجين

في عام 2020 بلغ 10.8 مليون شخص، وهو ما يزال متسقًا مع 2019.

خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين من

فنزويلا

المتطلبات (بالدولار الأمريكي)

1.35 مليار دولار



المحتاجون⁷⁴

3.8 مليون شخص



المستهدفون⁷⁴

2.5 مليون شخص



أدت التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية وقضايا حقوق الإنسان في فنزويلا إلى تحركات سكانية واسعة النطاق خارج البلاد. حتى أكتوبر/تشرين الأول 2019، كان هناك حوالي 4.5 مليون مهاجر ولاجئ من فنزويلا في جميع أنحاء العالم -بما في ذلك 3.7 مليون في المنطقة- مع وجود احتمالات ضئيلة للعودة على المدى القصير إلى المتوسط.

لا يزال اللاجئون والمهاجرون الذين تستضيفهم بلدان المنطقة بسخاء يعتمدون بشدة على المساعدات الإنسانية الطارئة لتلبية احتياجاتهم الأساسية؛ بما في ذلك الوصول إلى الخدمات والمأوى والغذاء والصحة والمواد غير الغذائية والتعليم. وهم يعانون من الضعف ولديهم احتياجات خاصة للحماية، مثل الوضع القانوني الذي يمكن التنبؤ به، وخدمات التوثيق، وحقوق اللجوء، والمعلومات المتعلقة بالحصول على الخدمات والحقوق ومدى توافرها. بالنظر إلى طبيعة النزوح متعددة الأبعاد في المنطقة حيث يتحرك الأشخاص باتجاه دول وجنسيات مختلفة، هناك أيضًا احتياجات هامة ترتبط بالتكامل الاجتماعي والاقتصادي، خاصة فيما يتعلق بالحصول على العمل، والتكامل الاجتماعي والثقافي، والاعتراف بالألقاب الأكاديمية.

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل البلدان المستقبلة، فقد فرض هذا التدفق غير المسبوق ضغوطًا هائلة على الحكومات والمجتمعات المضيفة. وفي ظل ظهور متطلبات جديدة أو معدلة للدخول في العديد من البلدان المجاورة، تضاءلت قدرة اللاجئين والمهاجرين على الدخول والبقاء بانتظام في بعض البلدان، مما أدى إلى ظهور عدد كبير من المعابر غير الرسمية. بينما لا يتم تصنيف هؤلاء الفنزويليين أثناء تنقلهم رسميًا على أنهم نازحين، إلا أنهم ما زالوا معرضين بدرجة كبيرة للاستغلال وسوء المعاملة، بما في ذلك العنف والتمييز، والتعذيب والإتجار، كما أنهم من المرجح أن يلجئوا إلى آليات التكيف السلبية.

إن خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين من فنزويلا لعام 2020 هي نتيجة للتخطيط الاستراتيجي الميداني، حيث جمعت جهود 137 شريكًا، والحكومات المضيفة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدينية، والمجتمعات المحلية، والسلطات، والجهات المانحة، وكذلك اللاجئين والمهاجرين أنفسهم في 17 دولة عبر أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتقوم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة بالتنسيق بين الشركاء على المستوى الإقليمي. وتُكمّل آليات التنسيق المحلية على المستويات الوطنية ودون الإقليمية عمل منصة التنسيق الإقليمية المشتركة بين الوكالات

بالتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة. تتوقع الاستجابة الإقليمية أن يتعاون الشركاء من خلال نهج استراتيجي يركز على ضمان المساعدة والحماية الفورية، وبناء القدرات الفردية والمؤسسية على المدى الطويل من خلال تحسين التعاون مع شركاء التنمية.

في عام 2020، تسعى خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين إلى استكمال وتعزيز الاستجابات الشاملة الوطنية والإقليمية للحكومات، بما في ذلك عملية كيتو باعتبارها المنتدى الفني الإقليمي والحكومي الدولي الرئيسي للتنسيق. ومن أجل ضمان تحديد الاحتياجات الإنسانية والحماية والدمج للاجئين والمهاجرين من فنزويلا والمجتمعات المضيفة المتضررة، والتخطيط لها والوفاء بها، تم تشكيل المجموعات القطاعية التي تركز على التعليم، والأمن الغذائي، والصحة، والنقل الإنساني، والتكامل، والمواد غير الغذائية، والتغذية، والحماية -بما في ذلك حماية الطفل والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي والإتجار بالبشر وتهريبهم- والمأوى، وخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الإقليمية.

تعميم المنظور البيئي

إن دمج المنظور البيئي في تقييم الاحتياجات الإنسانية وتصميم الاستجابة وتقديمها يحد من مخاطر الكوارث الجديدة الناجمة عن التدهور البيئي والآثار البيئية، ويخفف من خطر نشوب النزاعات مع المجتمعات المحلية، ويمكّن الشركاء من تطبيق مبدأ "عدم الإضرار" بشكل أفضل. وتعتبر الآثار البيئية للتدفق الخارجي للاجئين والمهاجرين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي متنوعة ومعقدة. عند إعداد خطة الاستجابة الإقليمية للاجئين والمهاجرين لعام 2020، قام الشركاء بتجربة تقييم ذاتي للحالة البيئية بحسب القطاعات، مما نتج عنه البدء في استخدام مؤشر الحفاظ على البيئة، لضمان دمج الاعتبارات البيئية في تخطيط المشروعات وتعميمها في جميع جوانب الاستجابة. ومن المأمول أن يتم توسيع نطاق هذه الأنشطة نتيجة للمطالبات المتزايدة بتطبيق الاعتبارات البيئية بطريقة شاملة.



مونغونو، نيجيريا

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية /

ليني كينول

الإنجاز بصورة أفضل

عمل إنساني أكثر تمركزًا حول الأشخاص

عندما تصبح الأزمات أكثر تعقيدًا وامتدادًا، يحسن العاملون في المجال الإنساني باستمرار من طريقة تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من الأزمات. إن تحسين التحليلات والأدوات يمكن الاستجابات من تحديد الأولويات بشكل أفضل ويضمن مراعاة الاحتياجات الخاصة بالنساء والفتيات والمجموعات المتنوعة من الأشخاص، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة. إن انعكاس وجهات النظر وتفضيلات الأشخاص المتضررين -على سبيل المثال، تقديم المساعدات نقدًا بدلًا من السلع- يساهم في ضمان أن يكون للاستجابات تأثير إيجابي على حياة الأشخاص. تعمل المنظمات الإنسانية أيضًا في سياقات مختلفة مع شركاء متنوعين بشكل متزايد لوضع احتياجات الأشخاص في قلب الاستجابات الإنسانية المنسقة.

دورة البرامج الإنسانية المعززة



كاغا باندورو، جمهورية أفريقيا الوسطى

غلاديس واسونا تبلغ من العمر 11 عام. من مواطني باتانغافو، وهي تستأنف دراساتها في مدرسة في موقع للنازحين داخليًا بعد نزوحها وبقيتها فترة زمنية تعيش في العراء. إنها تحلم أن تصبح معلمة. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية / أدريان سوربرينانت

ويتيح ذلك للعاملين في المجال الإنساني بشكل أفضل تحديد أي الاحتياجات وأماكنها وأصحابها هي الأكثر إلحاحًا وشدة، مما يتيح وضع خطة استجابة ذات أولوية واضحة. ويحدد النهج الجديد أيضًا الأهداف الاستراتيجية والقابلة للقياس موضعًا التغييرات التي من شأنها تحسين حياة الأشخاص وسبل عيشهم. يتمثل الجزء الرئيسي من النهج الجديد في الرصد الاستراتيجي والمنتظم، والذي سيبتيح للشركاء في المجال الإنساني رصد التغييرات في الوضع الإنساني والاحتياجات، وتقييم التقدم المحرز في مقابل الأهداف المحددة، وتحديث الخطة للاستجابة للتغيرات في الموقف.

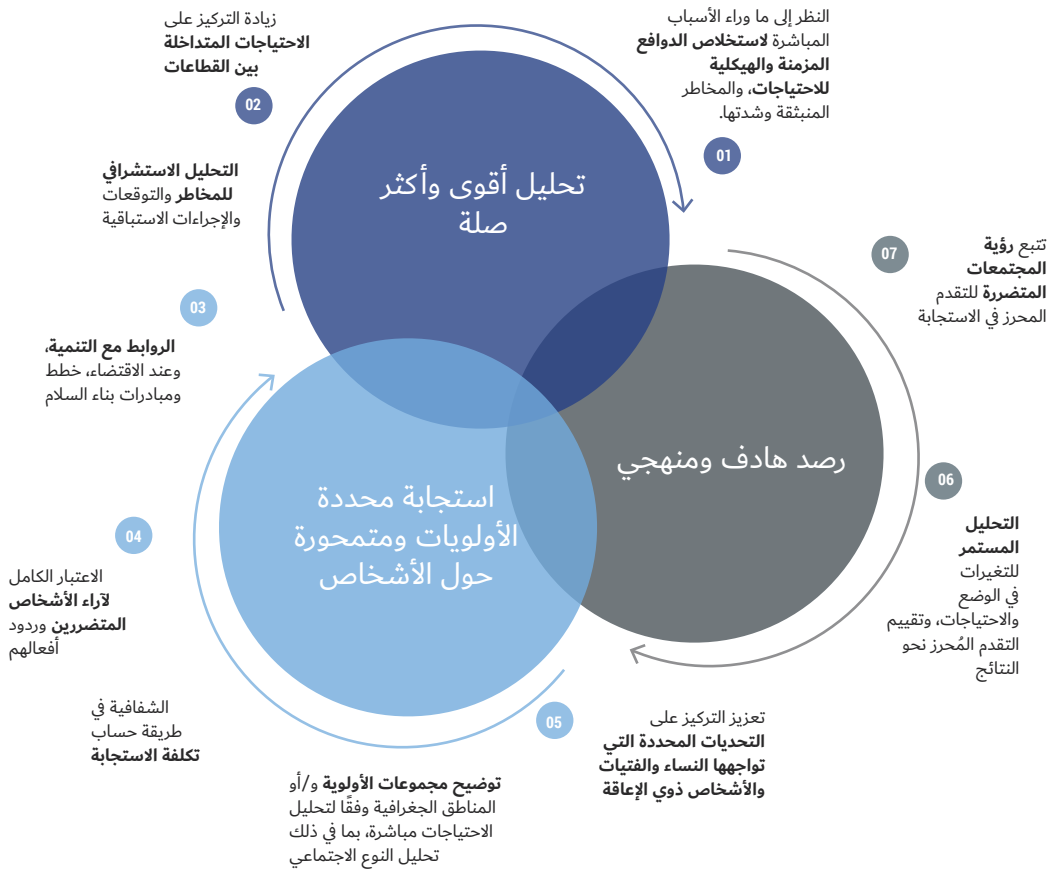
في عام 2019، بدأ العاملون في المجال الإنساني في الانتقال إلى التوجيهات والأدوات المحدثة لإثراء استجابات أكثر شمولية وتمركزًا حول الأشخاص. يعتمد النهج الجديد على نقاط القوة الحالية لدورة البرامج الإنسانية، والتي قال الشركاء إنها تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستجابة وتحقيق أكبر استفادة من الموارد الشحيحة⁷⁵، والتعرف على أفضل الممارسات المحددة في المجال في السنوات الأخيرة.

تسعى المنظمات الإنسانية باستمرار إلى الوصول إلى أفضل طريقة لتحقيق النتائج للأشخاص المتضررين من الأزمات. لهذا السبب، فقد جرى تعزيز دورة البرامج الإنسانية في عام 2019 - وهي عبارة عن سلسلة من الإجراءات للتخطيط الجماعي لإدارة وتنسيق تقديم الاستجابة الإنسانية.

إن أساس النهج المنقح هو تحليل أكثر عمقًا للاحتياجات الإنسانية التي تركز على كيفية تأثير الصدمات الإنسانية والضغوط على حياة الأشخاص وسبل عيشهم وقدراتهم على التكيف من خلال تحليل التأثير المجمع للصدمات والضغوط ونقاط الضعف في مختلف القطاعات. يولي النهج الجديد اهتمامًا خاصًا بانعكاس الأولويات التي حددها الأشخاص المتضررون أنفسهم، وينظر في الاحتياجات المحددة لمجموعات متنوعة من الأشخاص، بمن فيهم النساء والفتيات والأشخاص ذوي الإعاقة. كما أنه ينظر إلى ما وراء الأسباب والنتائج قصيرة الأجل للآزمات للوقوف على القضايا المزمنة والهيكليّة وتحديد المخاطر الناشئة.

نهج قوي يضع الأشخاص في المقام الأول

تستخدم دورة البرامج الإنسانية المعززة نظرة تحليلية جديدة للعواقب الإنسانية -آثار الضغوط والصدمات على الأرواح وسبل العيش وقدرة التكيف لدى المتضررين- وهي تنظم الدليل الرئيسي في أربع فئات مختلفة ولكن مترابطة للمشكلات الحرجة المتعلقة: بالصحة البدنية والنفسية (والتي لها تأثير مباشر وفوري على سلامة الأشخاص وكرامتهم)، ومستويات المعيشة، والتعافي والصمود، والحماية. إن تصنيف هذه العواقب من خلال المناطق الجغرافية والمجموعات السكانية يسمح بإجراء تحليل واستجابة أكثر عمقاً وتمحوراً حول الأشخاص.



كيف يبدو الأمر في الواقع؟

01 في جمهورية أفريقيا الوسطى، تعمل دورة البرامج الإنسانية 2020 على تقييم الاحتياجات متعددة القطاعات التي شملت حوالي 9.000 أسرة في أكثر من 500 موقع، وإجراء تقييمات قطاعية متعمقة، وتعميم المساءلة أمام السكان المتضررين، وكذلك تقييمات السوق على نطاق البلاد. قام الشركاء في المجال الإنساني بتنقيح تقديرات عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدات ليعكسوا الاحتياجات المشتركة بين القطاعات ومدى شدتها بشكل أفضل باستخدام إطار أقوى لجمع كميات كبيرة من البيانات معاً.

02 في السودان، ركز التحليل على تحديد المواقع ذات الحاجات القطاعية المتقاربة. وتم تصنيف وترتيب المؤشرات القطاعية طبقاً للعواقب الإنسانية. حيث أنه تم حساب الشدة باستخدام الوضع، بدلاً من المتوسط الحسابي، لم تؤدي المواقع ذات القيم القصوى إلى تحريف النتائج الإجمالية وتم تحديد المواقع التي تظهر بها شدة الاحتياجات المتقاربة بسهولة.

03 ترتبط خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 في بوركينا فاسو مباشرة، من خلال النتائج الجماعية المنقحة التي وافقت عليها الحكومة وشركاؤها، بالتخطيط ضمن أطر دعم السلام والتنمية المستدامة. وفي الوقت الذي تستجيب فيه المنظمات الإنسانية لأكثر أعراض الأزمة إلحاحاً، فإنها تعمل أيضاً مع شركاء العمل الإنساني والتنموي والسلام لتسريع الإجراءات ذات الأولوية التي تعالج الأسباب الجذرية والتي قد تحول دون حدوث مزيد من التدهور في الوضع. إن أساس هذا التنسيق هو تحليل جوانب الضعف بشكل شامل ومتكامل على النحو المقدم في الملحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية لعام 2020. وقد حدد التحليل المشترك المناطق الأكثر عرضة للخطر في البلاد، وقد تم إعداده بشكل مشترك لدعم خطة الاستجابة الإنسانية 2020، وتقييم الوقاية من العنف وبناء السلام، وإطار عمل الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنقح والموسع. إن هذه المناطق التي ترتبط شدة الاحتياجات الإنسانية فيها بععب كبير من النزوح الناجم عن انعدام الأمن وانهايار الخدمات الأساسية، يستهدفها بشكل مشترك الشركاء في المجال الإنساني والتنمية وبناء السلام في جهد متضافر للحد من الاحتياجات الإنسانية.

04 تعطي خطة الاستجابة الإنسانية في ميانمار الأولوية للاحتياجات الأكثر أهمية فيما يتعلق بعاقبتين إنسانيتين أساسيتين ومتداخلتين -الصحة البدنية والنفسية (التي تركز على الوفيات والإصابات، وانتهاكات حقوق الإنسان أو غيرها من أشكال الأذى الذي لا رجعة عنه)، ومستويات المعيشة (التي تتعلق بإمكانية الوصول إلى السلع والخدمات الأساسية) في الولايات الخمس ذات الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً. يأخذ ترتيب الأولويات في الاعتبار قدرات استجابة المنظمات خارج إطار

خطة الاستجابة الإنسانية، وكذلك قيود الوصول، ونتائج المشاورات مع الأشخاص المتضررين.

05 في جمهورية الكونغو الديمقراطية، شارك ممثلون عن منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط في عمليتي التحليل والتخطيط على المستويين الإقليمي والوطني، بما في ذلك تطوير استراتيجية الاستجابة نفسها.

06 يستخدم الشركاء في المجال الإنساني في العراق لوحة متابعة الوضع الإنساني التفاعلية عبر الإنترنت لرصد تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية ويقومون بتحسينها من أجل دورة 2020. من خلال ضم جميع المؤشرات على مستوى المجموعات وبيانات خدمة التتبع المالي، يمكن للفريق القطري للعمل الإنساني الإشراف على الاستجابة وقت حدوثها، مما يسمح بإجراء تحليل مستمر للتغيرات في السياق التشغيلي، بالإضافة إلى متابعة إنجازات الاستجابة.

07 في الصومال، قام المجتمع الإنساني بتعزيز الطريقة التي يستخدم بها البيانات من آليات ردود الفعل والشكاوى لتوجيه القرارات الاستراتيجية الشاملة ودمج آراء الأشخاص المتضررين في عملية الرصد. لقد تم دمج مؤشرات الإدراك في خطة الاستجابة الإنسانية، ويتم رصدها بانتظام مع تطور الاستجابة. كما يتم التعرف على آراء الأشخاص المتضررين من خلال الراديو.

المساءلة تجاه السكان المتضررين



كوكس بازار، بنغلاديش

مجموعة من النساء يقفن في طابور لتوزيع المساعدات في مخيم كوتوبالونج للاجئين. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ فنسنت تريمو

دور المساءلة تجاه السكان المتضررين في المجتمع

يساعد برنامج المتطوعين للتوعية التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في تحديد أفضل السبل للوصول إلى المجتمعات المحلية، وكيفية تأقلم الأنشطة الإنسانية وفقاً لذلك. في مجتمع اللاجئين الروهينجا في بنغلاديش، بما في ذلك النساء كعضوات في التوعية المجتمعية، أثبت أنه أساسي للاستجابة الإنسانية الفعالة. يلعب أعضاء التوعية المجتمعية دوراً أساسياً في توفير المعلومات حول المساعدات الإنسانية، وزيادة الوعي بالقضايا ذات الأولوية، وإيصال تصورات المجتمعات إلى المنظمات الإنسانية. على حد تعبير أحد عمال الإغاثة التابع لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين: "إن أعضاء التوعية المجتمعية يقربونا من مجتمع اللاجئين والعكس صحيح. إنهم مصدر المعلومات، وهم يعيشون في المجتمع، ويفهمون بشكل جيد أولويات المجتمع، ويعرفون الفجوات في الخدمات والبنية التحتية."

إن وضع المجتمعات في مركز العمل الإنساني أمر غاية في الأهمية من أجل تقديم المساعدات والحماية المناسبة للمحتاجين في الوقت الملائم. تعني المساءلة تجاه السكان المتضررين التزام العاملين في المجال الإنساني باستخدام قوتهم بمسؤولية.

يعني ذلك توفير المعلومات بانتظام للمجتمعات المتضررة، وضمان اتخاذ قرارات مستنيرة بأراء المجتمعات، وتمكين المجتمعات من التقييم والتعليق على أداء المنظمات الإنسانية. كما يعني التوعية وضمان وجود آليات شكاوى راسخة ذات أساس مجتمعي لمنع والتصدي لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسي. يتم النظر إلى المساءلة المنهجية على أنها ضرورية لاستيفاء الالتزامات المحددة من قبل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IASC)، والصفقة الكبرى والمعايير الإنسانية الأساسية المتعلقة بالجودة والمساءلة.

على المستوى العالمي، يعمل شركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تحقيق منهجيات أكثر انساقاً وتنظيماً للمساءلة تجاه السكان المتضررين. شجعت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر على اتخاذ إجراءات جماعية أقوى، وتبنت الحد الأدنى من الالتزامات والإجراءات للمشاركة المجتمعية والمساءلة على صعيد الحركة في عام 2019. تقوم اليونيسف بمراجعة التزاماتها الأساسية من أجل الأطفال لتعزيز التزاماتها تجاه الجودة والمساءلة، وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بتعزيز مبادئ المساءلة تجاه السكان المتضررين عبر المنظمة.

في العديد من البلاد، هناك تحول كبير نحو المنهجيات المشتركة للمشاركة المجتمعية على مستوى الاستجابة الكاملة. ويشمل ذلك المشاركة الفعالة للمجتمعات المتضررة وإشراك مجموعات متنوعة من الأشخاص في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية، بما في ذلك التنسيق، والتخطيط، والرصد. والهدف من هذه المنهجيات هو قياس مدى رضا الشعوب المتضررة، وضبط الاستجابة الشاملة بناءً على آرائهم. في عام 2019، تم تنفيذ مشاريع على صعيد الاستجابة تسلط الضوء على تصورات المجتمع للاستجابة الإنسانية لإرشاد تغيير البرامج في بنغلاديش، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والعراق، والصومال، وسوريا، وأوغندا، واليمن.

في عام 2019، تم مواصلة إثراء التخطيط والتنفيذ الشاملين للاستجابة من خلال التعاون بين المشاركة المجتمعية ومبادرات المساءلة والعمل التقني الذي تم توفيره من خلال مختلف شبكات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي (PSEA). ويعزز التواصل والتوعية المجتمعية الفعالة حول الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي أثناء الاستجابة لإعصار إيداي في موزمبيق إلى التدخلات المبكرة على مستوى التنسيق، وتم تسليط الضوء عليها كتدابير مهمة في دعم القدرات عبر الاستجابة. كأولوية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال مجموعة نتائجها الخاصة بالمساءلة والإدماج، هناك جهود قيد التنفيذ لمواءمة وتعزيز التكامل لهذه الجوانب الحرجة للمساءلة في إندونيسيا، ميانمار، وجنوب السودان، وأوكرانيا، واليمن.

عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والاعتداء الجنسي

الجودة، بالتعاون مع أكثر من 30 من الشركاء الحكوميين والمنظمات غير الحكومية. في الأردن، تستمر أكثر من 30 منظمة إنسانية في تعزيز تنفيذ آليات الشكاوى المجتمعية المتعلقة بالاستغلال والاعتداء الجنسي والإحالة المشتركة بين الوكالات التي تم إنشاؤها رسميًا في عام 2016.

كما تم أيضًا إحراز التقدم في دعم تعزيز المساءلة، بما في ذلك التحقيقات، وأنشأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية صندوقًا بقيمة مليون دولار لتوفير القدرة على إجراء التحقيقات لشركاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بهدف تعزيز المساءلة ردًا على مزاعم سوء السلوك.

موزمبيق: تحديد الأولوية منذ البداية

في إطار الاستجابة الفورية لإعصار إيداي المداري في موزمبيق، قامت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بتفعيل التوسع في نطاق المنظومة الإنسانية وتكوين 10 مجموعات إنسانية. وفي غضون أسابيع، أنشأ الفريق القطري للعمل الإنساني شبكات الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي على المستوى الوطني، وفي بيرا وهي المنطقة الأكثر تضررًا. تشاركت اليونيسف والتحالف المكون من منظمة كير الدولية، وأوكسفام، ومنظمة إنقاذ الطفولة في رئاسة الشبكة في كلا الموقعين. قام منسق الشؤون الإنسانية بتوزيع الشروط المرجعية لشبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي وإجراءات التشغيل القياسية للتعامل مع الشكاوى بين الوكالات على جميع أعضاء الفريق القطري للعمل الإنساني عند بداية عملية الاستجابة، حيث أرسل رسالة واضحة مفادها أنه لطالما كانت الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي أولوية.

تم تنفيذ خطة عمل الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي بسرعة، مع مؤشرات واضحة لتتبع التقدم المحرز. كما تم نشر مواد إعلامية حول كيفية الإبلاغ عن الاستغلال والاعتداء الجنسي في مراكز الإقامة ومواقع إعادة التوطين. أقيم اتصال مباشر مع مكتب المدعي العام لمناقشة القضايا المزعومة المتعلقة بالحكومة.

السودان: إطار عمل مشترك

في السودان، اتفقت شبكة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، تحت قيادة المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية والحكومة السودانية، على إطار عمل مشترك يتناول الإجراءات ذات الأولوية لتعزيز الجهود الجماعية والفردية التي تبذلها جميع المنظمات الإنمائية والإنسانية. يحدد الإطار النتائج ذات الأولوية التي سيعمل أعضاء الشبكة على تحقيقها في عامي 2019-2020، في ستة مناحي أساسية: تفعيل سياسة الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي، والتنسيق والتعاون، والوقاية والتعميم الداخلي، والدعوة، والشكاوى والتحقيقات، ودعم الناجين. ويشمل ذلك أيضًا ميزانية مموله من قبل الشركاء.

أبلغ المزيد من الأشخاص في الأزمات الإنسانية عن حالات سوء السلوك الجنسي خلال العام الماضي. في حين أنه ليس واضحًا إن كان ذلك يعكس زيادة فعلية للحالات أو فقط زيادة لعدد الأشخاص المصّرّحين بالأمر، فإن المجتمع الإنساني عازم على التصدي لهذه الآفة.

تلتزم استراتيجة عام 2018 التي أقرتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بشأن الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين والتصدي لهما، بخلق بيئة إنسانية خالية من الاعتداء الجنسي، يشعر فيها الأشخاص المارون بالأزمات والعاملون في المجال الإنساني بالأمان والاحترام. في سبتمبر/أيلول 2019، أعلنت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (IAS) عن ثلاث أولويات شاملة للعام المقبل: تعزيز الوقاية، وتوسيع المساحات الآمنة حتى يتمكن جميع الناجين من التحدث بصراحة، والترويج لاستخدام السلطة المتسم بالاحترام.

في عام 2019، قدم أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مزيدًا من الاستثمار من أجل تحقيق نتائج في المجالات ذات الأولوية للمجتمعات المتضررة. التزمت اليونيسف بمبلغ 21 مليون دولار لدعم 32 دولة ذات أولوية تواجه حالات طوارئ إنسانية لتسريع العمل على الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي. عقب الالتزامات التي تعهدت بها المنظمة الدولية للهجرة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، أصبح لدى أكثر من نصف البلدان البالغ عددها 34 دولة التي بها عمليات إنسانية مستمرة منسقي الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي بحلول سبتمبر/أيلول 2019. تحت قيادة المنسقين المقيمين/المنسقين الإنسانيين (RCS/HCS)، يلتزم منسقا الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسي بالمسؤولية عن الشبكات الرائدة المشتركة بين الوكالات، وضمان وجود أنظمة آمنة ومتاحة لتقديم التقارير، وإقامة روابط مع خدمات الإحالة للحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي وخدمات حماية الطفل. كما تدعم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الجهود المبذولة على المستوى القطري للتنفيذ المنسق لبروتوكول الأمم المتحدة لعام 2018 بشأن مزاعم الاستغلال والاعتداء الجنسي التي تشمل الشركاء المنفذين.

تعزز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الالتزام بالخطط المشتركة بين الوكالات بشأن الكشف عن سوء السلوك، والذي يسهل التبادل المنهجي للمعلومات المتعلقة بسوء السلوك الجنسي غير الجنائي بين الوكالات الإنسانية والإنمائية. في عام 2019، تم فحص 1.580 مرشح وتم منع 10 أشخاص على الأقل من البحث عن عمل في قطاع المساعدات بسبب سوء السلوك. ومن المتوقع أن يتوسع هذا المخطط بشكل ملحوظ في عام 2020.

بالإضافة إلى ذلك، تستخدم كيانات الأمانة العامة للأمم المتحدة وأكثر من 25 وكالة تابعة للأمم المتحدة، وصناديقها المالية، وبرامجها قاعدة بيانات "الفحص الواضح" لتبادل المعلومات حول الموظفين السابقين والموظفين التابعين الذين تم فصلهم بسبب ادعاءات الاستغلال والاعتداء الجنسي المؤكد أو الذين قاموا بالاستقالة أثناء التحقيق.

وفي الميدان، تم تعزيز الجهود المشتركة بين الوكالات لتسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالحماية وتقديم الخدمات. في كولومبيا، على سبيل المثال، تم إنشاء شبكة إقليمية للأماكن الآمنة للتهوؤ بالتنسيق في إدارة الحالات التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي وحماية الأطفال، ولضمان الوصول إلى خدمات عالية

الصحة النفسية: يجب أن تدعم الاستجابات ما هو أكثر من الحاجات الجسدية

دعم الصحة النفسية في سوريا

عندما بدأ النزاع في سوريا، كانت خدمات رعاية الصحة النفسية متوفرة في مدينتين فقط. كان هناك 70 طبيباً نفسياً فقط وعدد محدود من علماء النفس المتاحين. بدعم من منظمة الصحة العالمية، ازدادت خدمات الصحة النفسية الآن بأكثر من الضعف، مع توفيرها في أكثر من 150 مركز صحي أولي وثانوي في 11 محافظة عبر البلاد، بما في ذلك أكثر المناطق تضرراً من الأزمة. ولا يقتصر الأمر على توفير الأطباء، ولكن هناك أيضاً الموظفين الصحيين وموظفي الدعم الذين يمكنهم الوصول إلى المزيد من الأشخاص.

تؤثر الكوارث أيضاً على الصحة النفسية للناجين. كشفت الدراسات التي أجريت على الناجين من الزلازل المدمرين اللذين أصابا نيبال في عام 2015 أن أكثر من ثلث الناجين (34 في المائة) عانوا من الاكتئاب والقلق، وأفاد ما يزيد قليلاً عن واحد من كل 10 أشخاص عن أن الأفكار الانتحارية تراودهم.⁷⁶

يعد الدعم المقدم لاحتياجات الصحة النفسية في حالات الطوارئ غير كافي وتصبح المحافظة على استمراره، لكن المنظمات الإنسانية تتخذ خطوات لإعطاء أولوية متزايدة للصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الاستجابة الإنسانية في حالات الأزمات والطوارئ. في أكتوبر/تشرين الأول 2019، تم عقد مؤتمر دولي في أمستردام بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الأزمات بمشاركة القادة الإنسانيين، وواضعي السياسات، والجهات المانحة، والأشخاص ذوي الخبرة الحية للتوعية بأهمية التمويل وإعداد البرامج لدعم الصحة العقلية والنفسية والاجتماعية في حالات الطوارئ. في عام 2020، ستقوم اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإصدار إطار العمل المنقح للرصد والتقييم لبرامج الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي في حالات الطوارئ، والذي سيوفر إرشادات شاملة حول هذا النهج وتقييمه، وبحثه، وتصميمه، وتنفيذه، ورصده.

كل عام، تؤدي النزاعات والكوارث إلى قتل وإحراق الضرر بملايين الأشخاص، وتفكيك الأسر، والتسبب في النزوح وفقدان سبل العيش والأصول، ونشر الخراب والدمار في النظم الاجتماعية والاقتصادية. إن عواقب هذه الأحداث شديدة ويمكن أن تدوم طويلاً، بما في ذلك ما يترتب من آثار على الصحة البدنية والنفسية للناجين.

بما أن النزاعات المطولة أصبحت هي القاعدة، فهناك اعتراف متزايد بالصحة النفسية والشواغل النفسية الاجتماعية المرتبطة بالعيش في ظل العنف والصدمات المستمرة. تقدر منظمة الصحة العالمية الآن أن واحدًا، من بين كل خمسة أشخاص يعيشون في مناطق تعاني من نزاعات مسلحة، يعاني من حالة صحية نفسية، مثل الاكتئاب والقلق واضطراب ما بعد الصدمة والاضطراب ثنائي القطب أو انفصام الشخصية -وهي زيادة كبيرة عن التقديرات السابقة. يمكن أن تمتد هذه الصدمات عبر المجتمعات والأجيال، مما يؤثر على أولئك الذين لم يكن لهم تجربة مباشرة مع العنف، بمن فيهم أطفال الناجين.

هناك أثر مدمر للصراعات بشكل خاص على الصحة النفسية للأطفال. يعيش ما يقدر بنحو 142 مليون طفل في مناطق نزاع شديدة العنف،⁷⁶ كما نزح ملايين غيرهم من ديارهم. قد يعاني الأطفال من فقدان أو الانفصال عن أحد الوالدين أو أسرهم، مما يؤدي إلى الحزن البالغ والقلق. يمكن أن تؤدي تجربة العيش في المناطق التي تتعرض للقصف أو المناطق المحتلة أو المحاصرة إلى الشعور بالخوف البالغ والتأزم الشديد. يعاني الأطفال في النزاعات من كل من العواقب غير المباشرة والمباشرة. زاد عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال في النزاعات بنسبة 174 في المائة في العقد الماضي.⁷⁷ ويتسبب التعرض لمثل تلك المستويات العالية من العنف والاستغلال في تأثيرات شديدة على صحة الأطفال البدنية والنفسية. تشير التقديرات اليوم إلى أن حوالي 24 مليون طفل يعيشون في صراعات قد يعانون من اضطرابات نفسية خفيفة إلى متوسطة تتطلب قدرًا من الدعم.

⁷⁶ أوتسبي وآخرون، الأطفال المتأثرون بالنزاع المسلح، 1990-2017، معهد أبحاث السلام أوسلو، 2018.

⁷⁷ منظمة إنقاذ الطفولة، أوقفوا الحرب على الأطفال: حماية الأطفال في نزاعات القرن الحادي والعشرين، 2018.

⁷⁷ كيه سي وجان ودويراهمدي، اختراق الحواجز وبناء الصمود النفسي في مواجهة الكوارث: دراسة حالة في أعقاب زلزال نيبال عام 2015. المجلة الدولية لبحوث البيئة والصحة العامة، المجلد 16 (16): 2964، أغسطس/آب 2019.

بورت أو برانس، هايتي
في عيادة المعاقين الدولية
للأطراف الاصطناعية في وسط
مدينة بورت أو برانس، تم تزويد
مبتوري الأطراف بسيقان جديدة
وتعلم المشي مجدداً.
الأمم المتحدة/ صوفيا باريس



لبنان: إعطاء الأولوية لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة

خُصّ تقييم لجوانب الضعف للاجئين السوريين في لبنان إلى أن ثلثي الأسر لديها فرد واحد على الأقل من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن 12 في المائة من الأسر لديها فرد واحد على الأقل من ذوي الإعاقة. كان الأطفال ذوو الإعاقة من بين أكثر المجموعات تهميشاً في لبنان. أثرت الإعاقة بشكل كبير على قدرة الأطفال والمراهقين السوريين على الالتحاق بالمدارس، حيث أشار ما يقرب من نصف الأطفال ذوي الإعاقة (44 في المائة) إلى أنهم لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة بسبب حالتهم. وعلى الرغم من ذلك، ظلت الاحتياجات المحددة للاجئين ذوي الإعاقة دون تلبية إلى حد كبير، ويعد الأشخاص ذوو الإعاقة من النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف وسوء المعاملة والاستغلال. نظراً لاحتياجاتهم الكبيرة من الحماية، أقر الصندوق الإنساني اللبناني (LHF) الحماية كأولوية لاستراتيجيات التخصيص به. منذ يناير/كانون الثاني 2018، تم تخصيص 32 في المائة (7 ملايين دولار) من تمويل الصندوق الإنساني اللبناني لصالح المشروعات التي تهدف إلى تعزيز الوصول إلى خدمات الحماية، بما في ذلك توفير إدارة الحالات والخدمات المتخصصة للأطفال ذوي الإعاقة.

العراق: إدراج بيانات الإعاقة

قام المجتمع الإنساني في العراق بتحقيق تحسن ملحوظ في الطريقة التي تنعكس بها بيانات الإعاقة في تقييمات احتياجاته، وخاصة من خلال التحسينات التي تم إدخالها على تقييم الاحتياجات متعددة المجموعات. وتشمل مثل هذه التحسينات إدراج أسئلة مجموعة واشنطن والتشاور مع المنظمة الدولية للمعايير حول تصميم استبيان التقييم، وتشجيع المجموعات على إدراج تحليل الإعاقة ضمن أقسامها. بالنسبة للمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020، تم إجراء تحليل الإعاقة بواسطة مركز البيانات الإنسانية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع التكاليف والبيئات التي يتعذر الوصول إليها كانت أكبر أسباب صعوبة وصول الخدمات إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. قد تساعد هذه النتائج في التأثير على إعداد البرامج في عام 2020.

وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في صميم العمل الإنساني

يقدر عدد الأشخاص ذوي الإعاقة بـ 15 في المائة من سكان العالم. وهم من بين أكثر الأشخاص تهميشاً في المجتمعات المتأثرة بالأزمات،⁷⁹ ويتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات وحالات الطوارئ. كما أن معدل وفياتهم في الكوارث أعلى مرتين إلى أربع مرات من معدل الأشخاص غير المعوقين.⁸⁰

في عام 2019، حدث تغيير عميق حيث تم وضع الأشخاص ذوي الإعاقة وحقوقهم الإنسانية في صميم العمل الإنساني. اعتمدت الأمم المتحدة استراتيجية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي بموجبها ستقوم كيانات الأمم المتحدة والفرق القطرية بقياس وتتبع أدائها فيما يتعلق بإدماج ذوي الإعاقة. أطلقت اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات مبادئ التوجيهية بشأن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني، والتي ستساعد المنظمات الإنسانية والحكومات والمجتمعات المتضررة في تحديد وتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني. أوصت المبادئ التوجيهية بافتراض أن 15 في المائة من السكان المتضررين لديهم إعاقة، وذلك لتوجيه جهود التخطيط والرصد في حالة عدم وجود بيانات كمية موثقة. كما تم تعزيز الاهتمام بقدر كبير بالاحتياجات المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال نهج دورة البرامج الإنسانية المعزز.

⁷⁹ منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي، التقرير العالمي عن الإعاقة (2011)، الرابط: www.who.int/disabilities/world_report/2011/report.pdf

⁸⁰ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة للجنة الإنسانية العالمية، إنسانية واحدة، مسؤولية مشتركة.

⁸¹ كانسونوري فوجي، "زلزال شرق اليابان الكبير والأشخاص ذوو الإعاقة"، في موارد بيانات الإعاقة، اليابان، الرابط: www.dinf.ne.jp/doc/english/twg/escap_121031/fujii.html

تلبية الاحتياجات بشكل أفضل: المساعدات النقدية والقسائم



دمشق، سوريا

يقدم الصندوق الإنساني السوري مساعدات نقدية لـ 49.000 لاجئ فلسطيني متضرر من الأزمة السورية. يتلقى كل شخص تحويلًا نقديًا يعادل 23 دولار شهريًا للمساهمة في تغطية نفقاته.

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/
هدين هالدورسون

الصومال: لماذا ليس نقدًا؟

في عام 2017، كان للنقد والقسائم دور فعال في تمكين التوسع المبكر والسريع للاستجابة للمجاعة. لقد أثبتت المساعدات النقدية أنها أدت إلى خفض التكاليف اللوجستية للمساعدات في الصومال، إلى جانب تحسين الخيارات وإنعاش الاقتصاد المحلي عند استخدامها بشكل مناسب. وحيث أن المساعدات النقدية والقسائم تشكل حاليًا أقل من 30 في المائة من إجمالي الاستجابة، فهناك إمكانية كبيرة للتوسع -وخاصة في ضوء حجم التحويلات الرقمية الكبير والتركيز القوي على الشمول المالي. ونتيجة لذلك، تقوم الصومال بتنفيذ نهج "لماذا ليس نقدًا" لتخطيط الاستجابة مستقبلاً. يعمل الشركاء الإنسانيون في الصومال أيضًا على تطوير أساليب متكاملة مبتكرة لموائمة التحويلات النقدية الإنسانية مع شبكات الأمان الناشئة وآليات الحماية الاجتماعية، من أجل بناء الصمود والاستعداد للصدمات مستقبلاً.

نيجيريا: تعزيز الصلات مع الحماية الاجتماعية

مع وصول النقود والقسائم إلى أكثر من 250.000 أسرة في عام 2018، يعمل الشركاء في المجال الإنساني في نيجيريا على زيادة نطاق المساعدات النقدية والقسائم. يتعاون العاملون في المجال الإنساني مع كيانات التنمية والقطاع الخاص لتمكين مثل ذلك التوسع، وتعزيز ملكية الحكومة وقيادتها وقدراتها، وتحديد الفرص للربط بأنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية. توفر مجموعة عمل المساعدات النقدية منتدى للتنسيق النقدي الفعال، ومن خلاله، يقوم الشركاء الإنسانيون في نيجيريا بتخطيط التحويلات النقدية الإنسانية وبرامج الحماية الاجتماعية، مع زيادة المشاركة أيضًا مع الشركاء الحكوميين المعنيين.

تُعرف المساعدات النقدية والقسائم على نطاق واسع بأنها واحدة من أهم مجالات الابتكار في المساعدات الإنسانية. فهي لديها إمكانات هائلة لتلبية المزيد من الاحتياجات على نحو أكثر كفاءة وفعالية. عندما يتم تزويد الأشخاص المتضررين من الأزمات بالنقد، يمكنهم تحديد احتياجاتهم ذات الأولوية وتلبيةها بطريقة كريمة، مما يساعد على تحفيز الأسواق وتسريع عملية التعافي.

عملت عدة مبادرات على تعظيم إمكانات النقد لتلبية احتياجات متعددة بطريقة تتسم بالفاعلية والكفاءة. تجمع شبكة تسليم النقد التعاونية 15 منظمة غير حكومية للمساعدة في بناء القدرات الهيكلية اللازمة لتقديم المساعدات النقدية. وبالمثل يسعى بيان التدفقات النقدية المشترك للأمم المتحدة، الذي أطلقته اليونيسف ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، إلى تعزيز التعاون حول آليات التحويل والأنظمة القابلة للتشغيل المتبادل والبرمجة. استنادًا إلى هياكل التنسيق النقدي الحالية والمشاركة مع مجموعة من الكيانات، يتم تجربة المبادرة في أفغانستان، بنغلاديش، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والإكوادور، والنيجر واليمن. وتتمتع لتلك الجهود، يقوم المانحون الملتزمون بدعم المزيد من المنهجيات المشتركة في عدد من المناطق الرئيسية، مثل تقييم الجدوى النقدية، والمشاركة المنسقة مع مقدمي الخدمات المالية، وإرساء الروابط مع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية وإتاحة فرص النقد متعدد الأغراض.

تجري المناقشات حول فرص المشاركة مع أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية -وهو مبدأ رئيسي للتعاون بين المنظمات الإنسانية والإنمائية. ويتضمن ذلك كلاً من المشاركة على المستوى العالمي من خلال الصفقة الكبرى ومجموعة واسعة من المبادرات القطرية من أجل تنسيق أوثق بين الجهات الإنسانية والتنمية والجهات الحكومية، والربط بين الأنظمة المعنية بشكل أفضل.

التعاون بين المجال الإنساني والإنمائي لتلبية الاحتياجات

إن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك إعادة تنشيط إطار التعاون الإنمائي المستدام التابع للأمم المتحدة، سيسمح أيضًا باتصال أفضل بالعمل الإنساني. منذ عام 2019، تم تعزيز وظيفة وقيادة المنسقين المقيمين، وأصبحت مكاتبتهم تمتلك قدرة تحليلية وتنسيقية أكبر. سيؤدي ذلك إلى تحسين قدرتهم بشكل كبير على دعم الفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية في إجراء تحليل وتخطيط مشترك، وهو يعد أمرًا حيويًا لتفعيل النتائج الجماعية.

الإطار الانتقالي لباكستان

في باكستان، لا يزال الانتقال من المساعدات الإنسانية إلى المساعدات الإنمائية مستمرًا في المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية السابقة (FATA)، والتي تم إدماجها الآن مع مقاطعة خيبر بختونخوا (KP). بدأ التعاون الإنمائي في المناطق القبلية في عام 2017 من خلال جمع وتحليل البيانات التكميلية من قبل الأمم المتحدة والبنك الدولي حول جوانب الضعف الأسري والمؤسسي. بناءً على ذلك، وبالتعاون مع حكومة باكستان، صاغت الكيانات الإنسانية والإنمائية في عام 2018 إطار عمل انتقالي مدته ثلاث سنوات (2018-2020) للمناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية لتلبية الاحتياجات العاجلة للنازحين العائدين وغيرهم، مع مساعدتهم في التغلب على التحديات الاجتماعية الاقتصادية ونقاط الضعف خلال تلك الفترة. ويتميز بأربع نتائج جماعية تتعلق بالمعيشة والنمو الاقتصادي، والخدمات الأساسية، والتعافي المتسم بالصمود، والحكم والعدالة.

عاد ما يقرب من 3 ملايين شخص إلى ديارهم إلى المناطق القبلية الخاضعة للإدارة الفيدرالية، بينما لا يزال هناك أكثر من 116.900 في حالة نزوح. تتواصل عودة النازحين داخليًا، وما زالت المجتمعات المضيفة تواجه انعدام الأمن الغذائي، والعنف المستمر، ونقص سبل العيش في مناطق العودة. كما أن باكستان ما زالت تواجه تحديات إنسانية خطيرة وتظل عرضة للصدمات مثل الزلزال الذي وقع في ميربور في سبتمبر/أيلول، والذي أثر على أكثر من 10.000 أسرة. أثر الجفاف الشديد في السند وبلوشستان على أكثر من 5 مليون شخص في عام 2019، وحصل أكثر من 1.2 مليون شخص من بينهم على المساعدات الإنسانية بحلول يوليو/تموز 2019. وتنتهي خطة الاستجابة للجفاف في ديسمبر/كانون الأول 2019، مع العودة إلى التركيز على الإصلاح، والقدرة على الصمود، والتنمية طويلة الأمد.

تم إحراز تقدم مهم في تفعيل التعاون المعزز بين المنظمات الإنسانية والإنمائية. يتم بذل جهود منسقة من خلال اللجنة التوجيهية المشتركة للأمم المتحدة لتعزيز التعاون الإنساني والتنموي في سبعة بلدان ذات أولوية حيث يقوم المنسقون المقيمون والإنسانيون، دعمًا للحكومات الوطنية، بقيادة عمليات لتوضيح وتفعيل "النتائج الجماعية" التي تقلل من الاحتياجات والمخاطر وجوانب الضعف. في خمسة من تلك البلدان، تم تحديد النتائج الجماعية بناءً على تعزيز تبادل المعلومات والتحليل المشترك، الأمر الذي أدى إلى الحث على تغيير الطريقة التي يتبعها أصحاب المصلحة في إعداد البرامج، والتمويل، والتعاون نحو تحقيق هذه النتائج. في تشاد، على سبيل المثال، يقود المنسق المقيم عملية تطوير المحصلة الثانية من النتائج الجماعية، بناءً على الدروس المستفادة من المحصلة الأولى (2016-2019)، ويجمع بين الحكومات والمتبرعين، ومنظمات السلام، والمنظمات الإنسانية والتنمية. في بوركينافاسو، أدى تفعيل النتائج الجماعية في بعض المجالات المواضيعية، وخاصة في قطاع التغذية، إلى تحول إيجابي بين بعض المتبرعين، الذين يقومون بتوجيه التمويل نحو تحقيق النتائج الجماعية على المستوى القطري.

في حين أن أنواع التحديات تختلف من سياق إلى آخر، فإن المجالات المواضيعية للتعاون الإنساني-الإنمائي غالبًا ما تكون متماثلة. تم تحديد الأمن الغذائي كمجال ذي أولوية للعمل الجماعي في غالبية السياقات القطرية. ومن أجل بناء القدرة على الصمود والحد من انعدام الأمن الغذائي، يلزم اتخاذ إجراءات متزامنة، عند الاقتضاء، من جانب المنظمات الإنسانية والإنمائية، إلى جانب الاستثمارات في منع النزاعات والحفاظ على السلام، لإنقاذ الأرواح وسبل العيش وتقليل مواطن الضعف الهيكلية ومعالجة الأسباب الجذرية لوجود الجوع. وتشمل المجالات ذات الأولوية الأخرى تعزيز الخدمات الاجتماعية الأساسية، والحلول المستدامة للنازحين وبناء القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر الناجمة عن التغير المناخي.

النهوض بالتنسيق مع الجهات العسكرية لإنقاذ الأرواح



نظام الإخطار الإنساني لتجنب النزاعات

يمكن لنظام الإخطار الإنساني الخاص بتجنب النزاعات أن يساهم في حماية العاملين في المجال الإنساني من الهجمات والأتار العرضية للهجمات في محيط النزاع. إن الإبلاغ بالمواقع الإنسانية، والأنشطة، والحركات والعاملين في المجال العسكري يمكن أن يساعد المخططين العسكريين في ضمان ألا تؤدي الضربات الجوية أو غيرها من العمليات إلى الاستهداف أو إلحاق الضرر غير المقصود للمرافق الإنسانية، أو الأنشطة، أو القوافل، أو الأفراد. تنشط مثل هذه الأنظمة في سياقات عديدة، بما في ذلك أفغانستان، والصومال، وسوريا، واليمن. من أمثلة الممارسات الجيدة نظام الإخطار الخاص باليمن، والذي تم إنشاؤه لأول مرة عام 2015. يتم تشغيل النظام بشكل مشترك بين الجهات الإنسانية العاملة داخل اليمن، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الرياض، بالمملكة العربية السعودية، والتحالف الذي تقوده السعودية. في عام 2019، انتقل النظام إلى عملية آلية حيث يتم نقل البيانات الإنسانية للمواقع الثابتة والمرافق المؤقتة والحركات الإنسانية إلكترونياً من اليمن لمعالجتها ونقلها إلى لجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية التابعة لقيادة القوات السعودية المشتركة. وبينما يعد استخدام آلية الإخطار غير ملزم قانوناً ولا يضمن سلامة العاملين في المجال الإنساني أو المرافق أو القوافل، فإنه يساعد في تعزيز إيصال المساعدات الإنسانية في اليمن بشكل آمن.

في كل سياق تقريباً، تشترك المنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة العسكرية في نفس المساحة الجغرافية، وتتفاعل بطرق تساعد على خلق تحديات وفرص في تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من الأزمات.

في حالات الطوارئ المفاجئة -مثل إعصار إيداي في موزمبيق وإعصار دوريان في جزر البهاما- قام المستجيبون الإنسانيون والعسكريون بالعمل سوياً لضمان الاستخدام الفعال للأصول اللوجستية والهندسية والنقل.

يعمل المجتمع الإنساني على توسيع قدرته في التنسيق الإنساني المدني-العسكري لتسهيل الحوار الهادف مع أطراف النزاع المسلح. ويعد هذا الحوار ضرورياً لضمان الوصول إلى الأشخاص المحتاجين، ودعم حماية الأنشطة المدنية، وحماية العاملين في المجال الإنساني والمرافق والمعدات عبر أنظمة الإخطار الإنسانية الخاصة بتجنيبهم النزاع. كما أنه ضروري أيضاً لتذكير أطراف النزاع المسلح بالتزاماتهم بموجب القانون الإنساني الدولي. وكذلك يتطلب توسيع القدرات المدنية-العسكرية في وكالات الأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية الدولية زيادة التنسيق والاتساق عبر النظام الإنساني.

مارش هاريز، جزر البهاما

الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس يشاهد بنفسه الدمار الذي خلفه إعصار دوريان. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/ مارك جارتن



الإنجاز بصورة أفضل

مع تزايد الاحتياجات الإنسانية ومحدودية الموارد، يجب على المجتمع الإنساني والمانحين ضمان أن يتم تحقيق أقصى استفادة من التمويل الحالي من خلال أسرع السبل للوصول إلى أكثر الفئات احتياجًا؛ واتباع مناهج تمويل بديلة ومبتكرة مثل زيادة العمل الاستباقي للتخفيف من أخطر عواقب الأزمات التي يمكن التنبؤ بها.

التمويل الإنساني المبتكر

تخطي الأزمات : العمل الاستباقي وتحمل المخاطر



باكيل، السنغال

الرعاة المتضررون من الجفاف
يمثلون الدلاء من بئر تواجه دول
الساحل الأفريقي أسوأ موسم قحط
منذ سنوات.
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/
إيف صباغ

في اليمن، يستخدم العاملون في المجال الإنساني النموذج العالمي الجديد لمخاطر الكوليرا للتنبؤ بانتشار الكوليرا واستهداف عملهم لعلاج المرض والوقاية منه، مما أدى إلى انخفاض انتشار الوباء خلال تفشيته عام 2018 مقارنةً بعام 2017. يقوم المجتمع الإنساني الآن باستكشاف إمكانية استخدام مثل هذه الأداة، التي يمكن أن تتوقع خطر اندلاع الكوليرا قبل أسابيع من ظهور الوباء في مكان محدد، في سياقات مختلفة لإصدار تمويل للوقاية من الكوليرا وعلاجها قبل حدوث تفشي للمرض ووصوله إلى مستويات الوباء، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إنقاذ آلاف الأرواح.

في يوليو/تموز 2019، قام برنامج الأغذية العالمي (WFP) بالتنسيق مع حكومة بنغلاديش بتفعيل بروتوكول إجراءات التمويل المبكر القائم على التنبؤ لأول مرة، حيث قدم حوالات نقدية تبلغ قيمة كل منها حوالي 53 دولار إلى 4500 عائلة (25.000 شخص) قبل وقوع الفيضان في شمال غرب بنغلاديش بثلاثة أيام. تم توزيع النقود عن طريق النظام المصرفي عبر الهاتف المحمول على الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأسر التي تعيها نساء، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والأطفال. ساعدت المدفوعات الأشخاص على الاستعداد لتأثيرات الفيضان عن طريق مساعدة أفراد الأسر في الوصول إلى بر الأمان، وإصلاح المنازل، وتخزين أغذية الطوارئ والأعلاف والأدوية.

يصل النظام الإنساني العالمي إلى أكثر من 100 مليون شخص سنوياً ويعمل على إنقاذ ملايين الأرواح. ومع ذلك، يعتبر العمل الإنساني بمثابة رد فعل، ويستجيب فقط بمجرد بدء معاناة الأشخاص - عندما يكونون جائعين، أو مرضى، أو مجبرين على مغادرة منازلهم. إن توقع الصدمات وتوفير التمويل قبل وقوع أزمة من الممكن التنبؤ بها كفيلاً بإنقاذ الأرواح وتقليل المعاناة، فضلاً عن كونه أقل تكلفة وأكثر فعالية في حماية مكاسب التنمية.

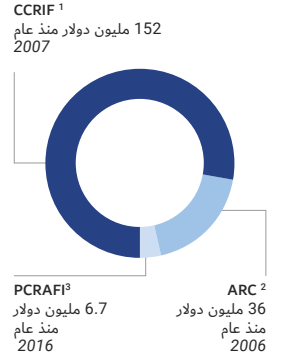
أتاحت تعزيزات البيانات والتحليلات التنبؤية توقعاً أكثر دقة لأنواع معينة من الصدمات أو الأزمات، مثل الجفاف وتفشي الأمراض وتأثيراتها المحتملة. ونتيجة لذلك، قامت الحكومات والمجتمع الإنساني باتخاذ خطوات مهمة لاستخدام أساليب وأدوات تمويل مبتكرة استجابةً للصدمة المتوقعة. في عام 2019، أتاح التمويل الاستباقي اتخاذ الإجراءات المبكرة في عدة سياقات، وقدم التأمين ضد المخاطر دفعات سريعة لدعم الاستجابات السريعة للكوارث. تمهد هذه التجارب الطريق للمجتمع الدولي للتركيز على أساليب استخدام هذه الأدوات لصرف التمويل في وقت مبكر وبيقن أكبر للتخفيف من تأثير الصدمات التي يمكن التنبؤ بها.

العمل الاستباقي

في الصومال، يتعاون مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي لتطوير آلية تمويل مخاطر الأزمات للاستجابة لحالات الجفاف الاستثنائية. ستقوم هذه الآلية بصرف التمويل عندما يكون من المتوقع أن يسبب الجفاف كثافة معينة من الاحتياجات الإنسانية، كما كان الحال في عامي 2010-2011 و 2016-2017. سيعدم التمويل الموجه عملية توزيع أصناف البذور التي تتحمل الجفاف أو الفصول القصيرة للحفاظ على إنتاج الغذاء للاستهلاك البشري، وتوفير العلف الإضافي للماشية، وإطلاق حملات لصحة الحيوان، وإعادة إصلاح مصادر المياه، وزيادة الحوالات النقدية لتحقيق الاستقرار في القوة الشرائية للفئات الضعيفة.

شكل 12
مواجهة المخاطر الإقليمية:
مدفوعات التأمين التراكمي

195 مليون دولار



¹ مرفق التأمين الكاريبي ضد مخاطر الكوارث
² المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر
³ مبادرة تقييم وتمويل مخاطر الكوارث في منطقة المحيط الهادئ

في كينيا في مارس/آذار 2019، دفعت 22 وحدة للتأمين على الثروة الحيوانية أكثر من 800.000 دولار إلى 6.000 مزارع استنادًا إلى المؤشرات في مقاطعات غاريسا، وإيزيولو، ومانديرا، ومارسايت، وسامبورو، ونهر تانا، وتوركانا، وواجير. تأثرت هذه المناطق بشدة بالجفاف بسبب انخفاض هطول الأمطار إلى ما دون المستوى المتوسط خلال موسم الأمطار القصير من أكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول 2018، وأتاح دفع تعويضات التأمين للرعاة شراء العلف الحيواني أو توفير المياه أو شراء خدمات رعاية صحة الحيوان أو نقل حيواناتهم إلى مناطق ذات علف أفضل لحمايتهم من الجوع الشديد والموت المحتمل.

يقوم التأمين أيضًا بحماية مكاسب التنمية. تشير الدراسات الحديثة إلى أن نقص التأمين يمكن أن يؤدي إلى غلق دائم للأعمال، مع فشل بنسبة 40 إلى 60 في المائة في إمكانية استئناف العمل بعد وقوع الكارثة. يقدم المركز العالمي للتأهب للكوارث التابع لمنظمة الصليب الأحمر تطبيق الهاتف المحمول "أطلس: جاهز لبدء العمل"، والذي يساعد الأعمال الصغيرة على الاستعداد للكوارث، بما في ذلك من خلال خيارات التغطية التأمينية. يمكن للأعمال الصغيرة العمل للحد من مخاطرها وربما الحصول على تغطية تأمينية أكبر وأقسط أقل نتيجة لذلك.

وعلى الرغم من ذلك، لا يمكن ولا يجب تأمين كل شيء، ويجب على الحكومات أن تبحث عن أكثر الطرق فاعلية للحد من المخاطر، والجمع بين الأدوات المالية مثل التأمين وصناديق الطوارئ والقروض وآليات الانسحاب من الكوارث. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستمر صناعة التأمين في الاستفادة من مواردها التحليلية والمالية لنشر فوائد التأمين على الأشخاص والبلدان ذات الوضع الأكثر ضعفًا والأكثر تعرضًا لمخاطر الكوارث، ولتعزيز عملية تخفيف الخسائر على حساب تعويضها.

في سبتمبر/أيلول 2019، تم إطلاق شراكة الإجراءات المبكرة القائمة على المعلومات المتعلقة بالمخاطر بهدف جعل مليار شخص أكثر أمانًا من الكوارث بحلول عام 2025. مع أمانة يستضيفها الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ستعمل الشراكة مع الشركاء الوطنيين والدوليين لتوسيع نطاق تمويل الإجراءات المبكرة، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز القدرات للتصدي للمخاطر التي يقومون بتحديدتها.

في أكتوبر/تشرين الأول 2019، خصص "تمويل البداية" 325.000 دولار في رواندا لصالح الاستجابة للفيضانات المتوقعة في شهر ديسمبر/كانون الأول. سيمنح التمويل المقدم لأحد المنظمات غير الحكومية الشريكة (تروكير) من تقديم الدعم المكمل لجهود الحكومة التي تحركت استنادًا إلى تنبؤات خدمة الطقس الوطنية. سيتيح التخصيص الاستباقي لمنظمة تروكير تخزين المواد الغذائية والعناصر الأساسية وتجهيز نقاط التخزين المسبق للمواد الجافة. بالإضافة إلى ذلك، سيسهم التمويل في إطلاق رسائل التحذير والتوعية المبكرة للأشخاص الذين يعيشون في المناطق بالغة الخطورة، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص ذوي الإعاقة.

التأمين وتحمل المخاطر السيادية

فيما يتعلق بالأحداث ذات الاحتمالية المنخفضة ولكن ذات التأثيرات الكبيرة، يوفر التأمين ضد المخاطر أداة جيدة للأفراد والبلدان. فهو يحقق إمكانية تنبؤ كبيرة ومدفوعات سريعة، والتي بدورها تتيح الاستجابات السريعة. تساعد المشاركة أيضًا في خطط التأمين البلدان والأعمال والأفراد على استيعاب تعرضهم للمخاطر بشكل أفضل ووضع استراتيجيات لإدارتها.

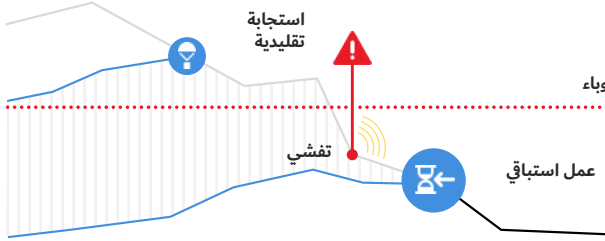
قامت البلدان في العديد من المناطق المعرضة للكوارث بتجميع مواردها لخلق آليات مبتكرة للتأمين ضد المخاطر، والتي تعمل على تعزيز قدراتها على الاستعداد والاستجابة للأحداث المناخية القاسية والكوارث الطبيعية. توفر ثلاث آليات إقليمية متعددة البلدان في أفريقي، والكاريبي، والمحيط الهادئ تأمينًا بارامترًا يستند إلى المؤشرات ضد مخاطر الأعاصير والجفاف، بالإضافة إلى التمويل السريع الذي يمكن التنبؤ به للاستجابة العاجلة بعد وقوع كارثة.

في سبتمبر/أيلول 2019، قام المرفق الكاريبي للتأمين ضد مخاطر الكوارث بدفع 12.8 مليون دولار إلى جزر الباهاما في أعقاب إعصار دوريان، الذي خلف دمارًا واسع النطاق في الجزء الشمالي من البلاد. وفي نفس الشهر، أعلن المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر عن دفع مبلغ 22 مليون دولار للسنغال لتغطية الخسائر الناجمة عن تلف المحاصيل بسبب العجز البالغ في الأمطار في موسم 2019. ولأول مرة، أدى ذلك إلى إصدار سياسة تأمين منفصلة تسمى نسخة المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر، حيث يقوم الشركاء الدوليون بإصدار سياسات مطابقة "لمحاكاة" الجهود الحكومية من خلال خطة استجابة منسقة، مما يضاعف بشكل فعال التغطية المتاحة للفئات الضعيفة. قام المرفق الأفريقي لمواجهة المخاطر بدفع 12 مليون دولار لحكومة السنغال، وتوفير 10 ملايين دولار لشبكة "بداية" لإطلاق أنشطة متفق عليها مسبقًا لتحويل المساعدات النقدية وتوفير التغذية التكميلية ومبيعات العلف الحيواني للوصول إلى حوالي 1.1 مليون شخص وحماية 340.000 حيوان.

ما هو العمل الاستباقي؟

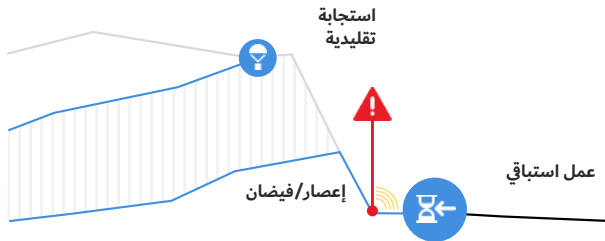
يشير العمل الاستباقي إلى اتخاذ إجراء قبل وقوع خطر بالغ ومحتمل جدًا لتخفيف آثاره الإنسانية المتوقعة. يمكن القيام بالعمل الاستباقي عند توافر ثلاثة عناصر مترابطة قبل حدوث الأزمة: خطة عمل متفق عليها مسبقًا تحدد التدخلات الممكنة والفعال، تمويل لحالات الطوارئ مرتب مسبقًا وسريع ويمكن التنبؤ به، وقواعد للتنبؤ وصنع القرار تشير إلى متى وكيف سيتم اتخاذ قرار صرف التمويل وتفعيل خطة العمل. إن العمل الاستباقي، عندما يكون ممكنًا، ليس فقط أقل في التكلفة، ولكنه أيضًا طريقة أكثر إنسانية للاستجابة للأزمات.

العمل الاستباقي في السيناريوهات الواقعية



استباق أوبئة الكوليرا

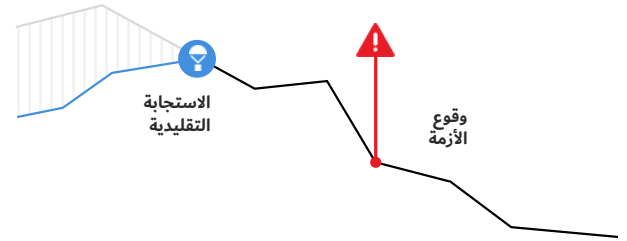
يعتبر الكشف عن الكوليرا وعلاجها عملية ذات توقيت دقيق للغاية. يقوم الباحثون بتطوير نموذج عالمي لمخاطر الكوليرا يمكنه التنبؤ بدقة بمخاطر الكوليرا قبل ظهورها بأربعة أسابيع. تسمح هذه التنبؤات في الوقت الفعلي باتخاذ إجراءات استباقية يمكن أن تؤدي إلى خفض منحنى تفشي الوباء المحتمل بشكل ملحوظ من خلال تنبيه الحكومات والمجتمعات، وتفعيل فرق المياه والصرف الصحي والنظافة والاستجابة الصحية السريعة، وتطهير المياه بالكلور، وحماية مصادر المياه.



الأعاصير والفيضانات

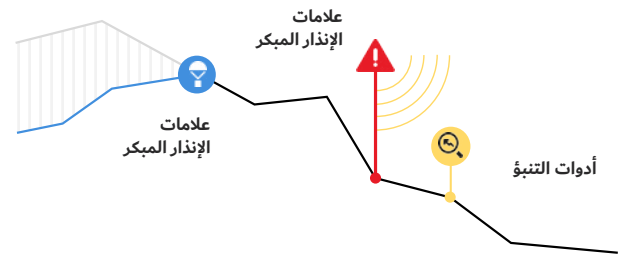
يمكن استخدام التنبؤات المتعلقة بالانهيارات الأرضية وتأثيرات الإعصار للتحرك قبل أيام من وقوع العاصفة، والمساهمة في حماية المجتمعات الأكثر عرضة للخطر عن طريق إصدار تنبيهات وشن عمليات الإخلاء لإنقاذ الأرواح، وتزويد الأشخاص المتضررين بحالات نقدية لمساعدتهم على الاستعداد، وتقليل فقدان الأصول وسبل المعيشة.

كيف يُنفَّذ العمل الاستباقي؟



الاستجابة التقليدية

تحدث الاستجابة الإنسانية في الغالب بعد وقوع كارثة أو أزمة بالفعل.



علامات الإنذار المبكر

يمكن التنبؤ بأزمات كثيرة، وفي معظم الحالات توجد علامات مبكرة. باستخدام أدوات تنبؤ جديدة وأكثر دقة، يمكن التنبؤ بمجموعة واسعة من الأزمات قبل حدوثها. يوفر ذلك فرصة كبيرة لاستباقها وتقليل آثارها.



العمل الاستباقي

يتم إطلاق التدخلات بناءً على التحولات في المخاطر وقابلية التعرض لمخاطر وشيكة ودون انتظار ظهور الاحتياجات. وبهذه الطريقة، يسهم العمل الاستباقي في تخفيف الأضرار الإنسانية المتوقعة وتجنبها.



بلدة سيتوي، ميانمار

فتيات يضعن التانكا على وجوههن، وهو معجون تجميلي ذو لون أبيض مائل للاصفرار مصنوع من اللحاء الأرضي، في مدرسة بُنيت بدعم من الحكومة الكندية من خلال صندوق ميانمار الإنساني. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية/هنت

هنت أرو

يعد الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ (CERF) والصناديق القطرية المشتركة (CBPFs) من أدوات التمويل المهمة التي توفر تمويلًا سريعًا ومرنًا حيثما تكون هناك حاجة ماسة له، مما يتيح اتخاذ إجراءات العمل الإنساني الفعالة والقائمة على المبادئ في الوقت المناسب، فضلًا عن تعزيز القيادة والتنسيق والاتساق في الاستجابة لحالات الطوارئ. وحتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2019، قام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بتخصيص أكثر من 494 مليون دولار لدعم الاحتياجات العاجلة في 47 دولة وإقليمًا، وخصصت الصناديق القطرية المشتركة 701 مليون دولار في 18 دولة.

تم عرض أهمية مخصصات الصناديق الممجة الاستراتيجية وجيدة التوقيت مرات عديدة خلال عام 2019. في غضون أيام من إعصار إيداي الذي وصل إلى جنوب قارة أفريقيا في شهر مارس/آذار، خصص الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ 20 مليون دولار أمريكي لصالح الاستجابة في ملاوي، وموزمبيق، وزيمبابوي. في سبتمبر/أيلول، عندما كانت المشاريع الهامة في اليمن على وشك الإغلاق بسبب نقص التمويل، أطلق الصندوق الإنساني اليمني مخصصات احتياطية بقيمة 16.2 مليون دولار أتاحت إقامة مرافق صحية مستدامة، وتقديم المواد الأساسية، وخدمات لضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، ودعم 1.1 مليون شخص. تتيح مرونة الأموال الممجة أيضًا استجابات للتكيف مع المخاطر الناشئة والحالات المتغيرة بسرعة. في الأشهر القليلة الأولى من العام، خصص الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ 10.5 مليون دولار لبوروندي، ورواندا، وجنوب السودان، وأوغندا، لدعم خطط التأهب والطوارئ لفيروس الإيبولا في ضوء الخطر الوشيك لتفشي الإيبولا من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يعد الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بمثابة شريان حياة للأشخاص الذين يعيشون في ظل أكثر أزمات العالم امتدادًا وإهمالًا، حيث لم تجتذب الاحتياجات الإنسانية الشديدة أو المستبعد أن تجتذب تمويلًا كافيًا للأنشطة المنقذة للأرواح. في عام 2019، قام منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بتخصيص أكبر مبلغ في تاريخ الصندوق 200- مليون دولار- لمساعدة الأشخاص في 20 حالة طوارئ تعاني من نقص التمويل والمساهمة في تحقيق التوازن في مستويات التمويل غير المتساوية. يمكن للصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة مساعدة الشركاء على تقديم استجابة جماعية قوية، عند استخدامها بشكل مشترك واستراتيجي. على سبيل المثال، في السودان، قام الفريق القطري للعمل الإنساني بتطوير استراتيجية مشتركة محددة الأولويات باستخدام مخصصات الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بقيمة 14 مليون دولار حتى تتمكن وكالات الأمم المتحدة من الحصول على مواد الإغاثة الأساسية، بينما قامت مخصصات قياسية بقيمة 20 مليون دولار من صندوق السودان القطري المشترك بتمويل الشركاء غير الحكوميين في نفس المناطق لدعم تقديم الخدمات وغيرها من الأنشطة.

الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ والصناديق القطرية المشتركة : إحداث فارق

دعم الاستجابات المحلية

تعد الصناديق القطرية المشتركة في جميع أنحاء العالم أكبر مصدر للتمويل المباشر للمنظمات الإنسانية المحلية والوطنية. حتى منتصف نوفمبر/تشرين الثاني 2019، خصصت الصناديق القطرية المشتركة 159 مليون دولار مباشرة للمنظمات غير الحكومية الوطنية والمحلية، وهو ما يمثل 25 في المائة من مخصصات عام 2019 المسجلة بحلول ذلك التاريخ (646 مليون دولار). كما تدعم الصناديق القطرية المشتركة الإجراءات الوطنية بوسائل أخرى. تضم المجالس الاستشارية لجميع الصناديق التشغيلية الثمانية عشر ممثلين عن الشركاء الوطنيين، بالإضافة إلى المتبرعين وممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية، وجميعهم يقدمون المشورة بشأن قرارات التخصيص. يساهم تمويل الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في الاستجابات الوطنية والمحلية. عادةً، تستخدم المنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرون من وكالات الأمم المتحدة حوالي ربع أموال الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ في التنفيذ، مع تخصيص أكثر من نصف ذلك المبلغ للشركاء الوطنيين والمحليين.

شكل 13 تدعم الأموال المخصصة للحماية، والتعليم، والنساء، والفتيات، والأشخاص ذوي الإعاقة

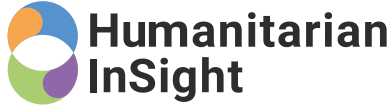


الاختصارات والتسميات المختصرة

المنسق المقيم/ منسق الشؤون الإنسانية	RC/HC	الخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين السوريين وبناء القدرة على الصمود	3RP
خطة الاستجابة للاجئين والمهاجرين	RMRP	المساءلة تجاه السكان المتضررين	AAP
خطة الاستجابة للاجئين	RRP	جمهورية أفريقيا الوسطى	CAR
أهداف التنمية المستدامة	SDGs	الصناديق القطرية المشتركة	CBPF
العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي	SGBV	الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ	CERF
الأمم المتحدة	UN	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	DPRK
برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية	UNAIDS	جمهورية الكونغو الديمقراطية	DRC
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة	UNDESA	نداء إنساني عاجل	FA
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	UNDP	منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)	FAO
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	UNESCO	خدمة التتبع المالي	FTS
صندوق الأمم المتحدة للسكان	UNFPA	العنف القائم على النوع الاجتماعي	GBV
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	UNHCR	اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي	GHO
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)	UNICEF	الفريق القطري للعمل الإنساني	HCT
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين	UNRWA	اللمحة العامة عن الاحتياجات الإنسانية	HNO
وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ	USG/ERC	دورة البرامج الإنسانية	HPC
المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	WASH	خطة الاستجابة الإنسانية	HRP
برنامج الأغذية العالمي	WFP	اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات	IASC
منظمة الصحة العالمية	WHO	النازحون داخليًا	IDPs
		الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	IFAD
		الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر	IFRC
		المنظمة الدولية للهجرة	IOM
		التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي	IPC
		خطة استجابة مشتركة	JRP
		منظمة غير حكومية	NGO
		مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية	OCHA
		الأرض الفلسطينية المحتلة	oPt
		الحماية من الاستغلال والاعتداء الجنسيين	PSEA
		المحتاجون	PiN
		الأشخاص المستهدفون	PT

تعرف على آخر التطورات عبر الإنترنت وتابع التقدم المُحرَز

الرؤية الإنسانية



Connecting you to humanitarian response

خدمة التتبع المالي



Tracking humanitarian aid flows

تعرض "الرؤية الإنسانية" اللوحة العامة عن العمل الإنساني العالمي عبر الإنترنت وتقوم بتحديث البيانات باستمرار. فهي تساعد على اتخاذ قرارات مستنيرة، وهي تربط بين التخطيط، والاحتياجات، والاستجابة، والإنجازات، والتمويل.

توفر خدمة التتبع المالي (fts) معلومات موثوقة ومحدثة باستمرار حول التمويل الإنساني. فهي تسهل تعبئة الموارد. وهي تُرشد عملية صنع القرار عن طريق تسجيل المساهمات المقدمة وكيفية استخدامها.



تعرف على المزيد من خلال الرابط التالي:

hum-insight.info



تعرف على المزيد من خلال الرابط التالي:

fts.unocha.org

يستخدم أكثر من ١٠٠,٠٠٠ شخص حول العالم

"خدمة التتبع المالي" و"الرؤية الإنسانية" كقاعدة أدلة للعمل الإنساني.

”رسالتي لقادة العالم
بسيطة.
ضعوا الشعوب في المقام الأول:
احتياجاتهم
وتطلعاتهم
وحقوقهم.“

ملاحظات من كلمة الأمين العام للأمم المتحدة
أنطونيو غوتيريس في الجلسة الافتتاحية لعام 2019
للجمعية العامة للأمم المتحدة.

